



مقرر أحاديث الأحكام

إعداد

د:أماني محسوب العطيفي

مدرس التفسير وعلوم القرآن

كلية الآداب

قسم الدراسات الإسلامية

العام الجامعي

2022-2021

المقدمة

إن الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ به من شرور أنفسنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾⁽¹⁾ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَّوْ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ؕ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ؕ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾⁽²⁾ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾⁽³⁾⁽⁴⁾ (صدق الله العظيم) أما بعد؛

الحديث النبوي هو المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي ، وهو أهمها بعد كتاب الله تعالى، ومنه عرفنا حجية بعض الأدلة المعتبرة مثل الإجماع والقياس ،وهذه الأهمية تجعله موضع اهتمام وعناية الكثير من الدارسين في استخراج أحكامه الفقهية العملية .

(1) سورة آل عمران الآية 102

(2) سورة النساء الآية 1

(3) سورة الأحزاب الآيتان 70-71

(4) هذه خطبة الحاجة التي كان الرسول صلى الله عليه وسلم يعلمها أصحابه ينظر سنن أبي

داود حديث رقم (2118) كتاب النكاح ،باب "في خطبة النكاح "2/238،سنن النسائي رقم

(1404):كتاب الجمعة ،باب "كيفية الخطبة " وقال الألبانى صحيح 104/3

كما أن دراسة أحاديث الأحكام تقوي الملكة الفقهية، وتنمي القدرة الاستنباطية في نفس الطالب، فيتعرف منها على كيفية وصول العلماء إلى الأحكام من أدلتها الشرعية وخاصة من السنة الصحيحة والاستفادة بها في النوازل الفقهية.

كما يعد الإمام بأحاديث الأحكام من شروط الاجتهاد التي وضعها بعض العلماء ، وهذا يؤكد أهمية دراسة هذا العلم والحاجة إليه. وقد تضمن هذا المقرر مختارات من أحاديث الأحكام في الطهارة والعبادات (الصلاة - الزكاة - الصيام - الحج)، وقد قسمتها إلى تمهيد وثلاثة فصول:

التمهيد: تعريف أحاديث الأحكام وأهمية دراستها وأشهر المؤلفات فيها.

الفصل الأول: شرح مختارات من أحاديث الأحكام الواردة في الطهارة؛ وهي:

الحديث الأول: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ....."

الحديث الثاني: "تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ سَافَرْنَاهُ....."

الحديث الثالث: "إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً، ثُمَّ لِيَنْتَثِرْ....."

الحديث الرابع: "كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي سَفَرٍ، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَّيْهِ..."

الْحَدِيثُ الْخَامِسُ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي حَاجَةٍ، فَأَجْتَبْتُ، فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ، فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ.

الحديث السادس: إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِثْمِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ.....

الفصل الثاني: شرح مختارات من أحاديث الأحكام الواردة في (مواقيت الصلاة - الصلاة): وهي:

الحديث الأول: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ.....

الحديث الثاني: لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَزْتَفِعَ الشَّمْسُ.....»

الحديث الثالث: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعِشِيِّ.....

الفصل الثالث: مختارات من كتاب "إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام" لابن دقيق العيد في (الجنائز - الزكاة - الصوم)

المبحث الأول: مختارات من أحاديث الأحكام في الجنائز.

الحديث الأول: نَعَى النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ.....

الحديث الثاني: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كُفِّنَ فِي أَثْوَابٍ بَيْضٍ يَمَانِيَّةٍ.....

الحديث الثالث: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حِينَ تُؤَفِّقُ ابْنَتُهُ.....

المبحث الثاني:مختارات من أحاديث الأحكام في الزكاة.

الحديث الأول: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ -
حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ....."

الحديث الثاني: لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ، وَفِي لَفْظِ إِلَّا
رَكَاةَ الْفِطْرِ فِي الرَّقِيقِ....."

الحديث الثالث: لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ....."

الحديث الرابع: الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ، وَالْبُنُرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدُنُ جُبَارٌ، وَفِي
الرَّكَازِ...."

المبحث الثالث:مختارات من أحاديث الأحكام في الصيام.

الحديث الأول: إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ
فَأَفْطِرُوا لَهُ....."

الحديث الثاني: تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَاتًا....."

الحديث الثالث: مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ....."

المبحث الرابع:أحاديث الأحكام في الحج.

الحديث الأول: أَنْ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ.

التمهيد:

التعريف بأحاديث الأحكام وأشهر المؤلفات فيها

شاع استخدام مصطلح "أحاديث الأحكام" وهو مركب إضافي ليدل على نوعٍ من الأحاديث النبوية الشريفة في كتب الفقه وأصوله، وهي: الأحاديث النبوية المتعلقة بالأحكام الشرعية العملية فيما استنبطه الأئمة في فروع الفقه.

وهي أحاديث انتقاها مؤلفو هذه الكتب من المصنفات الحديثية الأصول، ورتبها على أبواب الفقه.⁽¹⁾

وقد سعى علماء هذه الأمة سعيًا حثيثًا في جمع أدلة الأحكام الشرعية، والكلام عليها سندًا وامتتًا ودلالةً، على اختلاف مراتبهم ودرجاتهم في شروط قبول الأخبار، وعلى تفاوت مداركهم في النصوص والآثار، وتبعًا لذلك أفرد بعض علماء الحديث "أحاديث الأحكام" بالتأليف والتصنيف.

أهمية العناية بأحاديث الأحكام

العناية بأحاديث أمر عظيم، يحتاج لعقل راجح وفهم دقيق وعناية بالأحاديث النبوية والآثار الواردة عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم في الأحكام الأصلية والفرعية، ليكون على بينة من أمره، فيصون نفسه من

(1) ينظر: مدرسة الحديث في مصر : محمد رشاد خليفة الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع

الأميرية بالقاهرة ج1 ص115

محاولة إجراء القياس على ضد المنصوص، ويحترز من مخالفة الإجماع.

ذلك أنه لا يمكن تفريق ما يصح فيه القياس مما لا يصح فيه، إلا لمن أحاط خبرا بموارد النصوص الشرعية، ووجوه التفقه فيها، واستقرأ الآثار الواردة من فقهاء السلف في الأحكام الفقهية، فهو الذي يقدر أن يتصوّن من القياس في مورد النص -وهو شنيع- وهو الذي يستطيع أن يحترز من الخلاف في موطن الإجماع.

كما أن دراسة أحاديث الأحكام تربي الملكة الفقهية، والقدرة الاستنباطية في نفس الطالب، فيعرف كيف وصل العلماء إلى الأحكام من أدلتها. ومن أشهر المؤلفات المنتقاه في أحاديث الأحكام مؤلفات ذكرها أبو عبد الله الكتاني، فقال: ومنها كتب مجردة أو منتقاة من كتب الأحاديث المسندة خصوصا أو عموما⁽¹⁾:

⁽¹⁾ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة : أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير ب الكتاني (المتوفى: 1345هـ)المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي الناشر: دار البشائر الإسلامية الطبعة: السادسة 1421هـ-2000م ج1 ص177، ينظر: مدرسة الحديث في مصر : محمد رشاد خليفة الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة ج1 ص115

- الأحكام الكبرى، لعبد الحق الأشبيلي «ابن الخراط»، (ت: 581هـ)،
وتقع في ست مجلدات. يذكر فيها الأحاديث بأسانيدھا.

- الأحكام الوسطى، لعبد الحق الأشبيلي «ابن الخراط»، (ت: 581هـ)،
وتقع في مجلدين. وقد حذف منها الأسانيد وجملا من الكتب والمتون،
وعوض عن ذلك بالإكثار من الكلام عن علل الحديث واختلاف ناقلیه،
وتحرير الزيادات فيه، وقرر في مقدمتها أن ما سكت عنه فهو صحيح
عنده وما له علة بينها، وبهذا كانت الأحكام الوسطى أكثر فائدة من
الكبرى، فأقبل عليها الناس.

- الأحكام الصغرى، لعبد الحق الأشبيلي «ابن الخراط»، (ت: 581هـ)،
وتقع في مجلد واحد.

فأما الكبرى، فهي منتقاة من كتب الأحاديث، ولابن القطان، (ت: 618هـ)
كتاب تعقب فيه الأشبيلي في الأحكام الكبرى، و لابن المواق، محمد بن
يحيى كتاب تعقب فيه شيخه ابن القطان.

وأما الوسطى فذكر في مقدمتها أن سكوتها عن الحديث دليل على صحته.
وأما الصغرى فذكر في مقدمتها أنه تخيرها صحيحة الإسناد، معروفة عند
النقاد، ولابن مرزوق (ت: 781هـ) شرح لها.

- عمدة الأحكام من كلام خير الأنام، لعبد الغني المقدسي، (ت:

600هـ)، ويقع في جزئين، وطبع في مجلد واحد.

- الأحكام الكبرى، لمجد الدين، أبي البركات ابن تيمية، (ت: 652هـ)،

ويقع في عدة مجلدات.

-الإمام في بيان أدلة الأحكام، للعز بن عبد السلام، (ت: 660هـ)،

طبع محققاً من قِبَل الدكتور علي بن محمد الشريف.

- الإمام في أحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد، (ت: 702هـ)، وفيه

جمع متون الأحاديث المتعلقة بالأحكام مجردة من الأسانيد.

-المحرر في أحاديث الأحكام، لابن عبد الهادي، (ت: 744هـ)، وهو

مطبوع في مجلد واحد، ولأول مرة يُطبع كاملاً كما في نسخة دار العطاء

بتحقيق عادل الهدبار ومحمد علوش.

وقد نص الذهبي و ابن حجر «أنه مختصر من كتاب الإمام لابن

دقيق العيد، مع زيادات وتعليقات مهمة جداً، وهو مختصر يشتمل على

جملة أحاديث في الأحكام، واجتهد في اختصاره وتحرير ألفاظه، ورتبه

على أبواب الفقه ترتيب الحنابلة، ويذكر بعض من صحح الحديث أو

ضعّفه، ويتكلم على بعض رواته جرحاً وتعديلاً، وفيه بعض من آثار

الصحابة، وبلغت أحاديثه في الطبعة المتميزة المذكورة ألفاً وثلاث مائة

وأربعاً وعشرين حديثاً (1324)

- تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد، للعراقي، (ت: 806هـ)، وهو

مطبوع، وشرحه مؤلفه في «طرح التثريب في شرح التقريب» ولم يكمله،

فأتمه بعده ابنه أحمد، (ت: 826هـ)

- بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لابن حجر، (ت: 852هـ)، وقد طبع في مجلد.

هذه أشهر هذه المصنّفات، وأما المتداول منها في أيدي الناس الآن، ثلاث كتب: كبير، متوسط، وصغير.

فالكبير هو المنتقى، لمجد الدين أبي البركات ابن تيمية ت: 652هـ، وأصله «الأحكام الكبرى» انتقاها منه، وكلاهما له ضمنه خمسة آلاف حديث وتسعاً وعشرين حديثاً (5029) منتقاة من الصحيحين والكتب

السة ومسند أحمد، وأحياناً تكون في غيرها، ويذكرها كالدارقطني والبيهقي وغيرهم. وأحياناً يذكر شيئاً يسيراً من آثار الصحابة.

وقد رتب ابن تيمية كتابه على ترتيب فقهاء أهل زمانه، وقد يترجم أحياناً ببعض ما دلت عليه الأحاديث من الفوائد.

وقد ذكر ابن الملقن أن هذا الكتاب من أحسن الكتب المصنفة في هذا الباب، لولا عدم تعرض مؤلفه للكلام على التصحيح والتحسين والتضعيف في الغالب.

-أما المتوسط فكتاب (بلوغ المرام من أدلة الأحكام)، لابن حجر، (ت: 852هـ)، وبلغت أحاديثه ألفاً وخمسمائة وستاً وتسعين حديثاً (1596).

وهو من نفائس كتب الأحكام، وقد حرره مؤلفه تحريراً بليغاً ليستعين به المبتدئ، ولا يستغني عنه المنتهي.

وقد رتبّه - رحمه الله - على ترتيب كتب الفقه، موضحاً درجة الحديث صحة وضعفاً، ومخرجاً من مصادره، وغالباً يُصدّر الباب بما في الصحيحين أو أحدهما، ثم يتبعها بما في السنن أو غيرها، وإذا كان للحديث متابعات⁽¹⁾ أو شواهد⁽²⁾ أشار إليها، وجعل في آخره باباً جامعاً

¹ فالمتابع هو أن يتابع أو يروي راو حديثاً يشارك فيه غيره في الرواية عن شيخه، فإذا روى **عبد الله بن وهب** عن الإمام **مالك**، فرواية **عبد الله بن وهب** تسمى فرداً، لكن إذا وجدنا شخصاً آخر يتابع **عبد الله بن وهب**، كما لو جاء **التنيسي** فروي عن **مالك** نقول: **التنيسي** تابع **ابن وهب**، فشيهما واحد وحديثهما واحد، فهذا يسمى متابعة تامة، لاشتراكها في شيخ واحد.

(2) تعريف الشاهد: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى، أو معنى فقط مع الاختلاف في الصحابي ولتوضيح التعريف نقول: إذا ورد الحديث عن صحابي، ثم ورد نفس هذا الحديث عن صحابي آخر، كان هذا شاهداً للحديث الأول، فمثلاً إذا جاء حديث عن عائشة - رضى الله عنها - ثم ورد نفس الحديث عن أبي هريرة - رضى الله عنه - فإننا نطلق على حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - شاهداً لحديث عائشة - رضى الله عنها -، وحديث عائشة - رضى الله عنها - شاهداً لحديث أبي هريرة - رضى الله عنه. مثال: عن سعيد بن زيد - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ" رواه الترمذي هذا الحديث ضعيف؛ لأن فيه (أبو يُقال المرّي) و(رباح بن عبدالرحمن بن أبي سفيان)

سماه (جامع في الآداب) وهي نخبة طيبة من أحاديث في الأخلاق والسلوك والذكر والدعاء.

وقد شرح البلوغ كثيرون، منهم الحسين المغربي الصنعاني، وهو مخطوط، وهو واسع واسمه «البدر التمام»، و محمد ابن الأمير الصنعاني واسمه «سبل السلام» وهو الشرح المتداول للبلوغ، ويعتبر اختصاراً «للبر التمام»، وكذا شرحه محمد صديق بن حسن خان وهو مطبوع، واسمه «فتح

لكن ذهب بعض أهل العلم كابن حجر والسيوطي والشوكاني والألباني - رحمهم الله - وغيرهم إلى تحسين الحديث؛ لأن له شواهد من

1- عن أبي سعيد - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ" رواه الترمذي، وهو ضعيف؛ لأن في إسناده (رُبَيْحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ)

2- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ" رواه أحمد، وهو ضعيف؛ لأن في إسناده (يعقوب بن سلم).

3- عن سهل بن سعد - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ" رواه ابن ماجه، وهو ضعيف؛ لأن في إسناده (عبدالمهيمن بن عباس)

العلام» وهو مختصر من سبل السلام، وللصنعاني منظومة بلوغ المرام، نظم فيها جل ما حواه البلوغ من أحاديث وهو مطبوع، وغير ذلك كثير. وأما الصغير فهو «عمدة الأحكام من كلام خير الأنام محمد عليه الصلاة والسلام» لعبد الغني المقدسي، (ت: 600هـ)⁽¹⁾، وهو من خيرة كتب الأحكام المختصرة، واقتصر فيه مؤلفه في أحاديث الأحكام على ما اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم. وانتقى من صحيحهما أحاديث الكتاب المثبتة، وصحيح البخاري، ومسلم أصح الكتب المصنفة فيما صح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأحاديثهما صحيحة مشهورة متلقاة بالقبول.

وقد صنف المؤلف كتابه استجابة لرغبة بعض إخوانه، واختار له جملة منتخبة من الأحاديث. وقد عمد - رحمه الله تعالى - إلى حذف أسانيد الأحاديث، واقتصر على إثبات اسم الصحابي الراوي للحديث، وأثبت إلى

⁽¹⁾ عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقيّ الحنبلي، أبو محمد، تقيّ الدين: حافظ للحديث، من العلماء برجاله، ولد في جماعيل (قرب نابلس) وانتقل صغيراً إلى دمشق، ثم رحل إلى الاسكندرية وأصبهان. وامتنح مرات. وتوفي بمصر له " الكمال في أسماء الرجال - خ " ذكر فيه ما اشتملت عليه كتب الحديث الستة من الرجال، في مجلدين، و " الدرّة المضية في السيرة النبويّة - خ " و " المصباح " ثمانية وأربعون جزءاً، و " عمدة الأحكام من كلام خير الأنام - ط " و " النصيحة في الأدعية الصحيحة - ط " و " أشراف الساعة " وغيرها[ينظر: الاعلام: الزركلي ج4 ص43]

جانب الصحابة الرواة أسماء عدد قليل من التابعين الذين ورد ذكرهم في أسانيد عدد من الأحاديث، استكمالاً للفائدة، ثم رتب الكتاب على أبواب الفقه، وضمنه أربعمئة وثلاثين حديثاً، (430). وفي الكتاب لا يذكر من خرَّجه؛ لأنه ذكر ذلك في مقدمته.

وفي الكتاب عدد قليل من الأحاديث مما انفرد به أحد الشيخين عن الآخر، وغالباً يورد المؤلف عقب الحديث رواية أخرى له، وفي بعض المواطن أكثر من رواية، معوّلاً في إيراد تلك الروايات على صحيح مسلم، إلا القليل منها فهي للبخاري.

وقد كتب الله تعالى لهذا الكتاب القبول وسعة الانتشار، وصار مرجعاً لا يستغنى عنه العلماء والطلبة على حد سواء، فهو كتاب قريب لطالب العلم المبتدئ والمتوسط، ولا يستغني عنه المنتهي والمتبحر، ولذلك كان جديراً أن يقال له: (عمدة الأحكام) فأحاديثه من أعلى أنواع الصحيح، وكان حقيقاً أن يُحفظ ويقتنى. وقد طُبِعَ الكتاب أربع مرات:

- في مصر، بعناية محمد رشيد رضا - رحمه الله - ت: 1354هـ، حيث قام بإخراج النص، والتعليق على بعض المواطن.

- في مصر، مطبعة السنة المحمدية بتحقيق محمد حامد الفقي - رحمه الله - (ت 1379هـ)، وقد قام بإخراج النص، وترقيم أحاديث الكتاب، وضبط

ألفاظ الحديث بالحركات، وفيها سقط كثيرٌ، وتحريفٌ وتصحيفٌ.

- في مصر، المطبعة السلفية، بإشراف محب الدين الخطيب - رحمه الله، (ت: 1389هـ)، وقد قام بتزقيم الأحاديث وضبط ألفاظها، ثم طبع الكتاب مرة ثانية بعناية نجله قُصي.

- في دمشق، دار المأمون للتراث، دراسة وتحقيق محمود الأرنؤوط، وقد بين السقط والتحريف في الطبقات السابقة للكتاب، وعزم على تفاديها في طبعته تلك. (1)

ولما كان الكتاب في أحاديث الأحكام ويعتبر من أجزائها وأصحبها وأقدمها، تناوله عدد كبير من العلماء بالشرح والتعليق؛ فمنهم من توسع في شرحه، ومنهم من اكتفى بشرح الغريب في ألفاظه إلى جانب إثبات بعض الفوائد الأخرى، وسوف نذكر بعض هؤلاء، وترتيبهم حسب

1) ينظر: مقدمة كتاب فتح السلام شرح عمدة الأحكام، للحافظ ابن حجر العسقلاني جمعه وهذبه وحققه: أبو محمد عبد السلام بن محمد العامر ج 1 ص 2، مقدمة كتاب عمدة الأحكام من كلام خير الأنام صلى الله عليه وسلم: عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، تقي الدين (المتوفى: 600هـ) دراسة وتحقيق: محمود الأرنؤوط مراجعة وتقديم: عبد القادر الأرنؤوط الناشر: دار الثقافة العربية، دمشق - بيروت، مؤسسة قرطبة، مدينة الأندلس الطبعة: الثانية، 1408 هـ - 1988 م ج 1 ص 2

الوفيات:_____

- ابن دقيق العيد، (ت: 702هـ)، وكتابه «إحكام الأحكام» وقد طُبِع في الطبعة المنيرية بالقاهرة سنة 1372هـ، ويعتبر من أجود ما كتب على العمدة، ثم قام به الأمير الصنعاني ووضع حاشية على إحكام الأحكام وسماها «الْعُدَّة» وتعتبر من أنفس كتب الصنعاني وهي من أعز كتبه حيث أولاهَا عناية كبيرة؛ حيث بدأها في أوائل حياته بطريقة التعليق، ثم جددَها فصارت هذه الحاشية، وهي مطبوعة في أربع مجلدات بعناية محب الدين الخطيب وعلي بن محمد الهندي، طبعة المكتبة السلفية، القاهرة.

- محمد بن اللخمي الفاكهاني، (ت: 734هـ)، واسمه «رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام».

- محمد بن مرزوق التلمساني المالكي، (ت: 781هـ)، واسمه «تيسير المرام في شرح عمدة الأحكام».

- ابن الملقن، (ت: 804هـ)، واسمه «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» ويقع في أربع مجلدات.

- السفاريني، (ت: 1188هـ)، ويقع في مجلدين.

- ابن بدران، (ت: 1346هـ)، واسمه «موارد الأفهام على سلسبيل عمدة

الأحكام» ويقع في مجلدين. ولم يطبع من هذه الشروح المذكورة إلا الأول. - عبد الله البسام - معاصر - واسمه «تيسير العلام شرح عمدة الأحكام»

وهو مطبوع في مجلدين، وهو أشهر شروح عمدة الأحكام وأكثرها تداولاً، وقد طبع عدة طبعات وطريقة الشارح فيه أنه بعد الحديث يأتي على غريب الحديث ثم المعنى الإجمالي ثم ما يؤخذ من الحديث من الأحكام، ثم يعرض لبعض المسائل الخلافية .

فيذكر الخلاف بأقواله وأدلته ونسبتها، ثم الترجيح؛ مع الاهتمام بنقل أقوال ابن تيمية وأئمة الدعوة السلفية والمعاصرين. والسمة الغالبة على الكتاب الاهتمام بذكر المسائل العصرية وما يحتاجه الناس، والبعد عن المسائل التي لا تحصل في واقع الناس.

الفصل الأول: شرح مختارات من أحاديث الأحكام الواردة في الطهارة :

الحديث الأول

1 - أخرج الإمام البخاري في صحيحه قال حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصِ اللَّيْثِيِّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَلَى الْمِنْبَرِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ.» (1)

قال الحافظ العراقي: " هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَفْرَادِ الصَّحِيحِ لَمْ يَصِحَّ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ وَلَا عَنْ عُمَرَ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ عَلْقَمَةَ وَلَا عَنْ عَلْقَمَةَ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ وَلَا عَنْ التَّمِيمِيِّ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ أَبُو بَكْرِ الْبَزَّازُ فِي مُسْنَدِهِ: لَا نَعْلَمُ يُرْوَى هَذَا الْكَلَامُ إِلَّا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِهَذَا الْإِسْنَادِ. (2)

(1) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم (1) كتاب: "بدء الوحي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم" ج 1 ص 6، ابن ماجة في سننه برقم (4227) كتاب: "الزهد" باب: "النية" ج 2 ص 1413

(2) طرح التثريب في شرح التقريب ج 2 ص 3

وقد أطلق بعضهم على هذا الحديث اسم التواتر وبعضهم اسم الشهرة وليس كذلك، وإنما هو فردٌ ومن أطلق ذلك فمحمولٌ على أنه أراد الإشتهار أو التواتر في آخر السند من عند يحيى بن سعيد. (1)

قال الإمام النووي -رحمه الله-: "هو حديث مشهور بالنسبة إلى آخره غريب بالنسبة إلى أوله قال: وليس متواتراً لفقد شرط التواتر في أوله رواه عن يحيى بن سعيد أكثر من مائتي إنسان أكثرهم أئمة." (2)

ولهذا الحديث مكانة عظيمة عند الفقهاء والمحدثين، قال الإمام الشافعي: يدخل هذا الحديث في سبعين باباً من الفقه. (3)

واستحب العلماء أن تستفتح المصنفات بهذا الحديث، وممن ابتدأ به في أول كتابه: الإمام أبو عبد الله البخاري. وقال عبد الرحمن ابن مهدي: ينبغي لكل من صنف كتاباً أن يبتدئ فيه بهذا الحديث تنبيهاً للطالب على تصحيح النية.

(1) ينظر: طرح التثريب في شرح التقریب ج 2 ص 3

(2) المجموع شرح المذهب: الشيرازي دار الفكر ج 1 ص 16، ينظر: عمدة القاري شرح صحيح

البخاري: بدر الدين العيني ج 1 ص 19

(3) رواه الخطيب البغدادي في "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" (1888) ج 2 ص 209

شرح الحديث:

قوله -صلى الله عليه وسلم- "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"

كَلِمَةٌ " إِنَّمَا " لِلْحَصْرِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ وَمَعْنَى الْحَصْرِ فِيهَا
إثباتُ الْحُكْمِ فِي الْمَذْكُورِ وَنَفْيُهُ عَمَّا عَدَاهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى "إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ"
[طه: 98]⁽¹⁾ وَلَكِنْ دَلَّالَتُهَا عَلَى النَّفْيِ فِيمَا عَدَاهُ هَلْ هُوَ بِمُقْتَضَى مَوْضُوعِ
الَلْفِظِ أَوْ بِطَرِيقِ الْمَفْهُومِ؟ فِيهِ كَلَامٌ لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ ،وَاسْتَدَلَّ عَلَى وِفَاقِهِمْ
أَنَّهَا لِلْحَصْرِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ فَهَمَهُ مِنْ قَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - :
«إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِيئَةِ»⁽²⁾ فَاعْتَرَضَهُ الْمُخَالَفُونَ لَهُ بِدَلِيلٍ آخَرَ يَقْتَضِي
تَحْرِيمَ رَبَا الْفُضْلِ وَلَمْ يُعَارِضُوهُ فِيمَا فَهَمَهُ مِنْ الْحَصْرِ لِاتِّفَاقِهِمْ عَلَيْهِ.⁽³⁾

ومعنى هذا أن لفظة: "إنما" تارة تقتضي الحصر المطلق كقوله تعالى
"إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ" ،وتارة تقتضي حصرًا مخصوصاً، ويفهم ذلك بالقرائن كقوله
تعالى: "إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ" ، فظاهره الحصر في النذارة ،والرسول لا ينحصر

1) ينظر: فيض القدير: زين الدين المناوي ج 1 ص 30، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام:

ابن دقيق العيد ج 1 ص 61

2) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه برقم (1596) كتاب: "المساقاة" باب: "بيع الطعام مثلا
بمثل" ج 3 ص 1218، ابن ماجه في سننه برقم (2257) كتاب: "التجارات"، باب: "مقال لا ربا إلا في

النسيئة"، وقال الألباني: "صحيح" ج 2 ص 758

3) ينظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: ابن دقيق العيد ج 1 ص 61، طرح التثريب في
شرح التقريب زين الدين العراقي (المتوفى: 806هـ) ج 2 ص 7، إرشاد الساري لشرح صحيح

البخاري شهاب الدين القسطلاني ج 1 ص 53

في ذلك بل له أوصاف كثيرة جميلة: كالبشارة وغيرها وكذلك قوله تعالى:

"إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْـؤٌ"

المُرَادُ "بِالْأَعْمَالِ" فِي حَدِيثٍ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ:

لا شك أن المراد بالأعمال هنا أعمال الجوارح كلها ،وتدخل في ذلك الأقوال لأنها عمل جارحة اللسان، قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: " مَا يَتَعَلَّقُ بِالْجَوَارِحِ وَبِالْقُلُوبِ، قَدْ يُطْلَقُ عَلَيْهِ عَمَلٌ، وَلَكِنَّ الْأَسْبَقَ إِلَى الْفَهْمِ: تَخْصِيصُ الْعَمَلِ بِأَفْعَالِ الْجَوَارِحِ، وَإِنْ كَانَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقُلُوبِ فِعْلًا لِلْقُلُوبِ أَيْضًا، وَرَأَيْتُ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ الْخِلَافِ خَصَّصَ الْأَعْمَالَ بِمَا لَا يَكُونُ قَوْلًا، وَأَخْرَجَ الْأَقْوَالَ مِنْ ذَلِكَ وَفِي هَذَا عِنْدِي بُعْدٌ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لَفْظُ " الْعَمَلِ " يَعْمُ جَمِيعَ أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ نَعْمَ لَوْ كَانَ حُصِّصَ بِذَلِكَ لَفْظُ " الْفِعْلِ " لَكَانَ أَقْرَبَ، فَإِنَّهُمْ اسْتَعْمَلُوهُمَا مُتَقَابِلَيْنِ، فَقَالُوا: الْأَفْعَالُ، وَالْأَقْوَالُ، وَلَا تَرُدُّدَ عِنْدِي فِي أَنَّ الْحَدِيثَ يَتَنَاوَلُ الْأَقْوَالَ أَيْضًا. "(1)

حقيقة معنى النية:

اِخْتَلَفَ فِي حَقِيقَةِ النِّيَّةِ، فيقال [نوى] نَوَيْتُ نِيَّةً وَنَوَاهُ، أي عزمت، وانتويت مثله. (2) وَقِيلَ هِيَ الطَّلَبُ، وَقِيلَ الْجِدُّ فِي الطَّلَبِ، وَمِنْهُ قَوْلُ ابْنِ

(1) ينظر: إحكام الأحكام ج1 ص61، طرح التشريب في شرح التقريب زين الدين العراقي ج2

ص7

(2) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ج6

ص2516

مَسْعُودٍ: مِنْ يَنْوِي الدُّنْيَا تُعْجِرُهُ⁽¹⁾ أَيُّ مَنْ يَجِدُ فِي طَلَبِهَا ، وَقِيلَ الْقَصْدُ لِلشَّيْءِ
بِالْقَلْبِ ، وَقِيلَ عَزِيمَةُ الْقَلْبِ ، وَقِيلَ هِيَ مِنَ النَّوَى بِمَعْنَى الْبُعْدِ فَكَأَنَّ النَّاوِي
لِلشَّيْءِ يَطْلُبُ بِقَصْدِهِ . (2)

وقال القاضي البيضاوي: هي انبعاث القلب نحو ما يراه موافقا لغرض من
جلب نفع أو دفع ضرر حالا أو مآلا والشرع خصها بالإرادة والتوجه نحو
الفعل ابتغاء لوجه الله تعالى وامتنالا لحكمه. (3)

تقدير المضاف في قوله صلى الله عليه وسلم "الأعمال بالنيات"

قوله صلى الله عليه وسلم "إنما الأعمال بالنيات" يستوجب حذف
المضاف ،وقد ذكر العلماء اختلاف الفقهاء في ذلك ،فقال ابن دقيق
العيد: "قَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ
حَذْفِ مُضَافٍ ،فَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي تَقْدِيرِهِ ،فَالَّذِينَ اشْتَرَطُوا النِّيَّةَ ، قَدَّرُوا:
"صِحَّةُ الْأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ " أَوْ مَا يُقَارِبُهُ ،وَالَّذِينَ لَمْ يَشْتَرِطُوهَا: قَدَّرُوهُ " كَمَالُ
الْأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ " أَوْ مَا يُقَارِبُهُ ،وَقَدْ رُجِّحَ الْأَوَّلُ بِأَنَّ الصِّحَّةَ أَكْثَرُ لُزُومًا
لِلْحَقِيقَةِ مِنَ الْكَمَالِ ، فَالْحَمْلُ عَلَيْهَا أَوْلَى ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ أَلْزَمَ لِلشَّيْءِ : كَانَ
أَقْرَبَ إِلَى خُطُورِهِ بِالْبَالِ عِنْدَ إِطْلَاقِ اللَّفْظِ ،فَكَانَ الْحَمْلُ عَلَيْهِ أَوْلَى ،وَكَذَلِكَ

(1) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم(34552) كتاب :الزهد"كلام ابن مسعود ج7

(2) ينظر: إحكام الأحكام ج1 ص61، طرح التثريب في شرح التقریب :ج2 ص8

(3) ينظر: تفسير المنار: رشيد رضا ج6 ص203

قَدْ يُقَدَّرُونَهُ " إِنَّمَا اعْتَبَارُ الْأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ " وَقَدْ قَرَّبَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ بِنِظَائِرٍ
مِنَ الْمُثَلِّ، كَقَوْلِهِمْ: إِنَّمَا الْمَلِكُ بِالرِّجَالِ؛ أَي قِيَامُهُ وَوُجُودُهُ، وَإِنَّمَا الرَّجَالُ
بِالْمَالِ، وَإِنَّمَا الْمَالُ بِالرَّعِيَّةِ، وَإِنَّمَا الرَّعِيَّةُ بِالْعَدْلِ، كُلُّ ذَلِكَ يُرَادُ بِهِ: أَنَّ قِيَامَ
هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بِهَذِهِ الْأُمُورِ. (1)

-قوله صلى الله عليه وسلم- " فَهَجَرْتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ. "

لَمْ يَقُلْ فِي الْجَزَاءِ فَهَجَرْتُهُ إِلَيْهِمَا، وَإِنْ كَانَ أَخْصَرَ بَلْ أَتَى بِالظَّاهِرِ،
فَقَالَ: فَهَجَرْتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَذَلِكَ مِنْ آدَابِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
فِي تَعْظِيمِ اسْمِ اللَّهِ أَنْ يُجْمَعَ مَعَ ضَمِيرٍ غَيْرِهِ كَمَا قَالَ لِلْخَطِيبِ «بِسْ
خَطِيبُ الْقَوْمِ أَنْتَ، حِينَ قَالَ مَنْ يُطِيعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِيهِمَا
فَقَدْ غَوَى» وَبَيَّنَّ لَهُ وَجْهَ الْإِنْكَارِ فَقَالَ لَهُ: (فُلْ وَمَنْ يَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ) (2)
وَهَذَا يَدْفَعُ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّمَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ وَقُوفُهُ عَلَى قَوْلِهِ: وَمَنْ
يَعْصِيهِمَا، وَقَدْ جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الضَّمِيرَ فِي
مَوْضِعٍ آخَرَ فَقَالَ فِيمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ
- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ إِذَا تَشَهَّدَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ «مَنْ يُطِيعُ اللَّهَ

(1) ينظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: ج 1 ص 61، طرح التثريب في شرح التقریب ج 2

ص 8

(2) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه برقم (870) كتاب: "الجمعة"، باب: "تخفيف الصلاة
والخطبة" ج 2 ص 594، ينظر: فتح الباري: ابن حجر ج 7 ص 468، تخريج أحاديث الكشاف:
جمال الدين الزيلعي ج 3 ص 13

وَرَسُولُهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِيهِمَا، فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ وَلَا يَضُرُّ اللَّهَ شَيْئًا»⁽¹⁾

قال الحافظ العراقي: "وظَهَرَ بِهَذَا أَنَّ تَرْكَ جَمْعِهِمَا فِي ضَمِيرٍ وَاحِدٍ عَلَى وَجْهِ الْأَدَبِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا أَنْكَرَ عَلَى الْخَطِيبِ ذَلِكَ تَنْبِيْهَا عَلَى دَقَائِقِ الْكَلَامِ، وَلِأَنَّهُ قَدْ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِتَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى مَا يَعْلَمُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ عَظَمَتِهِ وَجَلَالِهِ".⁽²⁾

- قَوْلُهُ (فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى آخِرِهِ) الْهَجْرَةُ بِكَسْرِ الْهَاءِ فِعْلُهُ مِنَ الْهَجْرِ، وَهُوَ ضِدُّ الْوَصْلِ، ثُمَّ غَلَبَ ذَلِكَ عَلَى الْخُرُوجِ مِنْ أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ وَتَرَكَ الْأُولَى لِلثَّانِيَةِ.⁽³⁾

وتقع الهجرة على أمور:

"الهِجْرَةُ الْأُولَى إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ، الثَّانِيَةَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، الثَّلَاثَةَ هِجْرَةَ الْقَبَائِلِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، الرَّابِعَةَ هِجْرَةَ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، الْخَامِسَةَ هِجْرَةَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ وَحُكْمُهُ يَتَنَاوَلُ الْجَمِيعَ غَيْرَ أَنَّ السَّبَبَ يَقْتَضِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَدِيثِ الْهِجْرَةَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ؛ لِأَنَّهُمْ نَقَلُوا أَنَّ رَجُلًا هَاجَرَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ

(1) أخرجه أبو داود في سننه برقم (1097) كتاب: "تفريع أبواب الجمعة"، باب: "الرجل يخطب

على قوس" وقال الألباني ضعيف ج 1 ص 287

(2) طرح التثريب في شرح التقريب: زين الدين العراقي ج 2 ص 24

(3) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو النصر الجوهري الفارابي مادة (هجر) ج 2

ص 851، النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير ج 5 ص 244

لِيَتَزَوَّجَ امْرَأَةً تُسَمَّى أُمَّ قَيْسٍ فَسُمِّيَ مُهَاجِرَ أُمِّ قَيْسٍ فَسُمِّيَ مُهَاجِرَ أُمِّ قَيْسٍ،
وَلِهَذَا خُصَّ فِي الْحَدِيثِ ذِكْرُ الْمَرْأَةِ، دُونَ سَائِرِ مَا تُتَوَى بِهِ الْهَجْرَةُ مِنْ
أَفْرَادِ الْأَعْرَاضِ الدُّنْيَوِيَّةِ، ثُمَّ أُتْبِعَ بِالدُّنْيَا. (1)

**أما حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : "لا هجرة بعد الفتح
ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا" (2) أي لا هجرة مفروضة بعد فتح
مكة؛ وذلك أنه كان في بدو الإسلام فرضا على كل مسلم أن يهاجر مع
الرسول فيقاتل معه حتى تكون كلمة الله هي العليا، فلما فتح الله مكة
وكسر شوكة صناديد قريش ودخل الناس في دين الله أفواجا نزلت المقاومة
من المسلمين على عدوهم فلم تلزم الناس الهجرة بعد؛ لكثرة المسلمين. (3)
وروى البخاري عن عطاء قال: زرت عائشة مع عبيد بن عمير فسألها
عن الهجرة، فقالت: لا هجرة اليوم، وكان المؤمنون يفر أحدهم بدينه إلى
الله، وإلى رسوله مخافة أن يفتن عليه، وأما اليوم فقد أظهر الله الإسلام،
والمؤمن يعبد ربه كيف شاء، ولكن جهاد ونية، فهذا بين أن الهجرة**

(1) ينظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1 ص 62، طرح التثريب في شرح التقریب ج 2

ص 22

(2) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم (2783) كتاب: "الجهاد والسير"، باب "فضل الجهاد
والسير" ج 4 ص 15، مسلم في صحيحه برقم (1864) باب: "المبايعة بعد فتح مكة على
الإسلام" ج 3 ص 14488

(3) شرح صحيح البخاري: ابن بطال ج 5 ص 37

منسوخة بعد الفتح إلا أن سقوط فرضها بعد الفتح لا يسقطها عن هاجر
قبل الفتح." (1)

وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال لِبَعْضِهِمْ إِذْ سَأَلَهُ عَنِ الْهَجْرَةِ
"أَقِمِ الصَّلَاةَ وَآتِ الزَّكَاةَ وَمَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكَ، وَاجْتَنِبْ مَا نَهَاكَ عَنْهُ
وَاسْكُنْ مِنْ أَرْضِ قَوْمِكَ حَيْثُ شِئْتَ." (2)

قال أبو عمر بن عبد البر: "فَهَذِهِ الْهَجْرَةُ الْمُفْتَرَضَةُ الْبَاقِيَةُ إِلَى يَوْمِ
الْقِيَامَةِ إِلَّا أَنَّ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ الَّذِينَ مَدَحَهُمُ اللَّهُ بِهَجْرَتِهِمْ حَرَامٌ عَلَيْهِمْ
تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمَدِينَةَ وَالرُّجُوعُ إِلَى مَكَّةَ أَبَدًا إِلَّا تَرَى
أَنَّ عُثْمَانَ وَغَيْرَهُ كَانُوا إِذَا حَجُّوا لَا يَطُوفُونَ طَوَافَ الْوُدَاعِ إِلَّا وَرَوَّاحِلُهُمْ قَدْ
رُحِلَتْ وَهَذَا إِنَّمَا كَانَ عَلَيْهِمْ مَا كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيًّا بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ
فَلَمَّا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ارْتَفَعَ ذَلِكَ عَنْهُمْ بِمَوْتِهِ
فَافْتَرَقُوا فِي الْبُلْدَانِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -" (3)

وقال في التمهيد: "وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْهَجْرَةِ بَابٌ بَاقٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ وَهُوَ
الْمُسْلِمُ فِي دَارِ الْحَرْبِ إِذَا أَطَاقَتْ أَسْرَتُهُ أَوْ كَانَ كَافِرًا فَأَسْلَمَ لَمْ يَحِلَّ لَهُ
الْمُقَامُ فِي دَارِ الْحَرْبِ، وَكَانَ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ عَنْهَا فَرَضًا وَاجِبًا قَالَ رَسُولُ

(1) شرح صحيح البخاري: ابن بطال ج 5 ص 37

(2) أخرجه ابن حبان في صحيحه برقم (4861) باب: "الهجرة" ج 11 ص 202، قال ابن حجر
الهيثمي رواه الطبراني في الصغير والأوسط عن شيخه أحمد بن موسى الشامي ولم
أعرفه. [ينظر مجمع الزوائد ج 5 ص 255]

(3) الاستنكار: ابن عبد البر ج 7 ص 277

اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - "أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ مَعَ مُشْرِكٍ" (1) وَكَيْفَ
يَجُوزُ لِمُسْلِمِ الْمَقَامِ فِي دَارٍ تَجْرِي عَلَيْهِ فِيهَا أَحْكَامُ الْكُفْرِ وَتَكُونُ كَلِمَتُهُ
فِيهَا سُفْلَى وَيَدُهُ وَهُوَ مُسْلِمٌ هَذَا لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى قَطْعِ الذَّرَائِعِ
فِي الْمُحَرَّمَاتِ. (2)

قال الإمام ابن تيمية: "فالمشابهة والمشاكلة في الأمور الظاهرة، توجب
مشابهة ومشاكلة في الأمور الباطنة على وجه المسارقة والتدريج الخفي.
وقد رأينا اليهود والنصارى الذين عاشروا المسلمين، هم أقل كفرا من
غيرهم، كما رأينا المسلمين الذين أكثروا من معاشرة اليهود والنصارى، هم
أقل إيمانا من غيرهم ممن جرد الإسلام، والمشاركة في الهدى الظاهر
توجب أيضا مناسبة وائتلافا، وإن بعد المكان والزمان، فهذا أيضا أمر
محسوس، فمشابھتهم في أعيادهم -ولو بالقليل- هو سبب لنوع ما من
اكتساب أخلاقهم التي هي ملعونة، وما كان مظنة لفساد خفي غير
منضبط؛ علق الحكم به، وأدير التحريم عليه، فنقول: مشابھتهم في
الظاهر سبب ومظنة لمشابھتهم في عين الأخلاق والأفعال المذمومة؛ بل
في نفس الاعتقادات، وتأثير ذلك لا يظهر ولا ينضبط، ونفس الفساد
الحاصل من المشابهة قد لا يظهر ولا ينضبط، وقد يتعسر أو يتعذر زواله

(1) أخرجه الإمام الطبراني في المعجم الكبير برقم (2265) ج 2 ص 303، النسائي في سننه برقم
(4780) وقال الألباني: "صحيح" ج 8 ص 36

(2) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ج 8 ص 390

بعد حصوله، ولو تفتن له، وكل ما كان سببا إلى مثل هذا الفساد فإن
الشارع يحرمه، كما دلت عليه الأصول المقررة. (1)

-فائدة التنصيص على المرأة مع كونها داخلة في مسمى الدنيا

ذكر الإمام النووي فائدة التنصيص على المرأة مع كونها داخلة في

مسمى الدنيا، وأجاب بأجوبة:

أحدها: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ دُخُولُهَا فِي هَذِهِ الصِّغَةِ؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ دُنْيَا نَكْرَةً، وَهِيَ لَا
تَعُمُّ فِي الْإِثْبَاتِ فَلَا يَلْزَمُ دُخُولُ الْمَرْأَةِ فِيهَا.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى زِيَادَةِ التَّحْذِيرِ.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ جَاءَ أَنْ سَبَبَ هَذَا الْحَدِيثِ مُهَاجِرُ أُمِّ قَيْسٍ وَحَكَى ابْنُ بَطَّالٍ
أَيْضًا عَنْ ابْنِ سِرَاجٍ أَنَّهُ إِنَّمَا خَصَّ الْمَرْأَةَ بِالذِّكْرِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَشْيَاءِ فِي
هَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَتَزَوَّجُ الْمَوْلَى الْعَرَبِيَّةَ، وَلَا
يُزَوِّجُونَ بَنَاتَهُمْ إِلَّا مِنَ الْأَكْفَاءِ فِي النَّسَبِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ سَوَّى بَيْنَ
الْمُسْلِمِينَ فِي مَنَاقِحِهِمْ وَصَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَقَوْلِ لِسَابِحِهِ
، فَهَاجَرَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ إِلَى الْمَدِينَةِ لِيَتَزَوَّجَ بِهَا حَتَّى سُمِّيَ بَعْضُهُمْ مُهَاجِرَ
أُمِّ قَيْسٍ. (2)

(1) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ج1 ص548

(2) ينظر: شرح النووي على مسلم ج13 ص55، ينظر: شرح صحيح البخاري: ابن بطال

ج7، طرح التثريب في شرح التثريب ج2 ص22 ص165

الأحكام الواردة في الحديث:

-احتجَّ به مَنْ أَوْجَبَ النِّيَّةَ فِي الوُضُوءِ، وَالغُسْلِ، وَهُوَ قَوْلُ الأئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَدَاوُدَ وَغَيْرِهِمْ وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالتَّوْرِيَّ وَالْأَوْزَاعِيَّ فلم يشترط الحنفية النية لصحة الوضوء، فذهبوا إلى أن حَدِيثِ الأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ يدل على اشتراط النية وَلَكِنْ فِي الأَعْمَالِ الَّتِي هِيَ عِبَادَةٌ، وَمَعْنَى العِبَادَةِ لَا يُمكن تحقُّقه فِيمَا وَقَع شرطاً للصَّلَاةِ، لِأَنَّ العِبَادَةَ فِي اللُّغَةِ: " التذلل "، وَفِي الشَّرْعِ: " مَا يَأْتِيهِ العَبْدُ تَذَلُّلاً وَتَخَشَعاً لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى مُخَالَفَةِ الهوى تَعْظِيماً. "(1)

- قال ابن دقيق العيد: " قَوْلُهُ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «وَأِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» يَقْتَضِي أَنَّ مَنْ نَوَى شَيْئًا يَحْصُلُ لَهُ، وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْوِهِ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ فَيَدْخُلُ تَحْتَ ذَلِكَ مَا لَا يَنْحَصِرُ مِنَ الْمَسَائِلِ، وَمِنْ هَذَا عَظَّمُوا هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَدْخُلُ فِي حَدِيثِ «الأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ» ثَلَاثًا العِلْمُ، فَكُلُّ مَسْأَلَةٍ خِلَافِيَّةٍ حَصَلَتْ فِيهَا نِيَّةٌ، فَلَاكُ أَنْ تَسْتَدِلَّ بِهَذَا عَلَى حُصُولِ المُنَوِّيِّ، وَكُلُّ مَسْأَلَةٍ خِلَافِيَّةٍ لَمْ تَحْصُلْ فِيهَا نِيَّةٌ، فَلَاكُ أَنْ تَسْتَدِلَّ بِهَذَا عَلَى عَدَمِ حُصُولِ مَا وَقَعَ فِي النِّزَاعِ..... "(2)

1) اللباب في الجمع بين السنة والكتاب: جمال الدين المنبجي (المتوفى: 686هـ) ج1

ص101

2) ينظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: ج1 ص61، طرح التثريب في شرح التقریب ج2

ص8

أثر الاحتجاج بهذا الحديث عند الجمع بين عبادتين:

اختلف الفقهاء في حكم التشريك في النية، ولهم في ذلك تفصيل:

قال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي: الجمع بين عبادتين إما أن يكون في الوسائل أو في المقاصد، فإن كان في الوسائل كالوضوء والغسل فإن الكل صحيح، فلم يشترط الحنفية النية لصحة الوضوء، فذهبوا إلى أن: "حَدِيث الْأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ يَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ وَلَكِنْ فِي الْأَعْمَالِ الَّتِي هِيَ عِبَادَةٌ، وَمَعْنَى الْعِبَادَةِ لَا يُمَكِّنُ تَحَقُّقَهُ فِيمَا وَقَعَ شَرْطًا لِلصَّلَاةِ، لِأَنَّ الْعِبَادَةَ فِي اللُّغَةِ: "التذلل"، وَفِي الشَّرْعِ: "مَا يَأْتِيهِ الْعَبْدُ تَذَلُّلاً وَتَخَشَعاً لِرَبِّهِ تَعَالَى عَلَى مُخَالَفَةِ الْهَوَى تَعْظِيماً" (1)

لذا فذهبوا إلى أنه لو اغتسل يوم الجمعة للجمعة ولرفع الجنابة ارتفعت جنابته، وحصل له ثواب غسل الجمعة، أما إن كان الجمع في المقاصد: فإما أن ينوي فرضين، أو نفلين، أو فرضاً ونفلاً. أما الأول: فلا يخلو إما أن يكون في الصلاة أو في غيرها، فإن كان في الصلاة لم تصح واحدة منهما، لو نوى صلاتي فرض كالظهر والعصر لم يصح اتفاقاً. (2)

1) اللباب في الجمع بين السنة والكتاب: جمال الدين المنبجي (المتوفى: 686هـ) ج1

ص101

2) ينظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين الدين بن إبراهيم، المعروف بابن نجيم

المصري (المتوفى: 970هـ) ج2 ص299

وفي حالة أن ينوي فرضاً ونفلاً: قال فخر الدين الزيلعي الحنفي: "وَلَوْ نَوَى ظَهْرًا أَوْ نَفْلًا لَمْ يَكُنْ شَارِعًا أَصْلًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ لِأَنَّهَا يَتَنَافِيانِ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَقَعُ عَنِ الظُّهْرِ لِأَنَّهُ أَقْوَى، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، وَلَوْ نَوَى صَوْمَ الْقَضَاءِ وَالنَّقْلِ أَوْ الزَّكَاةِ وَالتَّطَوُّعِ أَوْ الْحَجِّ الْمَنْذُورِ وَالتَّطَوُّعِ يَكُونُ تَطَوُّعًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ لِأَنَّهَا بَطَلَتَا بِالتَّعَارُضِ فَبَقِيَ مُطْلَقَ النِّيَّةِ فَصَارَ نَفْلًا، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَقَعُ عَنِ الْأَقْوَى تَرْجِيحًا لَهُ عِنْدَ التَّعَارُضِ، وَهُوَ الْفَرْضُ أَوْ الْوَاجِبُ وَلَوْ نَوَى حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَالتَّطَوُّعِ فَهُوَ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ اتِّفَاقًا؛ فَأَمَّا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا عِنْدَ مُحَمَّدٍ فَلِأَنَّ الْجِهَتَيْنِ بَطَلَتَا بِالتَّعَارُضِ فَبَقِيَ مُطْلَقَ النِّيَّةِ، وَبِهِ تَتَأَدَّى حَجَّةُ الْإِسْلَامِ. (1)

أما عند الشافعية، فقد ذكره الإمام السيوطي، فقال: " ثُمَّ لِلتَّشْرِيكِ فِي النِّيَّةِ نَظَائِرٌ ؛ وَضَابِطُهَا أَقْسَامٌ: (2)

القسم الأول: أَنْ يُنَوَى مَعَ الْعِبَادَةِ مَا لَيْسَ بِعِبَادَةٍ فَقَدْ يُبْطَلُهَا، وَمِنْهُ مَا إِذَا ذَبَحَ الْأُضْحِيَّةَ لِلَّهِ وَلِغَيْرِهِ ؛ فَانْضِمَامَ غَيْرِهِ يُوجِبُ حُرْمَةَ الذَّبِيحَةِ. (3)

(1) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي: عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: 743 هـ) ج3 ص13، ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج2 ص85

(2) الأشباه والنظائر ص21

(3) نفس المصدر والصفحة

وقد لا يبطلها، وقد ذكر صاحب طرح التشريب بعض أنواع العبادات التي لا تبطل بالتشريك في النية، فقال: "وَقَدْ اِخْتَلَفَ كَلَامُ أَصْحَابِنَا فِي مَوَاضِعَ وَحَاصِلُ مَا ذَكَرُوهُ أَنَّ مَنْ نَوَى مَعَ الْفَرَضِ مَا هُوَ حَاصِلٌ، لَوْ لَمْ يَنْوِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّهُ.....(فَمِنْهَا) لَوْ نَوَى الْإِمَامُ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ وَإِعْلَامَ الْقَوْمِ لَمْ يَضُرَّهُ كَمَا جَزَمَ بِهِ الرَّافِعِيُّ وَالنَّوَوِيُّ، (وَمِنْهَا) لَوْ نَوَى الْوُضُوءَ، وَالْتَّبَرُّدَ لَمْ يَضُرَّهُ عَلَى الْأَصَحِّ لِحُصُولِ التَّبَرُّدِ بِدُونِ النِّيَّةِ، وَهَذَا إِذَا نَوَاهُمَا مَعًا، فَإِنْ طَرَأَتْ نِيَّةُ التَّبَرُّدِ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مَعَ ذِكْرِ النِّيَّةِ لَمْ يَضُرَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَاكِرًا لَهَا لَمْ يَصِحَّ مَا بَعْدَ نِيَّةِ التَّبَرُّدِ وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ.⁽¹⁾ والحنابلة⁽²⁾ لأن التبريد حاصل قصده أم لا، فلم يجعل قصده تشريكا وتركاً للإخلاص، بل هو قصد للعبادة على حسب وقوعها؛ لأن من ضرورتها حصول التبريد.

القسم الثاني: أن يُنَوَى مَعَ الْعِبَادَةِ الْمَفْرُوضَةِ عِبَادَةٌ أُخْرَى مَنْدُوبَةٌ.

وَفِيهِ صُورٌ:

الأولى: مَا لَا يَقْتَضِي الْبُطْلَانَ وَيَحْضُلَانِ مَعًا:

ومن ذلك إذا أَحْرَمَ بِصَلَاةٍ وَنَوَى بِهَا الْفَرَضَ وَالتَّحِيَّةَ ؛ صَحَّتْ، وَحَصَلَا مَعًا، قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ: قَالَ أَصْحَابُنَا لَوْ أَحْرَمَ بِصَلَاةٍ

(1) ينظر: طرح التشريب في شرح التقريب زين الدين العراقي (المتوفى: 806هـ) ج2-28،

المهذب في فقه الإمام الشافعي : أبو اسحاق الشيرازي (المتوفى: 476هـ) الناشر: دار الكتب

العلمية ج1 ص36

(2) ينظر: الكافي في فقه الإمام أحمد ج1 ص56

يَنْوِي بِهَا الْفَرَضَ وَتَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وَحَصَلَ لَهُ الْفَرَضُ
وَالْتَحِيَّةُ جَمِيعًا، لِأَنَّ التَّحِيَّةَ يَحْصُلُ بِهَا الْفَرَضُ فَلَا يَضُرُّ ذِكْرُهَا تَصْرِيحًا
بِمُقْتَضَى الْحَالِ. (1)

(وَمِنْهَا) لَوْ نَوَى بَغْسَلِهِ غَسَلَ الْجَنَابَةَ وَالْجُمُعَةَ جَمِيعًا، قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ:
وَلَوْ نَوَى بَغْسَلِهِ غَسَلَ الْجَنَابَةَ وَالْجُمُعَةَ حَصَلًا جَمِيعًا هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَبِهِ
قَطَعَ الْمُصَنِّفُ فِي بَابِ هَيْئَةِ الْجُمُعَةِ وَالْجُمُهورِ (2)
الصورة الثانية: مَا يَحْصُلُ الْفَرَضُ فَقَطْ، وَمِنْهُ:

-نَوَى بِحَجِّهِ الْفَرَضَ وَالتَّطَوُّعَ، وَقَعَ فَرَضًا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ نَوَى التَّطَوُّعَ انْصَرَفَ
إِلَى الْفَرَضِ.

-صَلَّى الْفَائِتَةَ فِي لَيْالِي رَمَضَانَ، وَنَوَى مَعَهَا التَّرَاوِيحَ فِي فَتَاوَى ابْنِ
الصَّلَاحِ حَصَلَتْ الْفَائِتَةُ دُونَ التَّرَاوِيحِ. (3)

لأن مبني جواز التشريك في النية قائم على أن أحد العملين غير
مقصود لذاته، وفي حالة صلاة التراويح والفائتة فكل منهما مقصود لذاته.
الصورة الثالثة: مَا يَحْصُلُ النَّفْلُ فَقَطْ:

كَمَنْ أَخْرَجَ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ، وَنَوَى بِهَا الزَّكَاةَ وَصَدَقَةَ التَّطَوُّعِ، لَمْ تَقَعْ زَكَاةٌ
وَوَقَعَتْ صَدَقَةُ تَطَوُّعٍ بِلَا خِلَافٍ.

(1)المجموع شرح المذهب:ج1 ص325

(2)المجموع شرح المذهب ج1 ص326،ينظر: الأشباه والنظائر السيوطي ص22، ينظر:

التاج والإكليل لمختصر خليل: محمد بن يوسف المواق المالكي ج1 ص456

(3)المجموع شرح المذهب ج1 ص326،ينظر: الأشباه والنظائر السيوطي ص22

خَطَبَ بِقَصْدِ الْجُمُعَةِ وَالْكَسُوفِ لَمْ يَصِحَّ لِلْجُمُعَةِ ؛ لِأَنَّهُ تَشْرِيكَ بَيْنَ فَرَضٍ وَنَفْلِ .

الصورة الرابعة: ما يقتضي البطلان في الكل.

ومنه إذا كَبَّرَ الْمَسْبُوقَ وَالْإِمَامَ رَاكِعَ تَكْبِيرَةً وَاحِدَةً، وَنَوَى بِهَا التَّحْرِيمَ وَالْهُوِيَّ إِلَى الرُّكُوعِ، لَمْ تَتَعَدَّ الصَّلَاةَ أَصْلًا، لِلتَّشْرِيكِ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ وَهُوَ رَاكِعٌ كَبْرًا لِلْإِحْرَامِ وَهُوَ قَائِمٌ ثُمَّ كَبْرًا لِلرُّكُوعِ وَيُرْكَعُ فَإِنْ كَبْرَ تَكْبِيرَةً وَاحِدَةً نَوَى بِهَا الْإِحْرَامَ وَتَكْبِيرَةَ الرُّكُوعِ لَمْ تَجْزِئْهُ عَنِ الْفَرْضِ ؛ لِأَنَّهُ أَشْرَكَ فِي النِّيَّةِ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ ، وَهَلْ تَتَعَدُّ لَهُ صَلَاةٌ نَفْلًا فِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا تَتَعَدُّ كَمَا لَوْ أَخْرَجَ خَمْسَةَ دِرَاهِمٍ وَنَوَى بِهَا الزَّكَاةَ وَصَدَقَةَ التَّطَوُّعِ ، وَالثَّانِي لَا تَتَعَدُّ لِأَنَّهُ أَشْرَكَ فِي النِّيَّةِ بَيْنَ تَكْبِيرَةٍ هِيَ شَرْطٌ وَتَكْبِيرَةٍ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ، وَفُرِّقَ بَيْنَ الدَّرَاهِمِ لَمْ تُجْزِئْهُ عَنِ الزَّكَاةِ، فَبَقِيَتْ تَبَرُّعًا وَهَذَا مَعْنَى صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ، وَأَمَّا تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ فَهِيَ رُكْنٌ لِصَّلَاةِ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ مَعًا. (1)، وَلَمْ يَتَمَحَّضْ هَذَا التَّكْبِيرُ لِلْإِحْرَامِ فَلَمْ يَتَعَدَّ فَرَضًا، وَكَذَا نَفْلًا ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي اعْتِبَارِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، نَوَى بِصَلَاتِهِ الْفَرْضَ وَالرَّائِبَةَ لَمْ تَتَعَدَّ أَصْلًا. (2)

(1) فأما النافلة، فتقسم إلى معينة، كصلاة الكسوف، والاستسقاء، والتراويح، والوتر، والسنن الرواتب، فيفتقر إلى التعيين أيضا، وإلى مطلقة، كصلاة الليل.

(2) ينظر: المهذب في فقه الإمام الشافعي: الشيرازي ج 1 ص 179، الأشباه والنظائر السيوطي

(المتوفى: 911هـ) ص 22]

الحديث الثاني

عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ سَافَرْنَا، فَأَدْرَكْنَا وَقَدْ أَرْهَقْنَا الصَّلَاةَ، صَلَاةَ الْعَصْرِ، وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ، فَجَعَلْنَا نَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا» (١)

(1) رواه البخاري (161)، كتاب: الوضوء، باب: غسل الرجلين، ولا يمسح على القدمين، ومسلم (241)، كتاب: الطهارة، باب: وجوب غسل الرجلين بكاملهما، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - ورواه البخاري (163)، كتاب: الوضوء، باب: غسل الأعتاب، ومسلم (242)، كتاب: الطهارة، باب: وجوب غسل الرجلين بكاملهما، من حديث أبي

أَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: أَبُو مُحَمَّدٍ، وَقِيلَ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقِيلَ: أَبُو نَصِيرٍ، قَرَشِيٌّ سَهْمِيٌّ، وَهُوَ وَأَبُوهُ صَاحِبَايَانِ، أَسْلَمَ قَبْلَ أَبِيهِ، وَأَبُوهُ أَكْبَرُ مِنْهُ بِإِحْدَى عَشْرَةِ سَنَةٍ، وَاسْتَدَلَ الْفُقَهَاءُ بِذَلِكَ عَلَى صِحَّةِ إِسْلَامِ الصَّبِيِّ الْمُمِيزِ، إِذْ لَمْ يَكُنْ عَبْدُ اللَّهِ بِالْعَا⁽¹⁾، وَإِنْ كَانَ بِالْعَا، فَيَدُلُّ أَنَّ أَقْلَ سَنِّ الْبُلُوغِ فِي الْإِسْلَامِ بِاسْتِكْمَالِ عَشْرِ سِنِينَ، وَقِيلَ: كَانَ أَكْبَرَ مِنْهُ بِاثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً.

هريرة - رضي الله عنه - . ورواه مسلم (240)، كتاب: الطهارة، باب: وجوب غسل الرجلين بكمالهما، من حديث عائشة - رضي الله عنها - .

⁽¹⁾ فقد وقع الخلاف بين الفقهاء في صحة إسلام الصبي المميز، والراجح أنه يصح إسلامه؛ لأن الإسلام عبادة محضة تصح من الصبي المميز، كما تصح منه الطهارة والصلاة والصيام والحج. وقد ذكر ابن قدامة في المغني، خلافهم في هذه المسألة وأدلتهم، ورجح القول بصحة إسلامه. حيث قال تعليقا على قول الخرق في المختصر: وَالصَّبِيُّ إِذَا كَانَ لَهُ عَشْرُ سِنِينَ، وَعَقَلَ الْإِسْلَامَ، فَأَسْلَمَ، فَهُوَ مُسْلِمٌ: (وجملته أن الصبي يصح إسلامه في الجملة. وبهذا قال أبو حنيفة، وصاحباه، وإسحاق، وابن أبي شيبه، وأيوب. وقال الشافعي وزفر: لا يصح إسلامه حتى يبلغ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: " رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ؛ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ. " حديث حسن. ولأنه قولٌ تثبت به الأحكام، فلم يصح من الصبي كالتهبه؛ ولأنه أحدٌ من رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْهُ، فَلَمْ يَصِحْ إِسْلَامُهُ، كَالْمَجْنُونِ، وَالنَّائِمِ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُكَلَّفٍ، أَشْبَهَ الطُّفْلَ.

ولنا، عموم قوله عليه السلام: " مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. دَخَلَ الْجَنَّةَ. " وقوله: " أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ. " وقال عليه السلام: " كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، حَتَّى يُعْرَبَ عَنْهُ لِسَانِهِ، إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كُفُورًا. "

وهذه الأخبار يدخل في عمومها الصبي، ولأن الإسلام عبادة محضة، فصحت من الصبي العاقل، كالصلاة والحج. ولأن الله تعالى دعا عباده إلى دار السلام، وجعل طريقها الإسلام، وجعل من لم يجب دعوته في الجحيم والعذاب الأليم، فلا يجوز منع الصبي من إجابة دعوة الله، مع إجابته إليها، وسلوكه طريقها، ولا إلزامه بعذاب الله، والحكم عليه بالنار، وسد طريق النجاة عليه مع هربه منها. ولأن ما ذكرناه إجماع، فإن عليا - رضي الله عنه - أسلم صبيا، وقال: سَبَقْتُكُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ طُرًّا صَبِيًّا مَا بَلَغْتُ أَوْانَ حُلْمِي...

وكان غزيرَ العلم، مجتهدًا في العبادة، وكان كثيرَ كتابةِ العلم والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو أكثرُ أقرانه حملًا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبو هريرة أكثر رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منه، وتقدم في الحديث قبله سبب ذلك.

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "نِعْمَ أَهْلُ الْبَيْتِ عَبْدُ اللَّهِ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَأُمُّ عَبْدِ اللَّهِ" (١)

وهو ممن حَفِظَ الْقُرْآنَ أَجْمَعِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكان يقرأ كتب الأولين؛ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ، ومناقبه كثيرة جدًا، وله حكم ومواعظ.

روي له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع مئة حديث، اتفقا على سبعة عشر حديثًا، وانفرد البخاري بثمانية، ومسلم بعشرين حديثًا؛ وروى عنه جماعة من التابعين، وروى له أصحاب الكتب السِّتَّةِ، ومات بمكة، وقيل: بالطائف، وقيل: بمصر، وقيل: بالشَّام، قال أبو حاتم بن حَبَّان: كان يسكن مكة، ثم خرج إلى الشَّام، وأقام بها، ومات بمصر، ويقال: مات بعجلان -قرية من قرى الشَّام بالقرب من غَزَّة من بلاد فلسطين- ليلي الحرة- في ولاية يزيد بن معاوية، وكانت الحرة سنة ثلاث وستين، وكان له يوم مات اثنتان وسبعون سنةً، وقد قيل: مات سنة خمس وستين،

(1) رواه الإمام أحمد في "المسند" من مسند: "أبو عبيده طلحة بن عبيد الله" ج3 ص6

ومنهم من زعم أنه مات سنة تسع وستين، والأول أصح، هذا آخر كلامه.(1)

غريب الحديث:

-قوله صلى الله عليه وسلم: "وَيْلٌ" هو الحزن والهلاك والمشقة من العذاب(2)

قال ابن حجر: " وَيْلٌ جَارَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ ،وَاخْتُلِفَ فِي مَعْنَاهُ عَلَى أَقْوَالٍ أَظْهَرُهَا مَا رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا :وَيْلٌ وَادٍ فِي جَهَنَّمَ ،قَالَ ابْنُ خُرَيْمَةَ لَوْ كَانَ الْمَاسِحُ مُؤَدِّيًا لِلْفَرْضِ لَمَا تَوَعَّدَ بِالنَّارِ ،وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا فِي كُتُبِ الْخِلَافِ عَنِ الشَّيْعَةِ أَنَّ الْوَاجِبَ الْمَسْحُ أَخْذًا بِظَاهِرِ قِرَاءَةِ وَأَرْجُلِكُمْ بِالْخَفْضِ ،وَقَدْ تَوَاتَرَتِ الْأَخْبَارُ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي صِفَةِ وُضُوئِهِ أَنَّهُ غَسَلَ رِجْلَيْهِ وَهُوَ الْمُبَيَّنُّ لِأَمْرِ اللَّهِ وَقَدْ قَالَ فِي حَدِيثِ عَمْرُو بْنِ عَبْسَةَ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ "(3)

(1) انظر: "الطبقات الكبرى" لابن سعد ج4 ص198، رجال صحيح مسلم: ابن منجوية ج1 ص338، الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ابن عبد البر ج3 ص957

(2) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: بدرالدين العيني ج8 ص255، تحفة الأحوذى باب: "ما جاء ويل للأعقاب من النار" ج1 ص126

(3) فتح الباري: ابن حجر ج1 ص266

-المراد بقوله صلى الله عليه وسلم- "الأَعْقَابُ " :الْأَلْفُ وَاللَّامُ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلْعَهْدِ.

وَالْمُرَادُ: الْأَعْقَابُ الَّتِي رَأَاهَا كَذَلِكَ لَمْ يَمَسَّهَا الْمَاءُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ لَا تُخَصَّ بِتِلْكَ الْأَعْقَابِ الَّتِي رَأَاهَا كَذَلِكَ، وَتَكُونُ الْأَعْقَابُ الَّتِي صِفَتْهَا هَذِهِ الصِّفَةُ، أَيُّ الَّتِي لَا تُعَمَّمُ بِالْمُطَهَّرِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلْعُمُومِ الْمُطْلَقِ..(1)

وقد استدل به: على أَنَّ العقب في الرَّجُل محلٌّ للتطهير بالغسل؛ للتوَعُدُّ بالنَّارِ على تركه، عند رؤيته يلوح من غير غسل، وقال صلى الله عليه وسلم في بعض طرقه: "أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ" (2)

وقد ذكر الإمام النووي وقوع الخلاف في هذه المسألة، فقال: "وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهَا عَلَى مَذَاهِبَ فَذَهَبَ جَمْعٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَهْلِ الْفُتُوَى فِي الْأَعْصَارِ وَالْأَمْصَارِ إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ غَسْلُ الْقَدَمَيْنِ مَعَ الْكَعْبَيْنِ وَلَا يُجْزَى مَسْحُهُمَا وَلَا يَجِبُ الْمَسْحُ مَعَ الْغَسْلِ وَلَمْ يَثْبُتْ خِلَافٌ هَذَا عَنْ أَحَدٍ يُعْتَدُّ بِهِ فِي الْإِجْمَاعِ، وَقَالَتِ الشَّيْعَةُ الْوَاجِبُ مَسْحُهُمَا، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ وَالْجُبَّائِيُّ رَأْسُ الْمُعْتَرِلةِ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْمَسْحِ وَالْغَسْلِ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ

(1) العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام: علاء الدين ابن العطار (المتوفى: 724

ه) ج1 ص58

(2) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (165) كتاب: "الوضوء"، باب: "غسل الأعقاب" ج1

ص44، مسلم برقم (242) كتاب الطهارة، باب: "وجوب غسل الرجلين بكاملهما" ج1 ص214

الظَّاهِرِ يَجِبُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَسْحِ وَالْغَسْلِ وَتَعَلَّقَ هَؤُلَاءِ الْمُخَالَفُونَ لِلْجَمَاهِيرِ
بِمَا لَا تَظْهَرُ فِيهِ دَلَالَةٌ. (1)

ومما يقوي الاستدلال بهذا الحديث على أن المسح لا يجزئ؛ أنه لا
يقال في المسح: أسبغوا، ولا: أمرنا بإسباغه فيه، وهذا مجمع عليه، ولم يقل
به أحد من العلماء. (2)

وفي الباب أحاديث أخرى تدل على وجوب الغسل، وقد أخرج أبو داود
وغيره، بأسانيدهم الصحيحة؛ من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن
جدّه: أن رجلاً قال: "يا رسول الله! كيف الطهور؛ فدعا بماء، فغسل كفيه
ثلاثاً، إلى أن قال: ثم غسل رجليه ثلاثاً، ثم قال: "هَكَذَا الْوُضُوءُ؛ فَمَنْ زَادَ
عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ، فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ." (3)

وفي الحديث: وجوب غسل جميع الأعضاء، حتى لو بقي جزء لطيف
من عضو، لم يصح وضوءه؛ لأنه لم يقل أحد من العلماء بالفرق بين
وضوء عضو ووضوء عضو في المغسول، وفيه: وجوب تعليم جاهلين،
والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والله أعلم. (4)

(1) شرح النووي على مسلم ج 1 ص 127

(2) أخرجه أبو داود في سننه برقم (135) كتاب: "الطهارة"، باب: "الوضوء ثلاثاً ثلاثاً" وقال
الألباني: "حسن صحيح دون قوله أو نقص فإنه شاذ" ج 1 ص 33

(3) أخرجه أبو داود في سننه برقم (135) كتاب: "الطهارة"، باب: "الوضوء ثلاثاً ثلاثاً" وقال
الألباني: "حسن صحيح دون قوله أو نقص فإنه شاذ" ج 1 ص 33

(4) العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام ابن العطار (المتوفى: 724 هـ) ج 1 ص 58

الْحَدِيثُ الثَّالِثُ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً، ثُمَّ لِيَنْتَثِرْ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ، وَإِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ». (1) وَفِي لَفْظِ لِمُسْلِمٍ «فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخَرِيهِ مِنَ الْمَاءِ» وَفِي لَفْظِ «مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْشِقْ» .

شرح غريب الحديث:

(1) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم (162) كتاب: "الوضوء"، باب: "الاستجمار وترا" ج1 ص43، مسلم برقم (237) كتاب: "الطهارة"، باب: "الايثار في الاستنثار والاستجمار" ج1 ص212

- قوله "فَيَجْعَلُ فِي أَنْفِهِ" تَقْدِيرُهُ: فليجعل في أنفه ماءً، فَحَذَفَ: مَاءً، الَّذِي هُوَ الْمَفْعُولُ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، وَهَكَذَا هُوَ رِوَايَةُ الْأَكْثَرِينَ بِحَذْفِ: مَاءً، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: (فليجعل في أنفه ماءً) ، بِدُونِ الْحَذْفِ. (1)

- "الِاسْتِنْشَاقَ" جَذَبُ الْمَاءِ إِلَى الْأَنْفِ. (2)

- "الِاسْتِنْشَاقُ" دَفْعُهُ لِلْخُرُوجِ، وَمِنْ النَّاسِ مَنْ جَعَلَ الْإِسْتِنْشَاقَ لَفْظًا يَدُلُّ عَلَى الْإِسْتِنْشَاقِ الَّذِي هُوَ الْجَذْبُ وَأَخَذَهُ مِنَ النَّثْرَةِ، وَهِيَ طَرْفُ الْأَنْفِ. وَالِاسْتِنْعَالُ مِنْهَا يَدْخُلُ تَحْتَهُ الْجَذْبُ وَالِدَفْعُ مَعًا، وَالصَّحِيحُ: هُوَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي التَّغَايُرَ. (3)

-أَمَّا الْإِسْتِجْمَارُ فَهُوَ مَسْحُ مَحَلِّ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ بِالْجِمَارِ، وَهِيَ الْأَحْجَارُ الصِّغَارُ قَالَ الْعُلَمَاءُ يُقَالُ الْإِسْتِطَابَةُ وَالِاسْتِجْمَارُ وَالِاسْتِنْجَاءُ لِتَطْهِيرِ مَحَلِّ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ، فَأَمَّا الْإِسْتِجْمَارُ فَمُخْتَصٌّ بِالْمَسْحِ بِالْأَحْجَارِ، وَأَمَّا الْإِسْتِطَابَةُ وَالِاسْتِنْجَاءُ فَيَكُونَانِ بِالْمَاءِ وَيَكُونَانِ بِالْأَحْجَارِ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ مَعْنَى الْإِسْتِجْمَارِ هُوَ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ الَّذِي قَالَهُ الْجَمَاهِيرُ مِنْ طَوَائِفِ الْعُلَمَاءِ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ وَالْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ. (4)

(1) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: بدر الدين العيني ج 3 ص 17

(2) ينظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1 ص 67

(3) ينظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1 ص 67

(4) ينظر: شرح النووي على مسلم ج 3 ص 125، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1

- وَقَدْ حَمَلَ بَعْضُ النَّاسِ الْإِسْتِجْمَارَ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْبُحُورِ لِلتَّطْيِبِ، فَإِنَّهُ يُقَالُ فِيهِ: تَجَمَّرَ وَاسْتَجَمَرَ، أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ ثَلَاثَ قِطَعٍ أَوْ يَأْخُذَ مِنْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَسْتَعْمِلُ وَاحِدَةً بَعْدَ أُخْرَى، فَيَكُونُ الْأَمْرُ لِلنَّدْبِ عَلَى هَذَا، وَالظَّاهِرُ: هُوَ الْأَوَّلُ، أَعْنِي أَنَّ الْمُرَادَ: هُوَ اسْتِعْمَالُ الْأَحْجَارِ. (1)

الأحكام الواردة في الحديث

أولاً: تَمَسَّكَ بِهِ مَنْ يَرَى وُجُوبَ الْإِسْتِنْشَاقِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ، وَكَذَلِكَ الْمَضْمُضَةُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ وَصَفَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، ذَكَرَ أَنَّهُ مَضْمُضٌ وَاسْتَنْشَقُ، وَهُمَا وَاجِبَانِ فِي الطَّهَارَتَيْنِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: "فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ" [المائدة: 6]، وَهُمَا دَاخِلَانِ فِي حَدِّ الْوَجْهِ، ظَاهِرَانِ، يَفْطُرُ الصَّائِمَ بِوَصُولِ الْقِيءِ إِلَيْهِمَا، وَلَا يَفْطُرُ بِوَضْعِ الطَّعَامِ فِيهِمَا، وَلَا يَحْدُ بِوَضْعِ الْخَمْرِ فِيهِمَا، وَلَا يَحْصِلُ الرِّضَاعُ بِوَصُولِ اللَّبَنِ إِلَيْهِمَا، وَيَجِبُ غَسْلُهُمَا مِنَ النِّجَاسَةِ، فَيَدْخُلَانِ فِي عَمُومِ الْآيَةِ. (2)

أما مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ: عَدَمُ الْوُجُوبِ، فَلَا تَجِبُ هِيَ وَلَا الْمَضْمُضَةُ فِي الطَّهَارَتَيْنِ لِأَنَّهُمَا مِنْ بَاطِنِ الْجَسَدِ كَدَاخِلِ الْأُذُنَيْنِ وَمَوْضِعِ التُّيُوبَةِ مِنَ الْمَرْأَةِ وَدَاخِلِ الْعَيْنَيْنِ وَهَذِهِ الْمَوَاضِعُ لَا يَجِبُ غَسْلُهَا وَلَا مَسْحُهَا فَكَذَلِكَ هَاتَانِ لَا يَتَنَاوَلُهُمَا مَنْ يَغْتَسِلُ لِلْجَنَابَةِ وَلَا لِلْوُضُوءِ، وَتُحْمَلُ السُّنَّةُ الْوَارِدَةُ

(1) ينظر: شرح النووي على مسلم ج 3 ص 125، إتحاف الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1

(2) الكافي في فقه الإمام أحمد: ابن قدامة ج 1 ص 59

فِيهِمَا عَلَى النَّدْبِ قِيَّاسًا عَلَى نَظَائِرِهِمَا فِي عَدَمِ الْوُجُوبِ بِدَلَالَةِ مَا جَاءَ فِي
الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِلْأَعْرَابِيِّ «تَوَضَّأَ كَمَا أَمَرَكَ
اللَّهُ» فَأَحَالَهُ عَلَى الْآيَةِ، وَلَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ الْإِسْتِنْسَاقِ. (1)

ثَانِيًا: اسْتَدَلَّ الشَّافِعِيُّ بِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «وَمَنْ اسْتَجَمَرَ
فَلْيُوتِرْ» عَلَى وَجوبِ الْإِيْتَارِ عِنْدَ اسْتِعْمَالِ الْأَحْجَارِ فِي الْإِسْتِطَابَةِ
بِالثَّلَاثِ، فَإِنَّ الْوَاجِبَ عِنْدَهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْإِسْتِجْمَارِ أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا:
إِزَالَةُ الْعَيْنِ، وَالثَّانِي: اسْتِيفَاءُ ثَلَاثِ مَسَحَاتٍ، وَظَاهِرُ الْأَمْرِ الْوُجُوبُ؛ لَكِنَّ هَذَا
الْحَدِيثَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْإِيْتَارِ بِالثَّلَاثِ، فَيُؤْخَذُ مِنْ حَدِيثِ آخَرَ (2)، فَعُمُومُهُ
مَخْصُوصٌ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَلَيْسَتْ بِنِثْلَةِ أَحْجَارٍ". (3) وَهُوَ
مَذْهَبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ (4)، وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ الْإِيْتَارَ وَاجِبٌ فِي
الْإِسْتِجْمَارِ، وَإِنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ، وَأَنَّهُ مَتَى لَمْ يَحْضُرِ الْإِنْتِقَاءُ إِلَّا بِأَرْبَعِ
مَسَحَاتٍ وَجِبَتْ الْخَامِسَةُ أَوْ بِسِتَّةٍ وَجِبَتْ السَّابِعَةُ لِمُطْلَقِ الْأَمْرِ .

(1) الذخيرة: القرافي ج 1 ص 275، ينظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ابن رشد ج 1 ص 17،
إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1 ص 67، أما عند الحنفية فالمضمضة والاسْتِنْسَاقُ

فَرَضَانِ فِي الْجَنَابَةِ سُنَّتَانِ فِي الْوُضُوءِ [ينظر: المبسوط: السرخسي ج 1 ص 62]

(2) وهو ما رواه الإمام مسلم في صحيحه برقم (262) باب: "الاستطابة" عن سلمان قال: "لَقَدْ
نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِعَائِطٍ، أَوْ بَوْلٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَجِي بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ نَسْتَجِي بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ
أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَجِي بِرَجِيعٍ أَوْ بِعَظْمٍ" ج 1 ص 232

(3) ينظر: الحاوي الكبير ج 1 ص 161، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1 ص 67

(4) المغني: ابن قدامة ج 1 ص 113، ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ج 1 ص 247

أما جمهور الفقهاء فقد احتجوا بهذا الحديث على أن عدة الأحجار في الاستجمار غير واجب، فَحَمَلُ الْجُمْهُورِ الْحَدِيثَ إِمَّا عَلَى وُجُوبِ الثَّلَاثِ أَوْ عَلَى النَّدْبِ فِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ بَعْدَ الْإِنْقَاءِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (1)

وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ فِي هَذَا تَعَارُضُ الْمَفْهُومِ مِنْ هَذِهِ الْعِبَادَةِ لِظَاهِرِ اللَّفْظِ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي ذُكِرَ فِيهَا الْعِدَّةُ، وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ كَانَ الْمَفْهُومُ عِنْدَهُ مِنَ الْأَمْرِ بِإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ إِزَالَةً عَيْنِيًّا لَمْ يَشْتَرِطِ الْعِدَّةَ أَصْلًا، وَجَعَلَ الْعِدَّةَ الْوَارِدَةَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْإِسْتِجْمَارِ فِي حَدِيثِ سَلْمَانَ الثَّابِتِ الَّذِي فِيهِ الْأَمْرُ أَلَّا يَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ (2) عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِحْبَابِ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَ الْمَفْهُومِ مِنَ الشَّرْعِ وَالْمَسْمُوعِ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَجَعَلَ الْعِدَّةَ الْمُشْتَرَطَةَ فِي غَسْلِ الْإِنَاءِ مِنْ وُلُوعِ الْكَلْبِ عِبَادَةً لَا لِنَجَاسَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ. (3)

الحديث الرابع

(1) الباب في الجمع بين السنة والكتاب: جمال الدين المنبجي (المتوفى: 686هـ) ج1 ص95، بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ابن رشد ج1 ص93

(2) أخرج الإمام مسلم في صحيحه برقم (262) باب: "الاستطابة" عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن سلمان، قال: قيل له: قَدْ عَلِمَكُمْ نَبِيُّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةَ قَالَ: فَقَالَ: أَجَلٌ «لَقَدْ نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِغَائِطٍ، أَوْ بَوْلٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ بِعَظْمٍ» ج1 ص223

(3) ينظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ابن رشد ج1 ص17

عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ «كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي سَفَرٍ، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَّيْهِ، فَقَالَ: دَعُهُمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ، فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا» (1)

الخف في اللغة: قال ابن فارس (خَفَّ) الخَاءُ وَالْفَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ شَيْءٌ يُخَالِفُ الثَّقَلَ وَالرِّزَانَةَ، يُقَالُ خَفَّ الشَّيْءُ يَخِفُّ خِفَّةً، ...أَمَّا الْخُفُّ فَمِنَ الْبَابِ لِأَنَّ الْمَاشِيَ يَخِفُّ وَهُوَ لِأَبْسُهُ، وَخُفُّ الْبَعِيرِ مِنْهُ أَيْضًا. (2)

أما في الاصطلاح: فهو ما يلبس على الرجل من جلد ونحوه، وجمعه: خِفاف. ويلحق بالخفين كل ما يلبس على الرجلين من صوف ونحوه. ويُدلُّ هذا الحديث على جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَقَدْ اشْتَهَرَ عِنْدَ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ، حَتَّى عُدَّ شِعَارًا لِأَهْلِ السُّنَّةِ، وَعُدَّ إِنكَارُهُ شِعَارًا لِأَهْلِ الْبِدْعِ.

وَقَدْ تَكَثَّرَتْ فِيهِ الرَّوَايَاتُ، وَمِنْ أَشْهَرِهَا: رِوَايَةُ الْمُغِيرَةِ، وَمِنْ أَصَحِّهَا: رِوَايَةُ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ - بَفَتْحِ الْبَاءِ وَالْجِيمِ مَعًا - وَكَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ يُعْجِبُهُمْ حَدِيثُ جَرِيرٍ؛ لِأَنَّ إِسْلَامَهُ كَانَ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ، وَقَدْ نُقِلَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَنَّهُ قَالَ " قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَلَكِنْ

(1) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم (206) كتاب: "الوضوء"، باب: "إذا أدخل رجله وهما طاهرتان" ج 1 ص 52، مسلم برقم (274) كتاب: "الطهارة"، باب: "المسح على الخفين" ج 1 ص 230

(2) معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (المتوفى: 395هـ) ج 2

أَقْبَلَ الْمَائِدَةَ أَمْ بَعْدَهَا؟ " إِشَارَةً مِنْهُ بِهَذَا الْإِسْتِفْهَامِ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، فَلَمَّا جَاءَ حَدِيثُ جَرِيرٍ مُبَيِّنًا لِلْمَسْحِ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ: زَالَ الْإِشْكَالُ. " (1)

وَهَذَا مَعْنَاهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: ٦) فَلَوْ كَانَ إِسْلَامُ جَرِيرٍ مُتَقَدِّمًا عَلَى نُزُولِ الْمَائِدَةِ لَاحْتَمَلَ كَوْنُ حَدِيثِهِ فِي مَسْحِ الْخُفِّ مَنَسُوحًا بِآيَةِ الْمَائِدَةِ فَلَمَّا كَانَ إِسْلَامُهُ مُتَأَخِّرًا عَلِمْنَا أَنَّ حَدِيثَهُ يُعْمَلُ بِهِ وَهُوَ مُبَيِّنٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِآيَةِ الْمَائِدَةِ غَيْرُ صَاحِبِ الْخُفِّ فَتَكُونُ السُّنَّةُ مُخَصَّصَةً لِلآيَةِ. (2)

الأحكام الواردة في الحديث:

أولاً: قَوْلُهُ (صلى الله عليه وسلم) فِي حَدِيثِ الْمُغِيرَةَ "دَعُهُمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ" دَلِيلٌ عَلَى اشْتِرَاطِ الطَّهَارَةِ فِي اللُّبْسِ لِجَوَازِ الْمَسْحِ، حَيْثُ عَلَّلَ عَدَمَ نَزْعِهِمَا إِدْخَالَهُمَا طَاهِرَتَيْنِ فَيَقْتَضِي أَنَّ إِدْخَالَهُمَا غَيْرُ طَاهِرَتَيْنِ مُقْتَضٍ لِلنَّزْعِ. (3)

(1) إتحكام الأحكام شرح عدة الأحكام ج 1 ص 113

(2) شرح النووي على مسلم ج 3 ص 164

(3) إتحكام الأحكام شرح عدة الأحكام ج 1 ص 113، وحدث جرير أخرجه الإمام الترمذي في

سننه برقم (94) كتاب: "أبواب الطهارة"، باب: "المسح على الخفين" ج 1 ص 154

وهذا تعليم منه (صلى الله عليه وسلم) السبب الذي يبيح المسح على الخفين، وهو إدخاله لرجليه وهما طاهرتان بطهر الوضوء. (1)

ثانياً: وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّ إِكْمَالَ الطَّهَّارَةِ فِيهِمَا شَرْطٌ. (2) وهو قول مالك (3)، والشافعي (4)، وأحمد (5)، ووجبتهم ظاهر الحديث، قال الإمام النووي: " (فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ لَا يَجُوزُ إِلَّا إِذَا لَبَسْتَهُمَا عَلَى طَهَّارَةٍ كَامِلَةٍ بِأَنْ يُفْرَغَ مِنَ الْوُضُوءِ بِكَمَالِهِ ثُمَّ يَلْبَسُهُمَا لِأَنَّ حَقِيقَةَ إِدْخَالِهِمَا طَاهِرَتَيْنِ أَنْ تَكُونَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا أُدْخِلْتَ وَهِيَ طَاهِرَةٌ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَمَذْهَبُنَا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لُبْسُهُمَا عَلَى طَهَّارَةٍ كَامِلَةٍ حَتَّى لَوْ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى ثُمَّ لَبَسَ خُفَّهَا وَغَسَلَ الْيُسْرَى ثُمَّ لَبَسَ خُفَّهَا لَمْ يَصِحَّ لُبْسُ الْيُمْنَى فَلَا بُدَّ مِنْ نَزْعِهَا وَإِعَادَةِ لُبْسِهَا، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى نَزْعِ الْيُسْرَى لِكُونِهَا أَلْبَسَتْ بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَّارَةِ وَشَدَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فَأَوْجَبَ نَزْعَ الْيُسْرَى أَيْضًا، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ اشْتِرَاطِ الطَّهَّارَةِ فِي اللَّبْسِ هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. " (6)

(1) شرح صحيح البخاري: ابن بطال ج 1 ص 309

(2) إحكام الأحكام شرح عدة الأحكام ج 1 ص 113

(3) ينظر: الذخيرة: القرافي ج 1 ص 325

(4) شرح النووي على مسلم ج 3 ص 170

(5) ينظر: المغني: ابن قدامة ج 1 ص 207، المبدع شرح المقنع: أبو إسحاق ابن مفلح ج 1

ص 116

(6) شرح النووي على مسلم ج 3 ص 170، ينظر: نيل الأوطار: الشوكاني ج 1 ص 229

وذهب أَبُو حَنِيفَةَ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ وَالْمُرْزِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ
وَدَاوُدُ يَجُوزُ اللَّبْسُ عَلَى حَدِيثٍ ثُمَّ يُكْمَلُ طَهَارَتُهُ. (1)

وأجابوا عن الاستدلال بظاهر الحديث بأن: "والجواب أن معنى
أدخلتهما أدخلت كل واحدة الخف، وهي طاهرة لا أنهما اقترنا في الطهارة
والإدخال؛ لأن ذلك غير متصور عادة، وهذا كما يقال دخلنا البلد ونحن
ركبان يشترط أن يكون كل واحد راكبا عند دخولها ولا يشترط أن يكون
جميعهم ركبانا عند دخول كل واحد منهم ولا اقترانهم في الدخول." (2)

الْحَدِيثُ الْخَامِسُ:

عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: "بَعَثَنِي النَّبِيُّ - صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي حَاجَةٍ، فَأَجْنَبْتُ، فَلَمْ أَجِدْ الْمَاءَ، فَتَمَرَّغْتُ فِي
الصَّعِيدِ، كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا - ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ
الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشِّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ، وَظَاهَرَ كَفَّيْهِ
وَوَجْهَهُ." (3)

(1) ينظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم
المصري (المتوفى: 970هـ) ج1 ص178، نيل الأوطار: الشوكاني ج1 ص229

(2) البحر الرائق شرح كنز الدقائق: ج1 ص178

(3) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (347) كتاب: "التيمم"، باب: "التيمم ضربة" ج1 ص
77، مسلم برقم (368) كتاب: "الحيض"، باب: "التيمم" ج1 ص280

غريب الحديث:

"أَجْنَبْتُ" يقال: أَجْنَبَ الرَّجُلُ وَجَنَّبَ أَيْضاً، بِالضَّمِّ، وَجَنَّبَ وَتَجَنَّبَ. (1)
الْجَنَابَةُ دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى الْبُعْدِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: "وَالْجَارِ الْجُنُبِ" [النساء:
36] وَعَنْ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا سُمِّيَ "جُنُبًا" مِنْ الْمُخَالَطَةِ، وَمِنْ كَلَامِ
الْعَرَبِ: أَجْنَبَ الرَّجُلُ، إِذَا خَالَطَ امْرَأَتَهُ. (2)

"فتمرغت في الصعيد": تقلب في الأرض حتى عمَّ بدنه التراب. (3)
قال ابن دقيق العيد: "وَكَاثَهُ لَمَّا رَأَى أَنَّ الْوُضُوءَ خَاصٌّ بِبَعْضِ الْأَعْضَاءِ
وَكَانَ بَدَلَهُ - وَهُوَ التَّيْمُمُ - خَاصًّا، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ بَدَلَ الْغُسْلِ الَّذِي يَعْمُ
جَمِيعَ الْبَدَنِ عَامًّا لِجَمِيعِ الْبَدَنِ". (4)

فَأَمَّا الصَّعِيدُ عِنْدَ اللُّغَوِيِّينَ فَهُوَ التُّرَابُ قَالَهُ الْفَرَاءُ وَأَبُو عُبَيْدٍ وَالزَّجَّاجُ وَابْنُ
قُتَيْبَةَ. (5)، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَقَعُ اسْمُ الصَّعِيدِ إِلَّا عَلَى تُرَابِ ذِي غُبَارٍ،
فَعَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ التَّيْمُمُ إِلَّا بِالتُّرَابِ (6)، وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ. (7)

(1) لسان العرب ج 1 ص 279

(2) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1 ص 127

(3) تيسير العلام شرح عمدة الأحكام: أبو عبد الرحمن بن حمد البسام (المتوفى: 1423هـ)
ص 72

(4) شرح عمدة الأحكام: ابن دقيق العيد ج 1 ص 128

(5) لسان العرب: ابن منظور ج 3 ص 425، تاج العروس: مرتضي الزبيدي ج 8
ص 283، معاني القرآن وإعرابه: الزجاج ج 2 ص 56

(6) ينظر: تفسير الإمام الشافعي ج 2 ص 611

(7) كشف المشكل من حديث الصحيحين: أبو الفرج الجوزي (المتوفى: 597هـ) ج 1 ص 344

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكُ: يَجُوزُ بِجَمِيعِ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ كَالنُّورِ وَالْجِصِّ
وَالزَّرْنِيخِ وَغَيْرِهِ. وَزَادَ مَالِكٌ فَقَالَ: وَيَجُوزُ بِالْحَشِيشِ وَالشَّجَرِ، فَعَلَى هَذَا
يَكُونُ الصَّعِيدُ عِنْدَهُمَا مَا تَصَاعَدُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ سِوَاءَ كَانَ تُرَابًا أَوْ
غَيْرِهِ. (1)

والتيمم من خصائص هذه الأمة المحمدية التي يسر الله أمورها، وسهّل
عليها شريعته، وجعل لها من الحرج فرجا، ومن الضيق مخرجا، وطهر
باطنها وظاهرها، بركة هذا النبي الكريم صلى الله عليه وسلم.
فإن من عدم الماء -الذي هو أحد أصلي الحياة- تعوض عنه بالأصل
الثاني الذي هو التراب، لئلا يفقد الطهارة إطلاقا، فإن طهارة الماء تطهر
الظاهر والباطن. (2)

قَوْلِهِ: " أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا " اسْتَعْمَلُ الْقَوْلَ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ، وَقَدْ
قَالُوا: إِنَّ الْعَرَبَ اسْتَعْمَلَتْ الْقَوْلَ فِي كُلِّ فِعْلٍ. (3)

الأحكام الواردة في الحديث

الحكم الأول: كيفية التيمم

1) ينظر: المبسوط: السرخسي ج 1 ص 109، كشف المشكل من حديث الصحيحين: أبو الفرج
الجوزي (المتوفى: 597هـ) ج 1 ص 344

2) تيسير العلام شرح عمدة الأحكام: أبو عبد الرحمن محمد بن حمد البسام (المتوفى:
1423هـ) ص 72

3) شرح عمدة الأحكام: ابن دقيق العيد ج 1 ص 128، ينظر: المجموع شرح المهذب: النووي
ج 2 ص 210

اختلف العلماء في عدد الضربات على الصعيد للتيمم إلى قولين:

القول الأول: ضربة واحدة؛ وهو مذهب الحنابلة فقالوا بأن الواجب عندهم أن: "يَضْرِبُ بِيَدَيْهِ - وَهُمَا مَفْرُوجَتَا الْأَصَابِعِ - ضَرْبَةً وَاحِدَةً عَلَى التُّرَابِ وَيَمْسَحُ وَجْهَهُ بِبَاطِنِ أَصَابِعِ يَدَيْهِ، وَظَاهِرِ كَفِّهِ بِبَاطِنِ رَاحَتَيْهِ، هَذَا هُوَ الْمَسْنُونُ عَنِ أَحْمَدَ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ." (1)

القول الثاني: وذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى أنه لا بُدَّ مِنْ ضَرْبَتَيْنِ: ضَرْبَةً لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةً لِلْيَدَيْنِ، لِحَدِيثِ وَرَدَ فِيهِ " التَّيْمُّ ضَرْبَتَانِ: ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ " إِلَّا أَنَّهُ لَا يُقَاوِمُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الصِّحَّةِ، وَلَا يُعَارِضُ مِثْلَهُ بِمِثْلِهِ. (2)

وَالسَّبَبُ فِي اخْتِلَافِهِمْ أَنَّ الْأَيَّةَ مُجْمَلَةٌ فِي ذَلِكَ، وَالْأَحَادِيثُ مُتَعَارِضَةٌ، وَقِيَاسُ التَّيْمِّ عَلَى الْوُضُوءِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ غَيْرُ مُتَقَيِّ عَلَيْهِ، وَالَّذِي فِي

(1) الهداية على مذهب الإمام أحمد: أبو الخطاب الكلوزاني ج 1 ص 62، ينظر: المغني: ابن

قدامة ج 1 ص 179

(2) شرح عمدة الأحكام: ابن دقيق العيد ج 1 ص 128، ينظر: المبسوط: السرخسي ج 1 ص 107، المدونة: ج 1 ص 145، المجموع شرح المذهب: النووي ج 2 ص 210، ثم قد ذكر المزني فيما نقله أنه يضرب يديه ضربة للوجه أولاً، ولا يفرق بين أصابعه، واتفق أئمتنا على أن تقريق الأصابع في الضربة الأولى لا معنى له؛ فإن التراب اللاصق بخلل الأصابع في الضربة الأولى لا يصير مستعملاً في الوجه، وإنما ينتهي إلى الوجه ما لصق بالكفين، فأما تقريق الأصابع في الضربة الثانية، فمفيد؛ فإنه قد دخل أوان إقامة فرض اليدين، ويجب إيصال المسح إلى خلل الأصابع [نهاية المطلب في دراية المذهب: أبو المعالي عبد الملك الجويني ج 1

ص 178]

حَدِيثِ عَمَّارِ الثَّابِتِ مِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ ضَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ مَعًا، لَكِنَّ هَاهُنَا أَحَادِيثٌ فِيهَا ضَرْبَتَانِ، فَرَجَّحَ الْجُمْهُورُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ لِمَكَانِ قِيَاسِ التَّيْمِ عَلَى الْوُضُوءِ. «(1)

الحكم الثاني:

اختلف العلماء في المقدار المراد مسحه من اليد إلى قولين:

الأول: أن الواجب في التيمم مسح الكفَّين فقط أما من الكوعين إلى المرفقين فسنة، وهو مذهب المالكية والحنابلة.⁽²⁾

الثاني: أن التيمم يكون إلى المرفقين وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة، قال السرخسي: "ثم التيمم إلى المرافق في قول علمائنا والشافعي - رحمه الله تعالى - وقال الأوزاعي والأعمش إلى الرسغين، وقال الزهري - رحمه الله - إلى الأباط."⁽³⁾

والسبب في اختلافهم اشتراك اسم اليد في لسان العرب، وذلك أن اليد في كلام العرب يُقال على ثلاثة معانٍ: على الكف فقط وهو أظهرها استعمالاً، ويُقال على الكف والذراع، ويُقال على الكف والساعد والعضد. والسبب الثاني: اختلاف الآثار في ذلك، وذلك أن حديث عمار المشهور، فيه من طرقه الثابتة «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِيَدِكَ، ثُمَّ تَنْفُخَ فِيهَا، ثُمَّ

(1) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج 1 ص 76

(2) ينظر: عند المالكية: بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ابن رشد ج ص 1 ص 57، وعند الحنابلة: المغني: ابن قدامة ج 1 ص 179، شرح الزركشي على مختصر الخرق ج 1 ص 337

(3) المبسوط: السرخسي ج 1 ص 107، بدائع الصنائع: الكاساني ج 1 ص 46

تَمَسَّحَ بِهَا وَجْهَكَ وَكَفَّيْكَ» ، وَوَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ أَنَّهُ قَالَ لَهُ - عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : «وَأَنْ تَمَسَّحَ بِيَدَيْكَ إِلَى الْمَرْفِقَيْنِ» . (1)

فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى تَرْجِيحِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَلَى حَدِيثِ عَمَّارِ النَّابِتِ
مِنْ جِهَةِ عَضْدِ الْقِيَاسِ لَهَا: أَعْنِي مِنْ جِهَةِ قِيَاسِ التَّيْمِمِ عَلَى الْوُضُوءِ
وَهُوَ بَعَيْنُهُ حَمَلَهُمْ عَلَى أَنْ عَدَلُوا بِلَفْظِ اسْمِ الْيَدِ عَنِ الْكَفِّ الَّذِي هُوَ فِيهِ
أَظْهَرَ إِلَى الْكَفِّ وَالسَّاعِدِ. (2)

فقد أوجب الله غسل اليدين إلى المرفقين في الوضوء، فقال تعالى
﴿يَتَأَيَّأُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى
الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] ، ثم قال تعالى في التيمم: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ
وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوءًا غَفُورًا﴾ [النساء: ٤٣] ، والظاهر أن اليد المطلقة
هنا هي المقيدة في الوضوء في أول الآية، فلا يترك هذا الظاهر إلا
بصريح. (3)

(1) بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ابن رشد القرطبي ج 1 ص 75، وقد روى الدار قطني في
سننه من حديث عَلِيِّ بْنِ ظَبْيَانَ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع عن ابن عمر ، عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال: «التيمم ضربتان ضربة للوجه ، وضربة لليدين إلى المرفقين». كذا
رواه علي بن ظبيان مرفوعا ، ووقفه يحيى بن القطان وهشيم وغيرهما وهو الصواب. ج 1
ص 332، روي أيضاً من حديث جابر عند الحاكم والدارقطني، ومن حديث عائشة عند البزار،
لكن في هذه الروايات طعن وضعف. [ينظر: نصب الراية: ج 1 ص 150 وما بعدها].

(2) بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ابن رشد القرطبي ج 1 ص 75

(3) شرح سنن أبي داود: بدر الدين العيني الحنفي (المتوفى: 855هـ) ج 2 ص 125

وهذا الرأي هو الأولى بالاتباع؛ لأن التيمم بدل عن الوضوء، فيكون محله أعضاء الوضوء المنصوص على وجوب التيمم فيها، وأما حديث عمار رضي الله عنه الدال على الاكتفاء بالكفين، فيتأول على أنه مسح كفيه إلى المرفقين، بدليل حديث أبي أمامة وابن عمر.

الحديث السادس: عن أبي هريرة - رضي الله عنه - : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا» وَلِمُسْلِمٍ «أَوْلَاهُنَّ بِالتُّرَابِ» وَلَهُ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - : قَالَ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَأَغْسِلُوهُ سَبْعًا وَعَقِّرُوهُ التَّامِنَةَ بِالتُّرَابِ». (1)

أحكام الحديث

نهى النبي ﷺ عن اقتناء الكلاب لغير ضرورة؛ لما فيها من النجاسات، ولأن الملائكة لا تدخل بيتاً في كلب ولا صورة، وأرشد الناس إلى كيفية تطهير الأواني إذا دنسها الكلب بلعابه ولسانه، وهذا الحديث يوضح ذلك.

مسألة: نجاسة الإناء الذي ولغ فيه الكلب

اختلف العلماء في سبب غسل الإناء هل لأن الإناء تنجس أم أن الغسل لعله أخرى:

(1) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (172) كتاب: "الوضوء"، باب: "الماء الذي يغسل به شعر الإنسان" ج1 ص45، الرواية الثانية لمسلم، كتاب: "الطهارة"، باب: "حكم ولوغ الكلب" ج1 ص234

القول الأول: جمهور العلماء يقولون أن الغسل أن الإناء تنجس ،وإذا كان الإناء تنجس فمعناه أن الكلب نجس.

القول الثاني: وقال المالكية أن الغسل ليس لنجاسة لعاب الكلب وأن الكلب ليس بنجس ،إنما الغسل لعله تعبدية لا نعرفها -تعبدي يعنى غير معقول العلة-

أدلة الجمهور:

استدل الجمهور بحديث الرسول ﷺ السابق فقد أمر الرسول بالغسل ،وهو ظاهر في تنجيس الإناء. وأقوى من هذا الحديث في الدلالة على ذلك: الرواية الصحيحة.

وهي قوله ﷺ - «طُهُورُ إِنَاءِ أَحَدِكُمْ، إِذَا وَلَعَ فِيهِ الْكَلْبُ: أَنْ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَاهُنَّ بِالتُّرَابِ» (1) فَإِنَّ لَفْظَةَ " طُهُورُ " تُسْتَعْمَلُ إِمَّا عَنْ الْحَدِيثِ، أَوْ عَنْ الْخَبَثِ ،وَلَا حَدَّثَ عَلَى الْإِنَاءِ بِالضَّرُورَةِ،فَتَعَيَّنَ الْخَبَثُ.

رأي الإمام مالك في دلالة الأمر في الحديث:

حمل الإمام مالك -رحمه الله- هذا الأمر في الحديث على التَّعَبُّدِ، لِإِعْتِقَادِهِ طَهَارَةَ الْمَاءِ وَالْإِنَاءِ. ودليلهم على ذلك:

(1)أخرجه مسلم في صحيحه برقم(279)كتاب : "الطهارة"،باب: "حكم ولوغ الكلب"ج1 ص234،أبو داوود في سننه برقم(71)باب: "الوضوء بسؤر الكلب"،وقال الألباني : "صحيح"ج1

1- رَجَّحَهُ أَصْحَابُهُ بِذِكْرِ هَذَا الْعَدَدِ الْمَخْصُوصِ، وَهُوَ السَّبْعُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلنَّجَاسَةِ: لَأَكْتَفَى بِمَا دُونَ السَّبْعِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ أَغْلَظَ مِنْ نَجَاسَةِ الْعَذْرَةِ، وَقَدْ اِكْتَفَى فِيهَا بِمَا دُونَ السَّبْعِ.(1)

2- واستدلوا على ذلك بما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه- أن رسول الله ﷺ قال: «أَنَّ رَجُلًا رَأَى كَلْبًا يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ، فَأَخَذَ الرَّجُلُ خُفَّهُ، فَجَعَلَ يَغْرِفُ لَهُ بِهِ حَتَّى أَرْوَاهُ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ، فَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ»(2) والشاهد أن الرجل يغرف للكلب من خفه، ولم يذكر أنه غسل خفه وحيث لم يفعل دل على طهارته.

وبما روي عن عبد الله بن عمر قال: «كُنْتُ أْبَيْتُ فِي الْمَسْجِدِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَكُنْتُ فَتَى شَابًّا عَزْبًا، وَكَانَتْ الْكِلَابُ تَبُولُ وَتُقْبِلُ وَتُدْبِرُ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَمْ يَكُونُوا يَرِشُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ»(3)

(1) إحكام الأحكام ج1 ص75

(2) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم(173)كتاب:"الوضوء"،باب:"الماء الذي يغسل به شعر الإنسان"ج1 ص45

(3) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم(174)كتاب:"الوضوء"،باب:"الماء الذي يغسل به شعر الإنسان"ج1 ص45أبو داود في سننه برقم (382)كتاب:"الطهارة"باب:"في ظهور الأرض إذا يبست"وقال الألباني صحيح ج1 ص104

فقد قيل أن أهل الصفة كانوا يسكنون مسجد الرسول ﷺ وربما وقع في المسجد بقايا الطعام ،فتؤدي إلى دخول بعض الكلاب بالمسجد ،كما أنه لو كانت الكلاب نجسة لمنعت من دخول مسجد الرسول ﷺ

كما استدلو بما روى أنه جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : "إِنِّي أُرْسِلُ كَلْبِي الْمَعْلَمَ فَيَمْسِكُ قَالَ: إِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ، وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْ فَكُلْ".(1)
ولا شك أن الكلب سيسيل لعابه على الصيد ولم يقل ﷺ اغسله .

كما أن المالكية طعنوا في استدلال الجمهور بأن الطهور لا يطلق في الشرع إلا على النجس والحدث ،بأنه مطعون فيه بما روي: "السواك مطهرة للغم مرضاة للرب".(2) ،والفم لا يوصف بالحديث وليس موضعاً للنجاسة ،فنقول يطهره من الوسخ .

الرد على المالكية

وأحسن ما قيل في الرد على المالكية ما قاله ابن حجر أنه قياس في معرض النص وهو باطل-والمالكية يردون ذلك بأن الرسول لم يقل طهور إناء أحدكم من النجاسة .

ورد ابن دقيق العيد على المالكية بأن الْحَمْلُ عَلَى التَّنْجِيسِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ مَتَى دَارَ الْحُكْمُ بَيْنَ كَوْنِهِ تَعَبُّدًا، أَوْ مَعْقُولَ الْمَعْنَى، كَانَ حَمْلُهُ عَلَى كَوْنِهِ

(1)أخرجه البزار في مسنده برقم(5069)مسند عبد الله بن عباس ج11 ص277

(2)أخرجه البخاري في صحيحه باب(سواك الرطب واليابس)ج3 ص31 ،النسائي في سننه

باب:"الترغيب في السواك"وقال الألباني : "صحيح"ج1 ص10

مَعْقُولَ الْمَعْنَى أُولَى، لِئُدْرَةَ التَّعَبُّدِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَحْكَامِ الْمَعْقُولَةِ الْمَعْنَى، وَأَمَّا كَوْنُهُ لَا يَكُونُ أَغْلَظَ مِنْ نَجَاسَةِ الْعَذْرَةِ، فَمَمْنُوعٌ عِنْدَ الْقَائِلِ بِنَجَاسَتِهِ، نَعْمَ لَيْسَ بِأَقْدَرَ مِنَ الْعَذْرَةِ، وَلَكِنْ لَا يَتَوَقَّفُ التَّغْلِيظُ عَلَى زِيَادَةِ الْإِسْتِقْدَارِ، وَأَيْضًا فَإِذَا كَانَ أَصْلُ الْمَعْنَى مَعْقُولًا قُلْنَا بِهِ. وَإِذَا وَقَعَ فِي التَّقَاصِيلِ مَا لَمْ يُعْقَلَنَّ مَعْنَاهُ فِي التَّقْصِيلِ، لَمْ يَنْقُصْ لِأَجْلِهِ التَّقْصِيلُ. (1)

مسألة: نجاسة عين الكلب

ذهب جمهور العلماء إلى نجاسة عين الكلب قال الإمام النووي في المجموع: "مذهبنا أن الكلاب كلها نجسة المعلم وغيره الصغير والكبير وبه قال الأوزاعي وأبو حنيفة واحمد واسحق وأبو ثور وأبو عبيد وقال الزهري ومالك وداود هو طاهر وإنما يجب غسل الإناء من ولوغه تعبدا وحكي هذا عن الحسن البصري وعروة بن الزبير" (2)

قال ابن دقيق العيد: "إِذَا ظَهَرَ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْعَسَلِ لِلنَّجَاسَةِ: فَقَدْ أُسْتُدِلَّ بِذَلِكَ عَلَى نَجَاسَةِ عَيْنِ الْكَلْبِ، وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ طَرِيقَانِ. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ إِذَا ثَبَّتَتْ نَجَاسَةُ فَمِهِ مِنْ نَجَاسَةِ لُعَابِهِ، فَإِنَّهُ جُزْءٌ مِنْ فَمِهِ، وَفَمُهُ أَشْرَفُ مَا فِيهِ، فَبَقِيَّةُ بَدَنِهِ أُولَى.

الثَّانِي: إِذَا كَانَ لُعَابُهُ نَجِسًا - وَهُوَ عَرَقٌ فَمِهِ - فَفَمُهُ نَجِسٌ، وَالْعَرَقُ جُزْءٌ مُتَحَلِّبٌ مِنَ الْبَدَنِ، فَجَمِيعُ عَرَقِهِ نَجِسٌ، فَجَمِيعُ بَدَنِهِ نَجِسٌ، لِمَا ذَكَرْتَاهُ مِنْ

(1) إحكام الأحكام ج 1 ص 75

(2) المجموع ج 2 ص 567

أَنَّ الْعَرَقَ جُرْءٌ مِنَ الْبَدَنِ، فَتَبَيَّنَ بِهَذَا: أَنَّ الْحَدِيثَ إِنَّمَا دَلَّ عَلَى النَّجَاسَةِ
فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَمِّ، وَأَنَّ نَجَاسَةَ بَقِيَّةِ الْبَدَنِ بِطَرِيقِ الْإِسْتِنْبَاطِ، وَفِيهِ بَحْثٌ:
وَهُوَ أَنَّ يُقَالُ: إِنَّ الْحَدِيثَ إِنَّمَا دَلَّ عَلَى نَجَاسَةِ الْإِنْتَاءِ الْوُلُوعُ، وَذَلِكَ قَدْرٌ
مُشْتَرِكٌ بَيْنَ نَجَاسَةِ عَيْنِ اللَّعَابِ وَعَيْنِ الْفَمِّ، أَوْ تَنْجُسُهُمَا بِاسْتِعْمَالِ النَّجَاسَةِ
غَالِبًا، وَالذَّالُّ عَلَى الْمُشْتَرِكِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَحَدِ الْخَاصِّينِ، فَلَا يَدُلُّ الْحَدِيثُ
عَلَى نَجَاسَةِ عَيْنِ الْفَمِّ، أَوْ عَيْنِ اللَّعَابِ، فَلَا تَسْتَقِيمُ الدَّلَالَةُ عَلَى نَجَاسَةِ
عَيْنِ الْكَلْبِ كُلِّهِ.

وَقَدْ يُعْتَرَضُ عَلَى هَذَا بِأَنَّ يُقَالُ: لَوْ كَانَتْ الْعِلَّةُ تَنْجِيسَ الْفَمِّ أَوْ اللَّعَابِ -
كَمَا أَشْرْتُمْ إِلَيْهِ - لَزِمَ أَحَدُ أَمْرَيْنِ.

وَهُوَ إِمَّا وُقُوعُ النَّخْصِصِ فِي الْعُمُومِ، أَوْ ثُبُوتُ الْحُكْمِ بِدُونِ عِلَّتِهِ لِأَنَّ إِذَا
فَرَضْنَا تَطْهِيرَ فَمِ الْكَلْبِ بِمَاءٍ كَثِيرٍ، أَوْ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ، فَوَلَّغَ فِي الْإِنْتَاءِ:
فَأَمَّا أَنْ يَثْبُتَ وُجُوبُ غَسْلِهِ أَوْ لَا، فَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ وَجَبَ تَخْصِصُ الْعُمُومِ.

وَإِنْ ثَبَتَ لَزِمَ ثُبُوتُ الْحُكْمِ بِدُونِ عِلَّتِهِ، وَكِلَاهُمَا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ.
وَالَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ بِهِ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ، أَنْ يُقَالَ: الْحُكْمُ مَنْوُطٌ بِالْغَالِبِ
وَمَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ الصُّورِ نَادِرٌ، لَا يُلْتَقَتُ إِلَيْهِ. (1)

والخلاصة أن الراجح هو نجاسة الكلب، ونجاسة جميع أجزائه، ويجب تطهير الثوب أو البدن أو المكان مما أصابه من لعابه أو بدنه المبلول.

مسألة: اعتبار السبع في عدد الغسلات من ولوغ الكلب

قال ابن دقيق العيد: "الْحَدِيثُ نَصٌّ فِي اعْتِبَارِ السَّبْعِ فِي عَدَدِ الْغَسَلَاتِ. وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ، فِي قَوْلِهِ: يَغْسِلُ ثَلَاثًا.."⁽¹⁾

مسألة: غسلة التتريب من ولوغ الكلب

اختلفت الروايات في غسلة التتريب، ففي بعضها "أولاهن" وفي بعضها "أخراهن" وفي بعضها "إحداهن" والمقصود عند الشافعي وأصحابه: حصول التتريب في مرة من المرات، وقد يرجح كونه في الأولى: بأنه إذا ترب أولاً، فعلى تقدير أن يلحق بعض المواضع الطاهرة رشاش بعض الغسلات لا يحتاج إلى تتريبه، وإذا أخرجت غسلة التتريب، فلحق رشاش ما قبلها بعض المواضع الطاهرة: احتيج إلى تتريبه، فكانت الأولى أرفق بالمكلف. فكانت أولى.⁽²⁾

مسألة: هل الحديث عام في جميع الكلاب

وفي مذهب مالك: قول بتخصيصه بالمنهي عن اتخاذه.

(1) إحكام الأحكام ج 1 ص 75

(2) إحكام الأحكام ج 1 ص 75

والأقرب: العموم؛ لأن الألف واللام إذا لم يقم دليل على صرفها إلى المعهود المعين، فالظاهر كونها للعموم، ومن يرى الخصوص قد يأخذه من قرينة تصرف العموم عن ظاهره فإنهم نهوا عن اتخاذ الكلاب إلا لوجوه مخصوصة. (1)

قال رسول الله ﷺ «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا، لَيْسَ بِكَلْبٍ مَاشِيَةٍ، أَوْ ضَارِيَةٍ، نَقَصَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطَانِ» (2)

والأمر بالغسل مع المخالطة عقوبة يناسبها الاختصاص بمن ارتكب النهي في اتخاذ ما منع من اتخاذه، وأما من اتخذ ما أبيض له اتخاذه، فإيجاب الغسل عليه مع المخالطة عسر وحر، ولا يناسبه الإذن والإباحة في الاتخاذ، وهذا يتوقف على أن تكون هذه القرينة موجودة عند النهي. (3)

مسألة: الإناء عام بالنسبة إلى كل إناء.

(1) إحكام الأحكام ج 1 ص 75

(2) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (5480) باب: "من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد أو ماشية" ج 7 ص 87، مسلم برقم (1574) باب: الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه" ج 3 ص 1201، ش (اقتنى) اتخذ وادخر. (ماشية) الإبل والبقر والغنم. وأكثر ما يستعمل في الغنم. (ضارية) معدة للصيد من الضراوة وهي القعود على الشيء والتجرؤ عليه. (قيراطان) مثني قيراط والمعنى نقص جزء معلوم عند الله تعالى من أجر عمله في النهار وجزء من أجر عمله في الليل

(3) إحكام الأحكام ج 1 ص 78

جمهور العلماء أن الأمر بغسله للنجاسة، وإذا ثبت ذلك يقتضي تتجيس ما فيه، فيقتضي المنع من استعماله.

وفي مذهب مالك: قول: إن ذلك يختص بالماء، وأن الطعام الذي ولغ فيه الكلب لا يراق ولا يجتنب، وقد ورد الأمر بالإراقة مطلقا في بعض الروايات الصحيحة. (1) - عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيُرْفُهُ ثُمَّ لِيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ (2)

مسألة: قوله " بِالْتُرَابِ " يَقْتَضِي تَعْيِنَهُ.

ذهب ابن دقيق العيد إلى تضعيف ما ذهب إليه الشافعية في قولهم بقيام بعض المنظفات محل التراب، فقال: "وفي مذهب الشافعي قول - أو وجه - إِنَّ الصَّابُونَ وَالْأَشْنَانَ (3) والغسلة الثامنة، تقوم مقام التراب، بناء على أن المقصود بالتراب: زيادة التنظيف، وأن الصابون والأشنان يقومان مقامه في ذلك، وهذا عندنا ضعيف؛ لأن النص إذا ورد بشيء معين، واحتمل معنى يختص بذلك الشيء لم يجز إلغاء النص، واطراح خصوص المعين فيه، والأمر بالتراب - وإن كان محتملا لما ذكره، وهو زيادة التنظيف - فلا نجزم بتعيين ذلك المعنى.

(1) إحكام الأحكام ج 1 ص 78

(2) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه برقم (279) باب: "حكم ولوغ الكلب" ج 1 ص 234

(3) الأشنان: يشبه الصابون في عصرنا هذا

فإنه يزاحمه معنى آخر، وهو الجمع بين مطهرين، أعني الماء والتراب، وهذا المعنى مفقود في الصابون والأشنان، وأيضاً، فإن هذه المعاني المستنبطة إذا لم يكن فيها سوى مجرد المناسبة، فليست بذلك الأمر القوي، فإذا وقعت فيها الاحتمالات، فالصواب اتباع النص. وأيضاً، فإن المعنى المستنبط إذا عاد على النص بإبطال أو تخصيص: مردود عند جمع من الأصوليين. (1) -

الفصل الثاني :

شرح مختارات من أحاديث الأحكام الواردة في الصلاة

الحديث الأول:

عن مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة
:أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى
تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس. (1)

وفي صحيح الإمام مسلم عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -
عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لا صلاة بعد الصبح حتى
ترتفع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس». (2)

وفي صحيح الإمام مسلم أيضا عن يحيى بن يحيى، حدثنا عبد الله بن
وهب، عن موسى بن علي، عن أبيه، قال: سمعت عتبة بن عامر
الجهني، يقول: ثلاث ساعات كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
ينهانا أن نصلي فيهن، أو أن نقبر فيهن موتانا: «حين تطلع الشمس
بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين
تضيف الشمس للغروب حتى تغرب» (3)

(1) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه برقم (825) كتاب: "صلاة المسافرين وقصرها"، باب: "الأوقات
التي نهى عن الصلاة فيها" ج 1 ص 566

(2) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم (586) كتاب: "مواقيت الصلاة"، باب: "لا تتحرى
الصلاة قبل غروب الشمس" ج 1 ص 121

(3) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه برقم (831) كتاب: "صلاة المسافرين وقصرها"، باب: "الأوقات
التي نهى عن الصلاة فيها" ج 1 ص 568

غريب الحديث:

-قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ» أَيَّ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ " قال ابن رجب الحنبلي: " (بعد الصبح) ؛ فإن الصبح هو الفجر، كما قال تعالى: "وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ" [التكوير: 18] ، وقال: "إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ" [هود: 81] (1)

"وَبَعْدَ الْعَصْرِ" أَيَّ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، قال ابن دقيق العيد: "وَصِيغَةُ النَّفْيِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْأَفَاطِصِ صَاحِبِ الشَّرْعِ، فَأَلَاؤُلَى: حَمْلُهَا عَلَى نَفْيِ الْفِعْلِ الشَّرْعِيِّ. لَا عَلَى نَفْيِ الْفِعْلِ الْوُجُودِيِّ. فَيَكُونُ قَوْلُهُ " لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ " نَفْيًا لِلصَّلَاةِ الشَّرْعِيَّةِ، لَا الْحِسِّيَّةِ. " (2)

-قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ الثَّلَاثِ (حين يقوم قائم الظهيرة) الظهيرة حال استواء الشمس ومعناه حين لا يبقى للقائم في الظهيرة ظل في المشرق ولا في المغرب أي أَنَّ الشَّمْسَ إِذَا بَلَغَتْ وَسَطَ السَّمَاءِ أَبْطَأَتْ حَرَكَةَ الظِّلِّ إِلَى أَنْ تَزُولَ فَيَحْسَبُ النَّاطِرُ الْمُتَمَلِّمُ أَنَّهَا قَدْ وَقَفَتْ وَهِيَ سَائِرَةٌ لَكِنْ سَيْرًا لَا يَظْهَرُ لَهُ أَثَرٌ سَرِيعٌ كَمَا يَظْهَرُ قَبْلَ الزَّوَالِ وَبَعْدَهُ فَيُقَالُ لِذَلِكَ الْوُقُوفِ الْمُشَاهِدِ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ. (3)

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج5 ص29

(2) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج1 ص180

(3) ينظر: شرح النووي على مسلم ج6 ص114، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه

حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته: :: محمد أشرف بن أمير بن علي

(تَضَيَّفُ) مَعْنَاهُ تَمِيلُ وَتَجَنُّحُ لِلْغُرُوبِ ، يُقَالُ ضَافَ الشَّيْءَ يَضِيفُ بِمَعْنَى يَمِيلُ. (1)

الشرح:

حظرت الصلاة في أوقات معينة لِحَكْمٍ يَعْلَمُهَا الشَّارِعُ، كَالابْتِعَادِ عَنِ مِثَابَةِ الْكُفَّارِ فِي وَقْتِ عِبَادَتِهِمْ.

أوقات الصلاة المنهي عنها في الحديثين الأول والثاني وقتان وهما:
الأول: بعد صلاة الصبح حتى تشرق الشمس وترتفع في نظر العين قدر طول رمح (أي ما يقرب من ثلاثة أمتار) .

الثاني: بعد صلاة العصر حتى تغيب الشمس ،لأن في الصلاة في هذين الوقتين تشبهاً بالمشركين الذين يعبدونها عند طلوعها وغروبها ،وقد نهينا عن مشابهتهم في عباداتهم، لأن من تشبه بقوم فهو منهم.
،وقد اختلف العلماء في الصلاة المنهي عنها إلى أقوال :

القول الأول: أنه لا بأس بالتطوع بعد الصبح وبعد العصر ؛لأن النهي إنما قصد به ترك الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها ،وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ وَطَاوُسٍ وَعَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ وَبْنِ جَرِيحٍ، وَرَوَى عَنْ بَنِ مَسْعُودٍ

بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى: 1329هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الثانية، 1415 هـ ج8 ص334
1) ينظر: شرح النووي على مسلم ج6 ص114، عون المعبود شرح سنن أبي داود ج8 ص334

نَحْوَهُ، وَمَذْهَبُ عَائِشَةَ فِي ذَلِكَ كَمَذْهَبِ بْنِ عَمْرِو. (1) قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ: "قَالُوا فَالْتَّهَيُّ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ هَذَا مَعْنَاهُ لِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا " قَالُوا وَإِنَّمَا خَرَجَ النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ عَلَى قَطْعِ الدَّرِيْعَةِ لِأَنَّهُ لَوْ أُبِيْحَتِ الصَّلَاةُ النَّافِلَةُ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ لَمْ يُؤْمَنِ التَّمَادِي فِيهَا إِلَى حِينِ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَغُرُوبِهَا هَذَا مَذْهَبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَقَالَ بِهِ جَمَاعَةٌ، ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ بِنِ جَرِيحٍ عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ سَمِعَ بِنِ عُمَرَ يَقُولُ أَمَا أَنَا فَلَا أَنْهَى أَحَدًا يُصَلِّي مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ أَيَّ سَاعَةٍ شَاءَ غَيْرَ إِلَّا يَتَحَرَّى طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا. (2)

القول الثاني: قال الإمام النووي: "أما الصلاة بعد الصبح إذا كانت نافلة أو سنة ولم تكن قضاء فرض فلا تجوز لأن رسول الله -صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس نهياً مطلقاً إلا أنه موقوف على كل ما عدا الفرض من الصلاة لحديث أبي هريرة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال "من أدرك

(1) ينظر: الاستنكار: النووي ج 1 ص 114

(2) نفس المصدر والصفحة

رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ أَوْ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ
قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ" (1) يَعْنِي الْوَقْتَ.

وهو مذهب الحنفية⁽²⁾ وممن قال بهذا الإمام مالك وأصحابه⁽³⁾ وَإِلَيْهِ
ذَهَبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ، قَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ لَا يُصَلِّي بَعْدَ
الْعَصْرِ إِلَّا صَلَاةً فَائِتَةً أَوْ صَلَاةً عَلَى جِنَاةٍ⁽⁴⁾

ومذهب الشافعية، ورواية عن الإمام أحمد، أن المنهي عنه النوافل
المطلقة عن الأسباب أما الصلوات ذوات الأسباب كتحية المسجد لداخله،
وركعتي الوضوء فجائزة عند وجود سببها في أي وقت، ودليلهم على ذلك
الأحاديث الخاصة لهذه الصلوات فإنها مخصصة لأحاديث النهي
العامة.⁽⁵⁾

(1) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم (580) كتاب: "مواقيت الصلاة"، باب: "من أدرك من
الصلاة ركعة" ج 1 ص 120

(2) ينظر: المبسوط: أبو الحسن الشيباني ج 1 ص 149

(3) ينظر: الكافي في فقه المدينة: ابن عبد البر ج 1 ص 195

(4) ينظر: الكافي في فقه الإمام أحمد: ابن قدامة ج 1 ص 238

(5) ينظر: المهذب في فقه الإمام الشافعي: أبو إسحاق الشيرازي ج 1 ص 174

الْحَدِيثُ الثَّانِي:

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ - قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: وَسَمَّاهَا أَبُو هُرَيْرَةَ. وَلَكِنْ نَسِيْتُ أَنَا - قَالَ: فَصَلَّى بِنَا رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ فَقَامَ إِلَى خَشْبَةِ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَاتَّكَأَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضْبَانٌ وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَخَرَجَتْ السَّرْعَانُ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالُوا: قَصُرْتَ الصَّلَاةَ - وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ - فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ طَوْلٌ، يُقَالُ لَهُ: ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْسَيْتَ، أَمْ قَصُرْتَ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصِرْ. فَقَالَ: أَكَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ. فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ. ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ. ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، فَرَبَّمَا سَأَلُوهُ: ثُمَّ سَلَّمَ؟ قَالَ: فَنُبِّئْتُ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ قَالَ: ثُمَّ سَلَّمَ» (1).

غريب الحديث:

(إحدى صلاتي العشي): بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الشِّينِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ الْعِشِيُّ عِنْدَ الْعَرَبِ مَا بَيْنَ زَوَالِ الشَّمْسِ وَغُرُوبِهَا (2)

(1) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم (482) باب: "تشبيك الأصابع في المسجد وغيره

"ج 1 ص 103

(2) حاشية السندي على سنن النسائي (مطبوع السنن) جلال الدين السيوطي ج 3 ص 20

(وَحَرَجَتِ السَّرْعَانُ): قَالَ النَّوَوِيُّ هُوَ بَفَتْحِ السِّينِ وَالرَّاءِ هَذَا هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي قَالَهُ الْجُمْهُورُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَاللُّغَةِ وَهَكَذَا ذَكَرَهُ الْمُتَقِنُونَ وَهُمْ الْمُسْرِعُونَ إِلَى الْخُرُوجِ. (1)

المعنى الإجمالي للحديث:

يروى أبو هريرة- رضى الله عنه- أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه إما صلاة الظهر أو العصر ،فلما صلى الركعتين الأوليين سلم،ولما كان صلى الله عليه وسلم كاملا، لا تطمئن نفسه إلا بالعمل التام شعر بنقص وخلل لا يدرى ما سببه،فقام إلى خشبة في المسجد واتكأ عليها بنفس قَلِقَةً، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ؛ لِأَن نَفْسَهُ الْكَبِيرَةَ تَحْسُ بِأَنَّ هُنَاكَ شَيْئًا لَمْ تَسْتَكْمَلْهُ،وَخَرَجَ الْمُسْرِعُونَ مِنَ الْمَصْلِينَ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ، وَهُمْ يَتَنَاجَوْنَ بَيْنَهُمْ، بِأَنَّ أَمْرًا حَدَثَ، وَهُوَ قَصْرُ الصَّلَاةِ، وَكَأَنَّهُمْ أَكْبَرُوا مَقَامَ النَّبِوةِ أَنْ يَطْرَأَ عَلَيْهِ النِّسْيَانُ ، وَلَهَيْبَتِهِ ﷺ فِي صَدُورِهِمْ لَمْ يَجْرُؤُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ أَنْ يَفَاتِحَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الْهَامِ، بِمَا فِي ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-،إِلَّا أَنْ رَجُلًا مِنَ الصَّحَابَةِ يُقَالُ لَهُ. " ذُو الْيَدَيْنِ " قَطَعَ هَذَا الصَّمْتَ بِأَنَّ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ بِقَوْلِهِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْسَيْتَ أَمْ قَصُرْتَ الصَّلَاةُ؟،فَقَالَ ﷺ بِنَاءٍ عَلَى ظَنِّهِ-: لَمْ أَنْسُ وَلَمْ تَقْصُرْ حِينَئِذٍ لَمَّا عَلِمَ " ذُو الْيَدَيْنِ " أَنَّ الصَّلَاةَ لَمْ تَقْصُرْ، وَكَانَ مُتَيْقِنًا أَنَّهُ لَمْ يَصِلْهَا إِلَّا رُكْعَتَيْنِ، عَلِمَ أَنَّهُ ﷺ قَدْ نَسِيَ، فَقَالَ: بَلْ نَسَيْتَ فَأَرَادَ ﷺ أَنْ يَتَأَكَّدَ مِنْ صِحَّةِ خَبَرِ ذِي

(1) حاشية السندي على سنن النسائي (مطبوع السنن) جلال الدين السيوطي ج 3 ص 20

اليدين، فقال لمن حوله من أصحابه: أكما يقول ذو اليدين من أي لم أصل إلا ركعتين؟ فقالوا: نعم. حينئذ تقدم ﷺ، فصلى ما ترك من الصلاة، وبعد التشهد، سلم، ثم كبر وهو جالس، وسجد مثل سجود صُلب الصلاة أو أطول، ثم رفع رأسه من السجود فكَبَّرَ، ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع رأسه وكبر، ثم سلم ولم يتشهد. (1)

الأحكام الواردة في الحديث

الحكم الأول: ويتعلق بمباحث أصول الدين، وهو جواز السهو من الأنبياء عليهم السلام في أفعالهم البلاغية، إلا أنهم لا يُقَرُونَ عليه، أما الأقوال البلاغية فالسهو فيها ممتنع على الأنبياء، ونقل في ذلك الإجماع وهناك من شذ عن هذا الإجمال، يقول ابن دقيق العيد: "وَشَدَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ الْمُتَوَغِّلِينَ، فَقَالَتْ: لَا يَجُوزُ السَّهُوُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَنْسَى عَمْدًا. وَيَتَعَمَّدُ صُورَةَ النَّسْيَانِ لَيْسَنَّ، وَهَذَا قَطْعًا بَاطِلٌ، لِإِخْبَارِهِ - ﷺ - بِأَنَّهُ يَنْسَى؛ وَلِأَنَّ الْأَفْعَالَ الْعَمْدِيَّةَ تُبْطِلُ الصَّلَاةَ، وَلِأَنَّ صُورَةَ الْفِعْلِ النَّسْيَانِيِّ كَصُورَةِ الْفِعْلِ الْعَمْدِيِّ، وَإِنَّمَا يَتَمَيِّزَانِ لِلغَيْرِ بِالِإِخْبَارِ وَالَّذِينَ أَجَازُوا السَّهُوَ قَالُوا: لَا يُقَرُّ عَلَيْهِ فِيمَا طَرِيقُهُ الْبِلَاغُ الْفِعْلِيُّ." (2)

(1) تيسير العلام شرح عمدة الأحكام: أبو عبد الرحمن بن حمد البسام (المتوفى: 1423هـ)

ص 180

(2) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1 ص 275، تيسير العلام شرح عمدة الأحكام

ص 180

الأحكام الفقهية الواردة في الحديث:

أحدها: أن نية الخروج من الصلاة وقطعها، إذا كانت بناء على ظن التمام لا يوجب بطلانها. (1)

الثاني: أن السلام سهو لا يبطل الصلاة. (2)

الثالث: استدل به بعضهم على أن كلام الناسي لا يبطل الصلاة. وأبو حنيفة يخالف فيه. (3)

الرابع: الكلام العمدة لإصلاح الصلاة لا يبطل، وجمهور الفقهاء على أنه يبطل، وروى ابن القاسم عن مالك: أن الإمام لو تكلم بما تكلم به النبي - صلى الله عليه وسلم - من الاستفسار والسؤال عند الشك، وإجابة المأموم: أن صلاتهم تامة على مقتضى الحديث، والذين منعوا من هذا اختلفوا في الاعتذار عن هذا الحديث، وقد ذكر الإمام ابن دقيق العيد فيه وجوه فيه وجوه:

مِنْهَا: أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ فِي الزَّمَنِ الَّذِي كَانَ يَجُوزُ فِيهِ الْكَلَامُ فِي الصَّلَاةِ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَذَكَرَ أَنَّهُ

(1) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1 ص 275، تيسير العلام شرح عمدة الأحكام ص 180

(2) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1 ص 275، تيسير العلام شرح عمدة الأحكام ص 180

(3) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1 ص 275، تيسير العلام شرح عمدة الأحكام ص 180

شَاهَدَ الْقِصَّةَ وَإِسْلَامُهُ عَامَ حَيْبَرَ، وَتَحْرِيمُ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ بِسِنِينَ - وَلَا يُنْسَخُ الْمُتَأَخَّرُ بِالْمُتَقَدِّمِ.

وَمِنْهَا: التَّأْوِيلُ لِكَلَامِ الصَّحَابَةِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِجَوَابِهِمْ: جَوَابُهُمْ بِالْإِشَارَةِ وَالْإِيمَاءِ، لَا بِالنُّطْقِ وَفِيهِ بَعْدٌ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ مِنْ حِكَايَةِ الرَّاوِي لِقَوْلِهِمْ. وَإِنْ كَانَ قَدْ وَرَدَ مِنْ حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ «فَأَوْمَأُوا إِلَيْهِ» فَيُمْكِنُ الْجَمْعُ، بِأَنَّ يَكُونُ بَعْضُهُمْ فَعَلَ ذَلِكَ إِيمَاءً، وَبَعْضُهُمْ كَلَامًا. أَوْ اجْتَمَعَ الْأَمْرَانِ فِي حَقِّ بَعْضِهِمْ.

وَمِنْهَا: أَنَّ كَلَامَهُمْ كَانَ إِجَابَةً لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَإِجَابَتُهُ وَاجِبَةٌ وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ بِأَنَّ قَالَ: إِنَّ الْإِجَابَةَ لَا تَتَعَيَّنُ بِالْقَوْلِ. فَيَكْفِي فِيهَا الْإِيمَاءُ.

وَعَلَى تَفْهِيمِ أَنَّ يُجِيبُ الْقَوْمُ، لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْحُكْمُ بِصِحَّةِ الصَّلَاةِ، لِجَوَازِ أَنْ تَجِبَ الْإِجَابَةُ، وَيَلْزَمُهُمُ الْإِسْتِثْنَاءُ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الرَّسُولَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَكَلَّمَ مُعْتَقِدًا لِتِمَامِ الصَّلَاةِ، وَالصَّحَابَةُ تَكَلَّمُوا مُجَاوِزِينَ لِلنَّسْخِ، فَلَمْ يَكُنْ كَلَامٌ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُبْطِلًا. وَهَذَا يُضَعِّفُهُ مَا فِي كِتَابِ مُسْلِمٍ: «أَنَّ ذَا الْيَدَيْنِ قَالَ أَقْصَرْتُ الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ، فَقَالَ: قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى النَّاسِ. فَقَالَ: أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ قَوْلِهِ كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ» وَقَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «كُلُّ ذَلِكَ

لَمْ يَكُنْ» يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ النَّسْخِ، فَقَدْ تَكَلَّمُوا بَعْدَ الْعِلْمِ بِعَدَمِ النَّسْخِ. وَلِيَتَّبَعَهُ هَهُنَا لِنُكْتَةِ لَطِيفَةٍ فِي قَوْلِ ذِي الْيَدَيْنِ " قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ " بَعْدَ قَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - " كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ " فَإِنَّ قَوْلَهُ " كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ " تَضَمَّنَ أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْإِخْبَارُ عَنِ حُكْمِ شَرْعِيٍّ، وَهُوَ عَدَمُ الْقَصْرِ.
وَالثَّانِي: الْإِخْبَارُ عَنِ أَمْرِ وُجُودِيٍّ وَهُوَ النَّسْيَانُ، وَأَحَدُ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ لَا يَجُوزُ فِيهِ النَّسْخُ، وَهُوَ الْإِخْبَارُ عَنِ الْأَمْرِ الشَّرْعِيِّ، وَالْآخَرُ مُتَحَقِّقٌ عِنْدَ ذِي الْيَدَيْنِ. فَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْوَاقِعُ بَعْضَ ذَلِكَ، كَمَا ذَكَرْنَا. (1)

الحكم الخامس:

الأفعال التي ليست من جنس الصلاة إذا وقعت سهوا.
قال ابن دقيق العيد: " الأفعال التي ليست من جنس أفعال الصلاة إذا وقعت سهوا، فإما أن تكون قليلة أو كثيرة، فإن كانت قليلة: لم تبطل الصلاة. (2)

وعليه أكثر العلماء من التابعين، وهو مذهب الحنابلة (3) وزاد الأوزاعي وقال: " إذا تكلم عامدا بشيء من مصلحة الصلاة مثل: إن قام الإمام في

(1) ينظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1 ص 275

(2) ينظر: الحاوي الكبير: الماوردي ج 2 ص 181

(3) ينظر: العدة شرح العمدة : بهاء الدين المقدسي ص 89، الشرح الكبير على متن المقنع ج 1

مَحَلِّ الْقُعُودِ فَقَالَ: اقْعُدْ، أَوْ جَهَرَ فِي مَوْضِعِ السِّرِّ فَأَخْبَرَهُ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتَهُ
اهـ. (1)، وَإِنْ كَانَتْ كَثِيرَةً فَفِيهَا خِلَافٌ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ. (2)

أما عند الحنفية: إذا تكلم في الصلاة عامداً أو (سَاهياً) بطلت
صلاته، لما روي عن أبي عمرو الشيباني، قال: قال لي زيد بن أرقم -
رضي الله عنه-: إِنْ كُنَّا لِنَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكَلِّمُ أَحَدُنَا صَاحِبَهُ بِحَاجَتِهِ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ
وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238] «فَأْمَرْنَا بِالسُّكُوتِ
ونهيينا عن الكلام» (3)

ولما روي عن عبد الله بن مسعود- رضي الله عنه- قال: كُنَّا نُسَلِّمُ
عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- [ص: 51] وَهُوَ يُصَلِّي فَيَرُدُّ عَلَيْنَا، فَلَمَّا

1) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: علي بن (سلطان) محمد، الملا الهروي القاري (المتوفى: 1014هـ) ج2 ص776

2) ينظر: الحاوي الكبير: الماوردي ج2 ص181

3) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم (1200) كتاب: "أبواب العمل في الصلاة"، باب: "ما
ينهى عنه من الكلام في الصلاة" ج2 ص62، مسلم برقم (539) كتاب: "المساجد وتحريم
الصلاة"، باب: "تحريم الكلام في الصلاة" ج1 ص383

رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ سَلَمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَيْكَ فَتَرُدُّ عَلَيْنَا؟ قَالَ: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا»⁽¹⁾

وفي البناية الرد على من احتج بحديث ذي اليمين أنه: "قد كان في وقت كان الكلام مباحا في الصلاة ثم انتسخ ذلك، ألا ترى أن ذا اليمين كان عامدا بالكلام ولم يأمرهم بالإعادة، ويدل على نسخه أيضا أن ذا اليمين لم يسبح لرسول الله - عَلَيْهِ السَّلَامُ - باتفاقنا أن رجلا لو ترك إمامه شيئا من صلاته يسبح له ليعلم إمامه ما قد تركه، فدل أن ما علمه - صلى الله عليه وسلم - الناس من التسبيح في الصلاة لنائبة كان متأخرا عن ذلك، وهذا دليل على كون الكلام كان مباحا ثم نسخ بحديث زيد بن أرقم وحديث ابن مسعود.⁽²⁾

الحكم السادس:

البناء على الصلاة بعد السلام سهواً

فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْبِنَاءِ عَلَى الصَّلَاةِ، بَعْدَ السَّلَامِ سَهْوًا، وَالْجُمْهُورُ عَلَيْهِ، فَمَنْ سَلَّمَ قَبْلَ إِتْمَامِ صَلَاتِهِ سَاهِيًا ثُمَّ عَلِمَ قَبْلَ طَوْلِ

(1) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (3875) كتاب: "مناقب الأنصار"، باب: "هجرة الحبشة" ج5 ص50، مسلم في صحيحه برقم (538) كتاب: "المساجد ومواضع الصلاة"، باب: "تحريم الكلام في الصلاة" ج1 ص328

(2) البناية شرح الهداية ج2 ص407

الفصل ولم ينتقض وضوؤه فصلاته صحيحة لا تبطل بالسلام، وعليه أن يأتي بما بقي منها ثم يتشهد ويسلم ،ويسجد سجدتين ويتشهد ويسلم. (1)

1) إغاثة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين: أبو بكر (المشهور بالبكري) بن محمد شطا الدمياطي (المتوفى: بعد 1302هـ) ج1 ص240، الشرح الكبير على متن المقنع ج: 1 ص672 وأما ما تركه المصلي من أعمال صلاته ناسياً فعلى خمسة أقسام: أحدها: بما تبطل الصلاة بتركه، وهو التوجه، والإحرام والقسم الثاني: ما لا تبطل الصلاة بتركه ولا يلزمه سجود السهو لأجله وهو: التوجه، والاستعداد، وقراءة السورة بعد الفاتحة، والتسبيح في الركوع، وتكبيرات الأركان وهيئات الأفعال، والقسم الثالث: ما لا تبطل الصلاة بتركه ويلزمه سجود السهو من أجله، وهو التشهد الأول، والقنوت، القسم الرابع: ما تصح الصلاة بتركه ويلزمه الإتيان به عن قريب مع سجود السهو، وهو الركوع، والسجود إن ذكره بعد زمان قريب أتى به وسجد للسهو، وإن تطاول الزمان استأنف الصلاة وليس لقرب الزمان وبُعده حد، وإنما هو على عرف الناس، وعاداتهم، وحكى " البونيطي " عن الشافعي: أنه قدر ذلك بركعة معتدلة لا طويلة، ولا قصيرة، وليس ذلك بحد ولا المسألة على قولين كما زعم بعض أصحابنا وإنما قاله على وجه التقريب في العادة والقسم الخامس: ما اختلف قوله فيه، وهو أن يترك فاتحة الكتاب من أحد ركعاته ففي صلاته قولان:

أحدهما: وهو قوله في القديم صلاته جائزة وعليه سجود السهو؛ لما روي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: صلى بنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه المغرب فترك القراءة، فلما فرغ قيل له تركت القراءة فقال: كيف كان الركوع والسجود؟ قالوا: حسناً قال: فلا بأس إذا قال الشافعي: وهذا من الأمر العام المشهور والثاني: وهو قوله في الجديد لا تصح إلا أن يأتي بها لقوله - صلى الله عليه وسلم - : " لا صلاة لمن لم يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب " ، ولأنها أحد أركان الصلاة فوجب أن لا تسقط بالنسيان كالركوع والسجود ثم أجاب الشافعي في الجديد عن حديث عمر رضي الله عنه بجوابين: أحدهما: أنه ترك الجهر بالقراءة قال الشافعي: وهو الأنسب بعمر رضي الله عنه.

أما إذا بعد الزمن ،فقد ورد عند بعض المالكية جوازه،قال ابن دقيق العيد: " إِذَا قُلْنَا بِجَوَازِ الْبِنَاءِ ، فَقَدْ خَصَّصُوهُ بِالْقُرْبِ فِي الزَّمَنِ ، وَأَبَى ذَلِكَ بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ ، فَقَالَ بِجَوَازِ الْبِنَاءِ ، وَإِنْ طَالَ ، مَا لَمْ يُنْتَقِضْ وُضُوءُهُ ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ رَبِيعَةَ ، وَقِيلَ : إِنَّ نَحْوَهُ عَنْ مَالِكٍ . وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَشْهُورٍ عَنْهُ ، وَاسْتَدِلَّ لِهَذَا الْمَذْهَبِ بِهَذَا الْحَدِيثِ . وَرَأَوْا أَنَّ هَذَا الزَّمَانَ طَوِيلٌ ، لَا سِيَّمَا عَلَى رِوَايَةِ مَنْ رَوَى «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خَرَجَ إِلَى مَنْزِلِهِ» . (1)

الحكم الثامن:الزمن الذي يجوز بعده البناء على الصلاة.

اختلف العلماء في طول الفصل وقصره الذي يجوز بعده البناء على الصلاة على أقوال ،قال ابن دقيق العيد فيما ورد عن الشافعية في ذلك :**" مِنْهُمْ : مَنْ اعْتَبَرَهُ بِمِقْدَارِ فِعْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي هَذَا**

وَالثَّانِي : أَنَّ الشَّعْبِيَّ رَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَعَادَ تِلْكَ الصَّلَاةَ ، فَعَلَى قَوْلِهِ الْجَدِيدِ إِنْ لَمْ يَذْكَرِ الْفَاتِحَةَ بَعْدَ صَلَاتِهِ حَتَّى تَطَاوَلَ الزَّمَانُ اسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ وَإِنْ ذَكَرَهَا قَبْلَ تَطَاوُلِ الزَّمَانِ

أَتَى بِرُكُوعَةٍ كَامِلَةٍ وَتَشَهَّدَ وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ وَسَلَّمَ. [ينظر: الحاوي الكبير: الماوردي ج2 ص181]

(1)إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج1 ص277،ينظر: الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: شهاب الدين النفراوي المالكي (المتوفى: 1126هـ) الناشر: دار الفكر ج1 ص218، قال في المدونة: " وَلَوْ بَعْدَ شَهْرٍ ؛ لِأَنَّ الْبُعْدِيَّ تَرَعَّبَ لِلشَّيْطَانِ فَنَاسَبَ أَنْ يَسْجُدَ وَإِنْ بَعْدُ." [حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني: أبو الحسن، علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي (نسبة إلى بني عدي، بالقرب من منفوط) (المتوفى: 1189هـ)ج1 ص217]

الْحَدِيثِ، فَمَا زَادَ عَلَيْهِ مِنْ الزَّمَنِ فَهُوَ طَوِيلٌ، وَمَا كَانَ بِمِقْدَارِهِ أَوْ دُونِهِ
فَقَرِيبٌ، وَلَمْ يَذْكُرُوا عَلَى هَذَا الْقَوْلِ الْخُرُوجَ إِلَى الْمَنْزِلِ. وَمِنْهُمْ مَنْ اعْتَبَرَ
فِي الْقُرْبِ الْعُرْفَ. وَمِنْهُمْ مَنْ اعْتَبَرَ مِقْدَارَ رَكْعَةٍ. وَمِنْهُمْ مَنْ اعْتَبَرَ مِقْدَارَ
الصَّلَاةِ، وَهَذِهِ الْوُجُوهُ كُلُّهَا فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ. (1) فَأَمَا إِنْ طَالَ
الفصل أو انتقض وضوءه استأنف الصلاة.

أما عند الحنابلة، فقال ابن قدامة: "والصحيح لا حد له؛ لأنه لم يرد
الشرع بتحديدده، فيرجع فيه إلى العادة والمقاربة لمثل حال النبي -صلى الله
عليه وسلم- في حديث ذي اليمين (2)"

الحكم التاسع: موضع سجود السهو

في الحديث دليل على أنه في آخر الصلاة لأن النبي -صلى الله
عليه وسلم- لم يفعله إلا كذلك وقيل: في حكمته: إِنَّهُ أُخِّرَ لِإِحْتِمَالِ وُجُودِ
سَهْوٍ آخَرَ، فَيَكُونُ جَابِرًا لِلْكَلِّ، وَفَرَعَ الْفُقَهَاءُ عَلَى هَذَا: أَنَّهُ لَوْ سَجَدَ، ثُمَّ
تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ آخِرَ الصَّلَاةِ، لَزِمَهُ إِعَادَتُهُ فِي آخِرِهَا. وَصَوَّرُوا ذَلِكَ فِي
صُورَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: أَنْ يَسْجُدَ لِلْسَهْوِ فِي الْجُمُعَةِ، ثُمَّ يَخْرُجَ الْوَقْتُ، وَهُوَ فِي
السُّجُودِ الْأَخِيرِ، فَيَلْزِمُهُ إِتْمَامُ الظُّهْرِ، وَيُعِيدُ السُّجُودَ، وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ

(1) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1 ص 277

(2) المغني: ابن قدامة ج 2 ص 12، ينظر: الشرح الكبير على متن المقنع: أبو الفرج، شمس

الدين بن قدامة الحنبلي (المتوفى: 682هـ) ج 1 ص 672

مُسَافِرًا فَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ، وَتَصِلَ بِهِ السَّفِينَةُ إِلَى الْوَطَنِ، أَوْ يَنْوِي الْإِقَامَةَ،
فَيُتِمُّ وَيُعِيدُ السُّجُودَ. (1)

الحكم العاشر: مَحَلَّ سَجُودِ السَّهْوِ هَلْ يَكُونُ قَبْلَ السَّلَامِ أَمْ بَعْدَهُ؟

الحديث يدل على أن السجود بعد السلام في هذا السهو واختلف الفقهاء في محل ، فقيل: كله بعد السلام؛ وهو مذهب أبي حنيفة⁽²⁾، وقيل كله قبل السلام ؛ وهو مذهب الشافعي⁽³⁾ وَقِيلَ: مَا كَانَ مِنْ نَقْصٍ فَمَحِلُّهُ قَبْلَ السَّلَامِ، وَمَا كَانَ مِنْ زِيَادَةٍ فَمَحِلُّهُ بَعْدَ السَّلَامِ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَأُومَأَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ. (4)

وقد ذكر الإمام ابن دقيق العيد مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلتهم بالتفصيل ،فقال: "وَقَدْ ثَبَتَ فِي الْأَحَادِيثِ السُّجُودُ بَعْدَ السَّلَامِ فِي الزِّيَادَةِ، وَقَبْلَهُ فِي النَّقْصِ، وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ، فَذَهَبَ مَالِكٌ إِلَى الْجَمْعِ، بِأَنْ اسْتَعْمَلَ كُلَّ حَدِيثٍ قَبْلَ السَّلَامِ فِي النَّقْصِ، وَبَعْدَهُ فِي الزِّيَادَةِ، وَالَّذِينَ قَالُوا: بِأَنَّ الْكُلَّ قَبْلَ السَّلَامِ، اعْتَدَرُوا عَنِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ بَعْدَ السَّلَامِ بِوُجُوهٍ:

(1) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1 ص 277

(2) ينظر: تحفة الفقهاء: علاء الدين السمرقندي ج 1 ص 214

(3) ينظر: الأم: الشافعي ج 1 ص 154، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1 ص 277

(4) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: الحطاب الرعيني المالكي (المتوفى: 954هـ) ج 2

أحدها: دَعَوَى النَّسْخَ لَوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الزُّهْرِيَّ قَالَ " إِنَّ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : السُّجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ. "(1)

الثاني: أَنَّ الَّذِينَ رَوَوْا السُّجُودَ قَبْلَ السَّلَامِ: مُتَأَخَّرُوا الْإِسْلَامَ، وَأَصَاغِرُ الصَّحَابَةِ. وَالْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْأَوَّلِ: أَنَّ رِوَايَةَ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلَةٌ وَلَوْ كَانَتْ مُسْنَدَةً فَشَرَطُ النَّسْخِ: التَّعَارُضُ بِاتِّحَادِ الْمَحَلِّ، وَلَمْ يَقَعْ ذَلِكَ مُصَرِّحًا بِهِ فِي رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ. فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْأَخِيرُ: هُوَ السُّجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ، لَكِنْ فِي مَحَلِّ النَّقْصِ، وَإِنَّمَا يَقَعُ التَّعَارُضُ الْمُخَوِّجُ إِلَى النَّسْخِ لَوْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمَحَلَّ وَاحِدٌ وَلَمْ يَتَّبَيَّنْ ذَلِكَ.

وَالْإِعْتِرَاضُ عَلَى الثَّانِي: أَنَّ تَقَدُّمَ الْإِسْلَامِ وَالْكَبَرِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ تَقَدُّمَ الرِّوَايَةِ حَالَةَ التَّحْمُلِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي فِي الْإِعْتِرَاضِ عَنِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ بِالسُّجُودِ بَعْدَ السَّلَامِ: التَّأْوِيلُ؛ إِمَّا عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالسَّلَامِ: هُوَ السَّلَامُ الَّذِي عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الَّذِي فِي التَّشَهُدِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى تَأَخُّرِهِ بَعْدَ السَّلَامِ عَلَى سَبِيلِ السَّهْوِ، وَهُمَا بَعِيدَانِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ: السَّابِقَ إِلَى الْفَهْمِ عِنْدَ إِطْلَاقِ " السَّلَامِ " فِي سِيَاقِ ذِكْرِ الصَّلَاةِ هُوَ الَّذِي بِهِ التَّحَلُّلُ، وَأَمَّا الثَّانِي: فَلِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ السَّهْوِ وَتَطَرُّفُهُ إِلَى الْأَفْعَالِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ غَيْرِ سَائِعٍ. وَأَيْضًا فَإِنَّهُ مُقَابِلٌ

(1) أخرجه البغوي في شرح السنة باب: "من شك في صلاته فلم يدر كم صلى بنى على

بِعُكْسِهِ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الْحَنَفِيُّ: مَحَلُّهُ بَعْدَ السَّلَامِ، وَتَقَدُّمُهُ قَبْلَ السَّلَامِ عَلَى سَبِيلِ السَّهْوِ.

الوجه الثالث في الإعتذارِ التَّرجيحُ بِكثرةِ الرواةِ: وَهَذَا - إِنْ صَحَّ - فَالاعتراضُ عَلَيْهِ: أَنَّ طَرِيقَةَ الْجَمْعِ أَوْلَى مِنْ طَرِيقَةِ التَّجْرِيحِ. فَإِنَّهُ يُصَارُ إِلَيْهِ عِنْدَ عَدَمِ إِمْكَانِ الْجَمْعِ، وَأَيْضًا فَلَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ إِلَى مَحَلِّ التَّعَارُضِ وَاتِّحَادِ مَوْضِعِ الْخِلَافِ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ، وَالْقَائِلُونَ بِأَنَّ مَحَلَّ السُّجُودِ بَعْدَ السَّلَامِ اعْتَدَرُوا عَنْ الْأَحَادِيثِ الْمُخَالَفَةِ لِذَلِكَ التَّأْوِيلِ: إِمَّا عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ " قَبْلَ السَّلَامِ " السَّلَامَ الثَّانِي، أَوْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ " وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ " سُجُودَ الصَّلَاةِ. وَمَا ذَكَرَهُ الْأَوَّلُونَ مِنْ اخْتِمَالِ السَّهْوِ: عَائِدٌ هَهُنَا. وَالْكُلُّ ضَعِيفٌ. وَالْأَوَّلُ يُبْطِلُهُ: أَنَّ سُجُودَ السَّهْوِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ التَّسْلِيمَتَيْنِ اتِّفَاقًا. وَذَهَبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ بِطَرِيقٍ أُخْرَى، غَيْرِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكٌ. وَهُوَ أَنَّ يُسْتَعْمَلَ كُلُّ حَدِيثٍ فِيمَا وَرَدَ فِيهِ، وَمَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ حَدِيثٌ فَمَحَلُّ السُّجُودِ فِيهِ قَبْلَ السَّلَامِ، وَكَأَنَّ هَذَا نَظَرَ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْجَابِرِ: أَنَّ يَقَعَ فِي الْمَجْبُورِ، فَلَا يَخْرُجُ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ إِلَّا فِي مَوْرِدِ النَّصِّ. وَيَبْقَى فِيمَا عَدَاهُ عَلَى الْأَصْلِ.

وَهَذَا الْمَذْهَبُ مَعَ مَذْهَبِ مَالِكٍ مُتَّفَقَانِ فِي طَلَبِ الْجَمْعِ، وَعَدَمِ سُلُوكِ طَرِيقِ التَّجْرِيحِ، لَكِنَّهُمَا اخْتَلَفَا فِي وَجْهِ الْجَمْعِ، وَيَتَرَجَّحُ قَوْلُ مَالِكٍ بِأَنَّ تَذَكُّرَ الْمُنَاسَبَةِ فِي كَوْنِ سُجُودِ السَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ عِنْدَ النَّقْصِ وَبَعْدَهُ عِنْدَ

الزِّيَادَةِ، وَإِذَا ظَهَرَتِ الْمُنَاسَبَةُ - وَكَانَ الْحُكْمُ عَلَى وَفْقِهَا - كَانَتْ عِلَّةً، وَإِذَا كَانَتْ عِلَّةً: عَمَّ الْحُكْمُ. فَلَا يُتَخَصَّصُ ذَلِكَ بِمُورِدِ النَّصِّ. (1)

الحكم الحادي عشر: سهو الإمام بالمؤمنين.

في الحديث دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا سَهَا الْإِمَامُ: تَعَلَّقَ حُكْمُ سَهْوِهِ بِالْمُؤْمِنِينَ، وَسَجَدُوا مَعَهُ وَإِنْ لَمْ يَسْهُوا، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِهَذَا الْحَدِيثِ. فَإِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سَهَا وَسَجَدَ الْقَوْمُ مَعَهُ لَمَّا سَجَدَ، وَهَذَا إِنَّمَا يَتِمُّ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يَمْشِ وَلَمْ يُسَلِّمْ، إِنْ كَانَ ذَلِكَ. (2)

فإذا سها الإمام فزاد أو نقص فعلى المؤمن تنبيهه؛ لما «روى ابن مسعود أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صلى فزاد أو نقص، ثم قال: إنما أنا بشر، أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني» (3)، «وعن سهل بن سعد قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : إذا نابكم أمر

(1) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1 ص 277

(2) ينظر: المبسوط للسرخسي ج 1 ص 218، الذخيرة: القرافي ج 13 ص 323، الإقناع: الماوردي

ج 1 ص 48، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1 ص 280

(3) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم (402) كتاب " الصلاة "، باب: "التوجه نحو القبلة

حيث كان" ج 1 ص 89، مسلم برقم (572) كتاب: "المساجد ومواضع الصلاة"، باب: "السهو في

الصلاة والسجود له" ج 1 ص 400

فليسبح الرجال، وليصيح النساء» ، وفي لفظ: «التسبيح للرجال،
والتصفيق للنساء» (1)

الحكم الثاني عشر: التكبير لسجود السهو.

في الحديث دليل على التكبير لسجود السهو كما في سجود الصلاة. (2)
قال الإمام ابن حجر: " اِخْتَلَفَ فِي سُجُودِ السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ هَلْ يُشْتَرَطُ لَهُ
تَكْبِيرَةٌ إِحْرَامٍ أَوْ يُكْتَفَى بِتَكْبِيرِ السُّجُودِ فَأَلْجُمُهُورُ عَلَى الْإِكْتِفَاءِ وَهُوَ ظَاهِرٌ
غَالِبُ الْأَحَادِيثِ. " (3)

(1) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم (1203) كتاب: "أبواب ابعمل في الصلاة
"باب: "التصفيق للنساء" ج2 ص63، مسلم برقم (422) باب: "تسبيح الرجال وتصفيق المرأة إذا
نابهما شيء في الصلاة" ج1 ص318

(2) ينظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج1 ص280

(3) فتح الباري ج3 ص99

الحكم الثالث عشر: التسليم بعد سجود السهو .

قال ابن دقيق العيد: "القائل " فَنُبِّئْتُ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ قَالَ: ثُمَّ سَلَّمَ " هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ الرَّائِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَكَانَ الصَّوَابُ لِلْمُصَنِّفِ: أَنْ يَذْكُرَهُ فَإِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا أَبَا هُرَيْرَةَ،⁽¹⁾ اقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْقَائِلَ " فَنُبِّئْتُ " وَلَيْسَ كَذَلِكَ ،وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى السَّلَامِ مِنْ سُجُودِ السَّهْوِ.⁽²⁾

الحكم الرابع عشر: التشهد بعد سجود السهو:

لم يذكر التشهد بعد سجود السهو، وفيه خلاف عند أصحاب مالك في السجود بعد السلام، وَقَدْ يُسْتَدَلُّ بِتَرْكِهِ فِي الْحَدِيثِ عَلَى عَدَمِهِ فِي الْحُكْمِ، كَمَا فَعَلُوا فِي مِثْلِهِ كَثِيرًا، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَوْ كَانَ لَذَكَرَ ظَاهِرًا.⁽³⁾

قال ابن بطال في شرح صحيح الإمام البخاري: " اختلف العلماء في سجدتي السهو، وهل فيهما تشهد وسلام، فقالت طائفة: لا تشهد فيها ولا سلام ، روى ذلك عن أنس وطاوس والحسن والشعبي، وقالت طائفة: لا تشهد فيهما وفيهما سلام، روى ذلك عن سعد بن أبي وقاص، وعمار،

1) وهو ما أخرجه الإمام مسلم بسنده باب "السهو في الصلاة والسجود له رقم (574)" عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاث ركعات من العصر، فقال له الخرياق: يا رسول الله، أنسيت أم قصرت الصلاة؟ فقال صلى الله عليه وسلم: «أصدق الخرياق؟» فقالوا: نعم. فقام فصلى ركعة، ثم سجد سجدتين، ثم سلم ج 1 ص 404 .

2) ينظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1 ص 280

3) ينظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1 ص 280

وابن أبي ليلى، وابن سيرين، وقالت طائفة: فيهما تشهد وسلام روى ذلك عن ابن مسعود، والنخعي، والحكم، ورواية عن قتادة، واستحسن ذلك الليث، وأحد الأقوال عن الإمام مالك، وهو قول الأوزاعي، والثوري، والكوفيين، والشافعي، ذكره ابن المنذر، وحكى الطحاوي عن الأوزاعي والشافعي: ليس فيهما تشهد، وفيهما قول رابع: إن سجد قبل السلام لم يتشهد، وإن سجد بعد السلام تشهد، رواه أشهب عن مالك، وهو قول ابن الماجشون، وأحمد بن حنبل. قال المهلب: وليس في حديث ذي اليمين تشهد، ولا تسليم. «(1)

(1) شرح صحيح البخاري ج 3 ص 224

كيفية صلاة المسبوق:

صفة قضاء المأموم ما فاته من الصلاة مع الإمام:

- 1 - من أدرك مع الإمام ركعة من الظهر، أو العصر، أو العشاء، وجب عليه بعد سلام الإمام قضاء الثلاث ركعات، وما أدركه مع الإمام هو أول صلاته، فيأتي بركعة يقرأ فيها الفاتحة وسورة، ثم يجلس للتشهد الأول، ثم يأتي بركعتين يقرأ فيهما الفاتحة فقط، ثم يجلس للتشهد الأخير، ثم يسلم. ومن أدرك معه ركعتين قام بعد السلام وجاء بركعتين يقرأ فيهما الفاتحة فقط، وإن أدرك معه ثلاث ركعات قام بعد السلام وجاء بواحدة.
- 2 - من أدرك مع الإمام ركعة من المغرب قام بعد سلام الإمام وجاء بركعة يقرأ فيها الفاتحة وسورة، ثم يجلس للتشهد الأول، ثم يقوم ويأتي بركعة يقرأ فيها الفاتحة، ثم يجلس للتشهد الأخير، ثم يسلم. وإن أدرك معه ركعتين قام بعد سلام الإمام وجاء بركعة يقرأ فيها الفاتحة فقط، ثم يجلس للتشهد الأخير، ثم يسلم.

- 3 - من أدرك مع الإمام ركعة من الفجر أو الجمعة قام بعد سلام الإمام وجاء بركعة يقرأ فيها الفاتحة وسورة، ثم يجلس للتشهد، ثم يسلم، وإن أدرك معه في الجمعة أقل من ركعة دخل معه وأتمها ظهراً أربعاً.
- 4 - إذا أدرك مع الإمام أقل من ركعة كما لو جاء وهو في التشهد الأخير، فهنا يدخل معه، ويتم صلاته إذا سلم الإمام كما سبق.

الفصل الثالث:

مختارات من كتاب "إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام" لابن دقيق العيد في (الجنائز-الزكاة-الصيام)

أولاً: كتاب الجنائز

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ «نَعَى (1) النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، خَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى، فَصَفَّ بِهِمْ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا» (2)

[إحكام الأحكام]

حَدِيثُ نَعَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ؛

(1) (النعي) خبر الموت، يقال: (نعاه) له ينعاه (نعيا) بوزن سعي، و (نعيانا) أيضا بالضم. و (نعياً) على فعيل مثل النعي يقال: جاء نعي فلان. و (النَّعِيُّ) أيضا بالتشديد (الناعي) وهو الذي يأتي بخبر الموت. [مختار الصحاح ج 1 ص 315]

(2) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم (1245) كتاب: "الجنائز"، باب: "الرجل ينعي إلى أهل الميت بنفسه" ج 2 ص 72، مسلم برقم (951) كتاب: "الجنائز"، باب: "في التكبير على الجنازة" ج 2 ص 656

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ بَعْضِ النَّعْيِ، وَقَدْ وَرَدَ فِيهِ نَهْيٌ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى النَّعْيِ لِغَيْرِ غَرَضٍ دِينِيٍّ، مِثْلِ إِظْهَارِ التَّقْبِيعِ عَلَى الْمَيِّتِ، وَإِعْظَامِ حَالِ مَوْتِهِ، وَيُحْمَلُ النَّعْيُ الْجَائِزُ عَلَى مَا فِيهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ، مِثْلُ طَلَبِ كَثْرَةِ الْجَمَاعَةِ، تَحْصِيلًا لِدُعَائِهِمْ، وَتَشْمِيمًا لِلْعَدَدِ الَّذِي وَعِدَ بِقَبُولِ شَفَاعَتِهِمْ فِي الْمَيِّتِ، كَأَلْمَائَةٍ مَثَلًا، وَأَمَّا النَّجَاشِيُّ، فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ مَاتَ بِأَرْضٍ لَمْ يَقُمْ فِيهَا عَلَيْهِ فَرِيضَةُ الصَّلَاةِ، فَيَتَعَيَّنُ الْإِعْلَامُ بِمَوْتِهِ لِيُقَامَ فَرَضُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الصَّلَاةِ عَلَى الْغَائِبِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَخَالَفَ مَالِكٌ⁽¹⁾ وَأَبُو حَنِيفَةَ⁽²⁾، وَقَالَا: لَا يُصَلَّى عَلَى الْغَائِبِ وَيَحْتَاجُونَ إِلَى الْإِعْتِدَارِ عَنِ الْحَدِيثِ، وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ أَعْدَارٌ:

مِنْهَا: مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّ فَرَضَ الصَّلَاةِ لَمْ يَسْقُطْ بِبِلَادِ الْحَبَشَةِ، حَيْثُ مَاتَ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ فَرَضِهَا.

وَمِنْهَا: مَا قِيلَ: إِنَّهُ رُفِعَ لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَرَاهُ، فَتَكُونُ حِينَئِذٍ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ كَمَيِّتٍ يَرَاهُ الْإِمَامُ وَلَا يَرَاهُ الْمَأْمُومُونَ، وَهَذَا يَحْتَاجُ إِلَى ثَقَلٍ يُثَبِّتُهُ، وَلَا يُكْتَفَى فِيهِ بِمَجَرَّدِ الْإِحْتِمَالِ.

(1) ينظر: شرح مختصر خليل: الخرشي ج 2 ص 142

(2) ينظر: المعتصر من المختصر من مشكل الآثار: جمال الدين المَلْطِي الحنفي (المتوفى:

803هـ) الناشر: عالم الكتب - بيروت ج 1 ص 108

وَأَمَّا الْخُرُوجُ إِلَى الْمُصَلَّى: فَلَعَلَّهُ لِعَیْرِ كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ فَإِنَّ
النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «صَلَّى عَلَى سُهَيْلِ بْنِ بَيْضَاءَ فِي
الْمَسْجِدِ»⁽¹⁾

وَلَعَلَّ مَنْ يَكْرَهُ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَيِّتِ فِي الْمَسْجِدِ يَتَمَسَّكُ بِهِ، إِنْ كَانَ لَا
يَخُصُّ الْكَرَاهَةَ بِكَوْنِ الْمَيِّتِ فِي الْمَسْجِدِ، وَيَكْرَهُهَا مُطْلَقًا، سَوَاءً كَانَ الْمَيِّتُ
فِي مَسْجِدٍ أَمْ لَا، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ سُنَّةَ الصَّلَاةِ عَلَى الْجِنَازَةِ: التَّكْبِيرُ
أَرْبَعًا، وَقَدْ خَالَفَ ذَلِكَ الشَّيْعَةُ.

وَوَرَدَتْ أَحَادِيثُ «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَبَّرَ خَمْسًا»⁽²⁾
، وَقِيلَ: إِنَّ التَّكْبِيرَ أَرْبَعًا مُتَأَخِّرٌ عَنِ التَّكْبِيرِ خَمْسًا، وَرُويَ فِيهِ حَدِيثٌ عَنِ

(1) أخرجه الإمام النسائي في السنن الكبرى برقم (2105) كتاب: "الجنائز"، باب: "الصلوة على
الجنائز في المسجد ج 2 ص 440، سهيل بن بيضاء وهي أمه وأبوه وهب بن ربيعة بن هلال بن
أهيب بن ضبة بن الحارث بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة شهد بدر مع الرسول صلى
الله عليه وسلم - مات سهيل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد. [ينظر: معجم

الصحابة ج 1 ص 270، فتح الباب في الكنى والألقاب: أبو عبد الله بن منده ج 1 ص 69]

(2) أخرج ابن ماجة في سننه برقم (1505) كتاب: "الجنائز"، باب: "ما جاء فيمن كبر خمسًا" عن
عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: كان زيد بن أرقم «يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا، وَأَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى
جِنَازَةِ خَمْسًا» فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكَبِّرُهَا» ج 1

ص 482، ينظر: البناية شرح الهداية: بدر الدين العيني ج 3 ص 221

ابن عَبَّاسٍ، وَرُوِيَ عَنْ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ أَنَّهُ يُكَبَّرُ عَلَى الْجِنَّازَةِ ثَلَاثًا⁽¹⁾ وَهَذَا الْحَدِيثُ يَرُدُّهُ. (2)

الحديث الثاني:

عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كُفِّنَ فِي أَثْوَابٍ بَيْضٍ يَمَانِيَّةٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ» (3)

إحكام الأحكام

[حَدِيثُ كُفِّنَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي أَثْوَابٍ بَيْضٍ يَمَانِيَّةٍ] فِيهِ جَوَازُ التَّكْفِينِ بِمَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدِ السَّاتِرِ لِجَمِيعِ الْبَدَنِ، وَأَنَّهُ لَا يُضَاقِقُ فِي ذَلِكَ، وَلَا يُتَّبَعُ رَأْيُ مَنْ مَنَعَ مِنْهُ مِنَ الْوَرْتَةِ.

(1) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (11401) كتاب: "الجنائز" باب: "من كان يقرأ على الجنائز بفاتحة الكتاب" ج 2 ص 492

(2) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1 ص 366

(3) أخرجه الإمام الترمذي في سننه برقم (996) كتاب: "أبواب الجنائز" باب: "ما جاء في كفن النبي - صلى الله عليه وسلم -" ج 2 ص 312، وروي في صحيح البخاري «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ يَمَانِيَّةٍ بَيْضٍ، سَحُولِيَّةٍ مِنْ كُرْسُفٍ لَيْسَ فِيهِنَّ قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ» [كتاب: "الجنائز"، باب الثياب البيض للكفن ج 2 ص 75]، (يمانية) من صنع اليمن. (سحولية) بيض نسبة إلى السحول وهو ما تبيض به الثياب. (كرسف) قطن]

وَقَوْلُهَا " لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ ⁽¹⁾ " يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ لَا يَكُونُ كُفَّنٌ فِي قَمِيصٍ وَلَا عِمَامَةٍ أَصْلًا، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ ثَلَاثَةَ أَثْوَابٍ خَارِجَةٍ عَنِ الْقَمِيصِ وَالْعِمَامَةِ، وَالْأَوَّلُ: هُوَ الْأَظْهَرُ فِي الْمُرَادِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ⁽²⁾

الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ:

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ «دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حِينَ تُؤَفِّيتُ ابْنَتَهُ، فَقَالَ: اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ - إِنْ رَأَيْتَنِّي ذَلِكَ - بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلَنَّ فِي الْأَخِيرَةِ كَافُورًا - أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ - فَإِذَا فَرَعْتَنِّي فَأَدِينَنِي فَلَمَّا فَرَعْنَا آدِنَاهُ، فَأَعْطَانَا حَقْوَهُ.

1) والعمامة إنما تستحب للرجل ويترك منها قدر الذراع ذؤابة تطرح على وجهه، وأما المرأة فلا تعمم. [ينظر: حاشية العدوي في كافية الطالب الرباني: أبو الحسن الصعيدي العدوي ج 1 ص 416]

2) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1 ص 366، واختلفوا في القميص والعمامة، ففي الأم للشافعي: "إِنْ قُمِصَ أَوْ عُمِمَ فَلَا بَأْسَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَلَا أُجِبُّ أَنْ يُجَاوَزَ بِالْمَمِيَّتِ خَمْسَةَ أَثْوَابٍ فَيَكُونَ سَرَفًا" [الأم: الشافعي ج 1 ص 303]

وقال مالك: يستحب أن يكفن الرجل في خمسة أثواب؛ إزار ورداء ولفافة وقميص وعمامة، لقوله - صلى الله عليه وسلم -: " ليس فيها قميص ولا عمامة، أي ثلاثة أثواب زيادة على القميص والعمامة، وقال الجمهور: لا يستحب القميص والعمامة، لأن معنى قولها: " ليس فيها قميص ولا عمامة " أي بدون قميص ولا عمامة، والخمسة للمرأة إزار وخمار ودرع ولفافتان [ينظر: الذخيرة: القرافي ج 2 ص 454، منار القاري شرح صحيح البخاري ج 2 ص 370، الأم: الشافعي ج 1 ص 303]

وَقَالَ: أَشْعَرْنَهَا بِهِ - تَعْنِي إِزَارَهُ، وَفِي رِوَايَةٍ أَوْ سَبْعًا، وَقَالَ: ابْدَأَنَّ
بِمَيَامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا، وَإِنَّ أُمَّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: وَجَعَلْنَا رَأْسَهَا
ثَلَاثَةَ قُرُونٍ». (1)

إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ

[حَدِيثٌ دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حِينَ تُوفِّيَتْ ابْنَتُهُ]
وَهَذِهِ الْإِبْنَةُ: هِيَ زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هَذَا هُوَ
الْمَشْهُورُ، وَذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ السِّيَرِ أَنَّهَا أُمُّ كُلْثُومٍ.
وَقَدْ أُسْتَدِلَّ بِقَوْلِهِ " اغْسِلْنَهَا " عَلَى وُجُوبِ غَسْلِ الْمَيِّتِ.
وَبِقَوْلِهِ " ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا " عَلَى أَنَّ الْإِيتَارَ مَطْلُوبٌ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ،
وَالِاسْتِدْلَالُ بِصِغَةِ هَذَا الْأَمْرِ عَلَى الْوُجُوبِ عِنْدِي يَتَوَقَّفُ عَلَى مُقَدِّمَةِ
أُصُولِيَّةٍ وَهِيَ: جَوَازُ إِرَادَةِ الْمَعْنِيِّينَ الْمُخْتَلَفِينَ بِلَفْظَةٍ وَاحِدَةٍ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ
قَوْلَهُ " ثَلَاثًا " غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا تَحْتَ صِغَةِ
الْأَمْرِ، فَتَكُونُ مَحْمُولَةً فِيهِ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ، وَفِي أَصْلِ الْعُسْلِ: عَلَى
الْوُجُوبِ، فَيُرَادُ بِلَفْظِ الْأَمْرِ: الْوُجُوبُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِيتَارِ.

وَقَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - «إِنْ رَأَيْتَنَّ ذَلِكَ» تَفْوِيضٌ إِلَى رَأْيِهِنَّ بِحَسَبِ
الْمَصْلَحَةِ وَالْحَاجَةِ لَا إِلَى رَأْيِهِنَّ بِحَسَبِ التَّشَهِّي، فَإِنَّ ذَلِكَ زِيَادَةٌ غَيْرُ
مُحْتَاجٍ إِلَيْهَا، فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْإِسْرَافِ فِي مَاءِ الطَّهَّارَةِ، وَإِذَا زِيدَ عَلَى ذَلِكَ

(1) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم (1261) كتاب: "الجنائز"، باب: "كيف الإشعار

للميت" ج 2 ص 75، مسلم برقم (939) كتاب: "الجنائز"، باب: "في غسل الميت" ج 2 ص 646

فَالِإِيْتَارُ مُسْتَحَبٌّ، وَإِنِهَاؤُهُ الزِّيَادَةُ إِلَى سَبْعَةٍ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ - لِأَنَّ
الْغَالِبَ أَنَّهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ " بِمَاءٍ وَسِدْرٍ " أَخَذَ مِنْهُ: أَنَّ الْمَاءَ الْمُتَغَيَّرَ بِالسِّدْرِ تَجَوُّزُ بِهِ
الطَّهَارَةَ، وَهَذَا يَتَوَقَّفُ عَلَى أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ ظَاهِرًا فِي أَنَّ السِّدْرَ مَمْزُوجٌ
بِالْمَاءِ، وَلَيْسَ يَبْعُدُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْغُسْلُ بِالْمَاءِ مِنْ غَيْرِ مَزْجٍ لَهُ
بِالسِّدْرِ؛ بَلْ يَكُونُ الْمَاءُ وَالسِّدْرُ مَجْمُوعَيْنِ فِي الْغَسَلَةِ الْوَاحِدَةِ غَيْرَ أَنْ
يُمَزَّجًا، وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الطَّيِّبِ، وَخُصُوصًا الْكَافُورِ،
وَقِيلَ: إِنَّ فِي الْكَافُورِ خَاصِيَّةَ الْحِفْظِ لِبَدَنِ الْمَيِّتِ.

وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ السَّبَبُ فِي كَوْنِهِ فِي الْأَخِيرَةِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ فِي غَيْرِهَا أَذْهَبَهُ
الْغُسْلُ بَعْدَهَا، فَلَا يَحْصُلُ الْغَرَضُ مِنَ الْحِفْظِ لِبَدَنِ الْمَيِّتِ وَ " الْحَقْوُ "
بِفَتْحِ الْحَاءِ هُنَا: الْإِزَارُ تَسْمِيَةٌ لِلشَّيْءِ بِمَا يَلْزَمُهُ.

وَقَوْلُهُ " أَشْعَرْنَهَا " أَي: اجْعَلْنَهُ شِعَارًا لَهَا، وَالشِّعَارُ: مَا يَلِي الْجَسَدَ،
وَالدِّثَارُ: مَا فَوْقَهُ.

وَقَوْلُهُ " اِبْدَأَنَّ بِمِيَامِنِهَا " دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ التَّيْمُنِ فِي غُسْلِ الْمَيِّتِ،
وَهُوَ مَسْنُونٌ فِي غَيْرِهِ مِنْ الْإِغْتِسَالِ أَيْضًا، وَفِيهِ دَلِيلٌ أَيْضًا عَلَى الْبُدَاءَةِ
بِمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ، وَذَلِكَ تَشْرِيفٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ إِذَا فُعِلَ فِي
الْغُسْلِ: هَلْ يَكُونُ وُضُوءًا حَقِيقِيًّا، أَوْ جُزْءًا مِنَ الْغُسْلِ، خُصَّتْ بِهِ هَذِهِ
الْأَعْضَاءُ تَشْرِيفًا؟ وَ " الْقُرُونُ " هَهُنَا الضَّفَائِرُ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَسْرِيحِ شَعْرِ الْمَيِّتِ وَضَفْرِهِ، بِنَاءً عَلَى الْغَالِبِ فِي أَنَّ الضَّفْرَ بَعْدَ التَّسْرِيحِ، وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ لَا يُشْعِرُ بِهِ صَرِيحًا، وَهَذَا الضَّفْرُ ثَلَاثًا مَخْصُوصٌ لِاسْتِحْبَابِ بِالْمَرْأَةِ، وَزَادَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فِيهِ: أَنْ يَجْعَلَ الثَّلَاثَ خَلْفَ ظَهْرِهَا، وَرَوَى فِي ذَلِكَ حَدِيثًا أَثَبَّتَ بِهِ الْإِسْتِحْبَابَ لِذَلِكَ، وَهُوَ غَرِيبٌ وَهُوَ ثَابِتٌ مِنْ فِعْلِ مَنْ غَسَلَ بِنْتِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (1)

ثانيا: كتاب الزكاة:

الحديث الأول:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ - حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ - إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ: فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ: أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ: أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً، تُؤْخَذُ مِنْ أَعْنِيائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى

(1) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1 ص 366

فُقْرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ
الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ» (1).

[إحكام الأحكام]

" الزَّكَاةُ " فِي اللُّغَةِ لِمَعْنَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: النَّمَاءُ.

وَالثَّانِي: الطَّهَارَةُ.

فَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُمْ: زَكَاةُ الزَّرْعِ، وَمِنَ الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ
صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ [التوبة: 103]
وَسُمِّيَ هَذَا الْحَقُّ زَكَاةً بِالِاعْتِبَارَيْنِ؛ أَمَّا بِالِاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ: فَبِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ
إِخْرَاجُهَا سَبَبًا لِلنَّمَاءِ فِي الْمَالِ كَمَا صَحَّ «مَا نَقَصَ مَالٌ مِنْ صَدَقَةٍ» (2)
وَوَجْهُ الدَّلِيلِ مِنْهُ: أَنَّ النُّقْصَانَ مَحْسُوسٌ بِإِخْرَاجِ الْقَدْرِ الْوَاجِبِ، فَلَا يَكُونُ
غَيْرَ نَاقِصٍ إِلَّا بِزِيَادَةٍ تُبْلِغُهُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، عَلَى الْمَعْنَيْنِ جَمِيعًا أَعْنِي:

(1) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم (1496) كتاب: "أبواب الزكاة"، باب: "أخذ الصدقة

من الأغنياء وترد في الفقراء" ج 2 ص 128

(2) أخرج الإمام أحمد في مسنده برقم (1674) عن قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، يَقُولُ:
إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " ثَلَاثٌ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنْ كُنْتُ لِحَالِفًا عَلَيْهِنَّ
لَا يَنْقُصُ مَالٌ مِنْ صَدَقَةٍ فَتَصَدَّقُوا، وَلَا يَعْفُو عَبْدٌ عَنْ مَظْلَمَةٍ يَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ
بِهَا عِزًّا " وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ: " إِلَّا زَادَهُ اللَّهُ بِهَا عِزًّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَفْتَحُ عَبْدٌ بَابَ

مَسْأَلَةٍ إِلَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ بَابَ فَفَرَّ " ج 3 ص 208

الْمَعْنَوِيَّ وَالْحِسِّيَّ فِي الزِّيَادَةِ، أَوْ بِمَعْنَى: أَنْ مُتَعَلِّقَهَا الْأَمْوَالُ ذَاتُ النَّمَاءِ، وَسُمِّيَتْ بِالنَّمَاءِ لِتَعَلُّقِهَا بِهِ أَوْ بِمَعْنَى تَضْعِيفِ أُجُورِهَا، كَمَا جَاءَ «إِنَّ اللَّهَ يُرِي الصَّدَقَةَ حَتَّى تَكُونَ كَالْجَبَلِ» وَأَمَّا بِالْمَعْنَى الثَّانِي: فَلِأَنَّهَا طَهْرَةٌ لِلنَّفْسِ مِنْ رَذِيلَةِ الْبُخْلِ، أَوْ لِأَنَّهَا تُطَهِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ، وَهَذَا الْحَقُّ أَثْبَتَهُ الشَّارِعُ لِمَصْلَحَةِ الدَّافِعِ وَالْأَخِذِ مَعًا، أَمَّا فِي حَقِّ الدَّافِعِ: فَتَطْهِيرُهُ وَتَضْعِيفُ أُجُورِهِ، وَأَمَّا فِي حَقِّ الْأَخِذِ: فَلِسَدِّ خَلَّتِهِ.

-وَحَدِيثُ مُعَاذٍ: يَدُلُّ عَلَى فَرِيضَةِ الزَّكَاةِ، هُوَ أَمْرٌ مَقْطُوعٌ بِهِ مِنَ الشَّرِيعَةِ، وَمَنْ جَحَدَهُ كَفَرَ.

-وَقَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - «إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ» لَعَلَّهُ لِلتَّوَطُّئَةِ وَالتَّمْهِيدِ لِلْوَصِيَّةِ بِاسْتِجْمَاعِ هِمَّتِهِ فِي الدَّعَاءِ لَهُمْ.

فَإِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ أَهْلُ عِلْمٍ، وَمُخَاطَبَتُهُمْ لَا تَكُونُ كَمُخَاطَبَةِ جُهَالِ الْمُشْرِكِينَ، وَعَبْدَةَ الْأَوْثَانِ فِي الْعِنَايَةِ بِهَا وَالْبُدَاءَةَ فِي الْمَطَالَبَةِ بِالشَّهَادَتَيْنِ: لِأَنَّ ذَلِكَ أَصْلُ الدِّينِ الَّذِي لَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْ فُرُوعِهِ إِلَّا بِهِ، فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ غَيْرُ مُوَجِّدٍ عَلَى التَّحْقِيقِ - كَالنَّصَارَى - فَالْمَطَالَبَةُ مُتَوَجِّهَةٌ إِلَيْهِ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الشَّهَادَتَيْنِ عَيْنًا، وَمَنْ كَانَ مُوَجِّدًا - كَالْيَهُودِ - فَالْمَطَالَبَةُ لَهُ: بِالْجَمْعِ بَيْنَ مَا أَقَرَّ بِهِ مِنَ التَّوْحِيدِ، وَبَيْنَ الْإِقْرَارِ بِالرِّسَالَةِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْيَهُودُ - الَّذِينَ كَانُوا بِالْيَمَنِ - عِنْدَهُمْ مَا يَقْتَضِي الْإِشْرَاقَ، وَلَوْ بِالرُّومِ يَكُونُ مُطَالَبَتُهُمْ بِالتَّوْحِيدِ لِنَفْيِ مَا يَلْزَمُ مِنْ عَقَائِدِهِمْ، وَقَدْ ذَكَرَ الْفُقَهَاءُ: أَنَّ مَنْ كَانَ كَافِرًا بِشَيْءٍ، مُؤْمِنًا بِغَيْرِهِ: لَمْ يَدْخُلْ فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا بِالْإِيمَانِ بِمَا

كَفَرَ بِهِ، وَقَدْ يَتَعَلَّقُ بِالْحَدِيثِ - فِي أَنَّ الْكُفَّارَ غَيْرُ مُخَاطَبِينَ بِالْفُرُوعِ (1) - مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ إِنَّمَا أَمَرَ أَوَّلًا بِالدُّعَاءِ إِلَى الْإِيمَانِ فَقَطُّ، وَجَعَلَ الدُّعَاءَ إِلَى الْفُرُوعِ بَعْدَ إِجَابَتِهِمُ الْإِيمَانَ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ التَّرْتِيبَ فِي الدُّعَاءِ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ التَّرْتِيبُ فِي الْوُجُوبِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ لَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا فِي الْوُجُوبِ؟ وَقَدْ قُدِّمَتِ الصَّلَاةُ فِي الْمُطَابَقَةِ عَلَى الزَّكَاةِ، وَأَخَّرَ الْإِخْبَارَ لَوُجُوبِ الزَّكَاةِ عَنِ الطَّاعَةِ بِالصَّلَاةِ، مَعَ أَنَّهُمَا مُسْتَوِيَتَانِ فِي خِطَابِ الْوُجُوبِ.

وَقَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - «فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ» طَاعَتُهُمْ فِي الْإِيمَانِ بِالتَّلَفُّظِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَأَمَّا طَاعَتُهُمْ فِي الصَّلَاةِ: فَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ إِقْرَارُهُمْ بِوُجُوبِهَا وَفَرْضِيَّتِهَا عَلَيْهِمْ، وَالتَّزَامُهُمْ لَهَا. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ الطَّاعَةَ بِالْفِعْلِ، وَأَدَاءُ الصَّلَاةِ.

وَقَدْ رُجِّحَ الْأَوَّلُ بِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ هُوَ الْإِخْبَارُ بِالْفَرِيضَةِ، فَتَعَوُّدُ الْإِشَارَةِ بِذَلِكَ إِلَيْهَا، وَيَتَرَجَّحُ الثَّانِي بِأَنَّهُمْ لَوْ أَخْبَرُوا بِالْوُجُوبِ، فَبَادَرُوا بِالِامْتِنَالِ بِالْفِعْلِ لَكَفَى، وَلَمْ يُشْتَرَطْ تَلَفُّظُهُمْ بِالِاقْتِرَارِ بِالْوُجُوبِ،

(1) فقد استدلت جماعة من الأصوليين على أن الكفار مخاطبون بالفروع، بقوله تعالى: "قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ، وَلَمْ نَكُ نَطْعُمُ الْمَسْكِينِ" الآية [المُدَّثِّر: 43-44]؛ إذ لو كان قولهم باطلا لرد عند حكايته. [الموافقات: للشاطبي ج 4 ص 161]

وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي الزَّكَاةِ: لَوْ امْتَثَلُوا بِأَدَائِهَا مِنْ غَيْرِ تَلَفُّظٍ بِالْإِقْرَارِ لَكَفَى،
فَالشَّرْطُ عَدَمُ الْإِنْكَارِ، وَالْإِذْعَانُ لِلْوُجُوبِ، لَا التَّلَفُّظُ بِالْإِقْرَارِ.
وَقَدْ أُسْتَدِلَّ بِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - «أَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ
صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ» عَلَى عَدَمِ جَوَازِ نَقْلِ الزَّكَاةِ
عَنْ بَلَدِ الْمَالِ، وَفِيهِ عِنْدِي ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْأَقْرَبَ أَنَّ الْمُرَادَ: يُؤْخَذُ مِنْ
أَغْنِيَائِهِمْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ مُسْلِمُونَ، لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ،
وَكَذَلِكَ الرَّدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ فَهُوَ مُحْتَمَلٌ اخْتِمَالًا
قَوِيًّا، وَيُقَوِّيه: أَنَّ أَعْيَانَ الْأَشْخَاصِ الْمُخَاطَبِينَ فِي قَوَاعِدِ الشَّرْعِ الْكُلِّيَّةِ لَا
تُعْتَبَرُ، وَقَدْ وَرَدَتْ صِيغَةُ الْأَمْرِ بِخِطَابِهِمْ فِي الصَّلَاةِ، وَلَا يَخْتَصُّ بِهِمْ
قَطْعًا - أَعْنِي الْحُكْمَ - وَإِنْ اخْتَصَّ بِهِمْ خِطَابُ الْمُوَاجَهَةِ.
وَقَدْ أُسْتَدِلَّ بِالْحَدِيثِ أَيْضًا عَلَى أَنَّ مَنْ مَلَكَ النَّصَابَ لَا يُعْطَى مِنَ
الزَّكَاةِ.

وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ⁽¹⁾ وَبَعْضِ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جَعَلَ أَنَّ
الْمَأْخُودَ مِنْهُ غَنِيًّا، وَقَابَلَهُ بِالْفَقِيرِ، وَمَنْ مَلَكَ النَّصَابَ فَالزَّكَاةُ مِنْهُ، فَهُوَ
غَنِيٌّ، وَالغَنِيُّ لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ إِلَّا فِي الْمَوَاضِعِ الْمُسْتَثْنَاةِ فِي الْحَدِيثِ،
وَلَيْسَ بِالشَّدِيدِ الْقُوَّةِ.

(1) عند الحنفية ولا يجوز دفع الزكاة إلى من يملك نصاباً من أي مال كان، ويجوز دفعها إلى من يملك أقل من ذلك وإن كان صحيحاً مكتسباً. [ينظر: اللباب في شرح الكتاب: عبد الغني بن طالب الميداني الحنفي (المتوفى: 1298هـ) حققه، وفصله، وضبطه، وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد ج1 ص155]

وَقَدْ يَسْتَدِلُّ بِهِ مَنْ يَرَى إِخْرَاجَ الزَّكَاةِ إِلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ، لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ فِي
الْحَدِيثِ إِلَّا الْفُقَرَاءَ، وَفِيهِ بَحْثٌ.

وَقَدْ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى وُجُوبِ إِعْطَاءِ الزَّكَاةِ لِلْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَ الزَّكَاةَ
بِكُونِهَا " مَأْخُودَةً مِنَ الْأَغْنِيَاءِ " فَكُلُّ مَا اقْتَضَى خِلَافَ هَذِهِ الصِّفَةِ
فَالْحَدِيثُ يَنْفِيهِ.

وَيَدُلُّ الْحَدِيثُ أَيْضًا عَلَى أَنَّ كَرَائِمَ الْأَمْوَالِ لَا تُؤْخَذُ مِنَ الصَّدَقَةِ،
كَالْأَكُولَةِ وَالرُّبِيِّ وَهِيَ الَّتِي تُرَبِّي وَلَدَهَا، وَالْمَاخِضُ، وَهِيَ الْحَامِلِ، وَفَحْلُ
الْغَنَمِ، وَحَزْرَاتِ الْمَالِ، وَهِيَ الَّتِي تُحْرَزُ بِالْعَيْنِ وَتُرْمَقُ، لِشَرْفِهَا عِنْدَ أَهْلِهَا،
وَالْحِكْمَةُ فِيهِ: أَنَّ الزَّكَاةَ وَجِبَتْ مُوَاسَاةً لِلْفُقَرَاءِ مِنْ مَالِ الْأَغْنِيَاءِ، وَلَا يُنَاسِبُ
ذَلِكَ الْإِجْحَافُ بِأَرْبَابِ الْأَمْوَالِ، فَسَامَحَ الشَّرْعُ أَرْبَابَ الْأَمْوَالِ بِمَا يَصْنُونُ
بِهِ، وَنَهَى الْمُصَدِّقِينَ عَنْ أَخْذِهِ.

وَفِي الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى عَظِيمِ أَمْرِ الظُّلْمِ، وَاسْتِجَابَةِ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ،
وَذَكَرَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ذَلِكَ عَقِيبَ النَّهْيِ عَنْ أَخْذِ كَرَائِمِ
الْأَمْوَالِ، لِأَنَّ أَخْذَهَا ظُلْمٌ. وَفِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى جَمِيعِ أَنْوَاعِ الظُّلْمِ. (1)

(1) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1 ص 377

الْحَدِيثُ الثَّانِي: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ. وَفِي لَفْظٍ إِلَّا زَكَاةَ الْفِطْرِ فِي الرَّقِيقِ». (1)

(1) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم (1464) كتاب: "الزكاة"، باب: "ليس على المسلم في عبده صدقة" ج2 ص121، مسلم برقم (982) باب: "لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه" ج2 ص675 قال الإمام النووي: "هَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ فِي أَنَّ أَمْوَالَ الْقَنِيَةِ لَا زَكَاةَ فِيهَا، وَأَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ إِذَا لَمْ تَكُنْ لِلتِّجَارَةِ، وَبِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ كَافَّةً مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ إِلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ وَشَيْخَةَ حَمَّادَ بْنَ أَبِي سُلَيْمَانَ وَتَفَرَّا أَوْجَبُوا فِي الْخَيْلِ إِذَا كَانَتْ إِنَاثًا أَوْ ذُكُورًا وَإِنَاثًا فِي كُلِّ فَرَسٍ دِينَارًا وَإِنْ شَاءَ قَوْمُهَا وَأُخْرِجَ عَنْ كُلِّ مَائَتِي دِرْهَمٍ خُمْسَةَ دَرَاهِمٍ وَلَيْسَ لَهُمْ حُجَّةٌ فِي ذَلِكَ وَهَذَا الْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ وَقَوْلُهُ فِي الْعَبْدِ؟" [ينظر: شرح النووي على مسلم ج7 ص55]

إحكام الأحكام

[حَدِيثُ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ]

الْجُمْهُورُ عَلَى عَدَمِ وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي عَيْنِ الْخَيْلِ (1)، وَاخْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " فِي عَيْنِ الْخَيْلِ " عَنْ وُجُوبِهَا فِي قِيَمَتِهَا إِذَا كَانَتْ لِلتِّجَارَةِ، وَأُوجِبَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْخَيْلِ الزَّكَاةَ، وَحَاصِلُ مَذْهَبِهِ: أَنَّهُ إِنْ اجْتَمَعَ الذُّكُورُ وَالْإِنَاثُ وَجَبَتْ الزَّكَاةُ عِنْدَهُ قَوْلًا وَاحِدًا، وَإِنْ انفردت الذُّكُورُ أَوْ الْإِنَاثُ: فَعَنَهُ فِي ذَلِكَ رِوَايَتَانِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ النَّمَاءَ بِالنَّسْلِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِاجْتِمَاعِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ، وَإِذَا وَجِبَتْ الزَّكَاةُ فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ كُلِّ فَرَسٍ دِينَارًا، أَوْ يُقَوِّمَ وَيُخْرِجَ عَنْ كُلِّ مِائَتِي دِرْهَمٍ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ يَقْتَضِي عَدَمَ وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي فَرَسِ الْمُسْلِمِ مُطْلَقًا. (2)

(1) فلا تجب الزكاة عند مالك وجميع أصحابه والحنابلة في شيء من الحيوان سوى الإبل والبقر والغنم، لأنه لا يطلب درهما، ولا تقتنى في الغالب إلا للزينة، خلافا لأهل العراق في قولهم إن الزكاة تجب في الخيل السائمة إذا كانت ذكورا وإناثا متخذة للنسل. والدليل لما ذهب إليه مالك عموم قول النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة» [ينظر: المقدمات الممهديات: أبو الوليد بن رشد القرطبي المالكي ج 1 ص 323، المغني في فقه الإمام أحمد: ابن قدامة ج 1 ص 383]

(2) قال أبو حنيفة رحمه الله: الخيل السائمة إذا كانت ذكورا وإناثا، ففيها الزكاة ويخير صاحبها، فإن شاء أعطى من كل فرس دينارا، وإن شاء أعطى ربع عشر قيمتها، والأصل في ذلك ما روى جابر أن رسول الله عليه السلام قال: «في كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم وليس في المرابطة شيء» .

وَالْحَدِيثُ يُدُلُّ أَيْضًا عَلَى وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي عَيْنِ الْعَبِيدِ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ الظَّاهِرِيَّةُ عَلَى عَدَمِ وُجُوبِ زَكَاةِ التِّجَارَةِ⁽¹⁾، وَقِيلَ: إِنَّهُ قَوْلٌ قَدِيمٌ لِلشَّافِعِيِّ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْحَدِيثَ يَقْتَضِي عَدَمَ وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْخَيْلِ وَالْعَبِيدِ مُطْلَقًا، وَيُجِيبُ الْجُمْهُورُ، اسْتِدْلَالَهُمْ بِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْقَوْلُ بِالْمُوجِبِ فَإِنَّ زَكَاةَ التِّجَارَةِ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْقِيَمَةِ لَا الْعَيْنِ، فَالْحَدِيثُ يُدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّعَلُّقِ بِالْعَيْنِ، فَإِنَّهُ لَوْ تَعَلَّقَتِ الزَّكَاةُ بِالْعَيْنِ مِنْ الْعَبِيدِ وَالْخَيْلِ: لَنَبَتَتْ مَا بَقِيَتْ الْعَيْنُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَوْ نَوَى الْقَنِيَّةَ لَسَقَطَتْ الزَّكَاةُ وَالْعَيْنُ بَاقِيَةً، وَإِنَّمَا الزَّكَاةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْقِيَمَةِ بِشَرْطِ نِيَّةِ التِّجَارَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الشُّرُوطِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْحَدِيثَ عَامٌّ فِي الْعَبِيدِ وَالْخَيْلِ، فَإِذَا أَقَامُوا الدَّلِيلَ عَلَى وُجُوبِ زَكَاةِ التِّجَارَةِ كَانَ هَذَا الدَّلِيلُ أَحْصَى مِنْ ذَلِكَ الْعَامِّ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ عُمُومٌ مِنْ وَجْهِ، فَإِنْ كَانَ خُرَجَ عَلَى قَاعِدَةِ الْعَامِّينِ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ، إِنْ كَانَ ذَلِكَ الدَّلِيلُ مِنَ النُّصُوصِ، نَعَمْ يَحْتَاجُ إِلَى

وأما الذكور الخالص والإناث الخالص، ففيه روايتان عن أبي حنيفة وفي رواية تجب كما في المختلط، وفي رواية لا تجب، وقال أبو يوسف ومحمد: لا صدقة في الخيل أصلاً، وهو قول الشافعي حجتهم في ذلك: قوله عليه السلام: «ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة» [ينظر: المحيط البرهاني في الفقه النعماني: أبو المعالي برهان الدين ابن مازة البخاري

ج3 ص88]

(1) ينظر: المحلى: ابن حزم ج4 ص41

تَحْقِيقِ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى وُجُوبِ زَكَاةِ التِّجَارَةِ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ هَهُنَا: بَيَانُ كَيْفِيَّةِ النَّظَرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ. «(1)

الحديث الثالث: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ «الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ، وَالْبَيْتُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ.» (2)

[إحكام الأحكام]

[حَدِيثُ الْعَجْمَاءِ جُبَارٌ وَالْبَيْتُ جُبَارٌ]

الْجُبَارُ " الْهَذْرُ وَمَا لَا يُضْمَنُ وَ " الْعَجْمَاءُ " الْحَيَوَانُ الْبَهِيمُ، وَوَرَدَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ " جُرْحُ الْعَجْمَاءِ جُبَارٌ " وَالْحَدِيثُ يَقْتَضِي: أَنَّ جُرْحَ الْعَجْمَاءِ جُبَارٌ بِنَصِّهِ.

فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِذَلِكَ: جُنَايَاتُهَا عَلَى الْأَبْدَانِ وَالْأَمْوَالِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ: الْجِنَايَةُ عَلَى الْأَبْدَانِ فَقَطْ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى حَقِيقَةِ الْجُرْحِ، وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَلَمْ يَقُولُوا بِهِذَا الْعُمُومِ، أَمَّا جُنَايَاتُهَا عَلَى الْأَمْوَالِ: فَقَدْ فُصِّلَ فِي الْمَزَارِعِ

1) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1 ص 379

2) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم (1499) كتاب: "الزكاة"، باب: "في الركاك الخمس" ج 2 ص 130، (العجماء) البهيمه وسميت بذلك لأنها لا تتكلم، (جبار) أي جنائتها هدر ليس فيها ضمان. (المعدن جبار) لا زكاة فيما يستخرج منه. (الركاك) الكنوز المدفونه قبل الإسلام]

بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَأُوجِبَ عَلَى الْمَالِكِ ضَمَانَ مَا أَتْلَفْتُهُ بِاللَّيْلِ دُونَ النَّهَارِ، وَفِيهِ حَدِيثٌ عَنِ النَّبِيِّ يَقْتَضِي ذَلِكَ⁽¹⁾، وَأَمَّا جِنَايَاتُهَا عَلَى الْأَبْدَانِ: فَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهَا إِذَا كَانَ مَعَهَا الرَّكِبُ وَالسَّائِقُ وَالْقَائِدُ، وَفَصَّلُوا فِيهِ الْقَوْلَ، وَاخْتَلَفُوا فِي بَعْضِ الصُّوَرِ، فَلَمْ يَقُولُوا بِالْعُمُومِ فِي إِهْدَارِ جِنَايَاتِهَا، فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ جِنَايَتَهَا هَدْرٌ، إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ تَقْصِيرٍ مِنَ الْمَالِ، أَوْ مِمَّنْ هِيَ تَحْتَ يَدِهِ، وَيُنزَلُ الْحَدِيثُ عَلَى ذَلِكَ.⁽²⁾

[مَسَائِلٌ تَتَعَلَّقُ بِالرِّكَازِ]

وَأَمَّا الرِّكَازُ: فَالْمَعْرُوفُ فِيهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ: أَنَّهُ دَفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ، وَالْحَدِيثُ يَقْتَضِي أَنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ: الْخُمْسُ بِنَصِّهِ، وَفِي مَصْرِفِهِ وَجْهَانِ لِلشَّافِعِيَّةِ:

⁽¹⁾ أخرجه الإمام مالك في الموطأ "كتاب: الأفضية"، باب: "القضاء في الضواري" ج 4 ص 1082، الدار قطنية في سننه برقم (3320) كتاب: "الحدود والديات وغيره" ج 4 ص 193

⁽²⁾ قال ابن عبد البر في التمهيد: "ولا خلاف بينهم أن ما أفسدت المواشي وجنت نهارا من غير سبب آدمي أنه هدر من الزروع وغيرها إلا ما روى عن ملك وبعض أصحابه في الدابة الضارية المعتادة الفساد على ما سنذكره إن شاء الله تعالى في باب ابن شهاب عن حرام بن محيصة وأما السائق للدابة أو راكبها أو قائدها فإنهم عند جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين ضامنون لما جنت الدابة من أجلهم وبسببهم وقال داود وأهل الظاهر لا ضمان في جرح العجماء على أحد على أي حال كان برجل أو بمقدم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل جرحها جبارا ولم يخص حالا من حال قالوا فلا ضمان على أحد بسبب جنابة عجماء إلا أن يكون حملها على ذلك وأرسلها عليه فتكون حينئذ كالألة فيضمن جنابة نفسه وقصده إلى إفساد مال غيره والجنابة عليه قالوا وكذلك إذا تعدى في إرسالها أو ربطها في موضع لا يجب له ربطها فيه، وأما من لم يقصد إلى ذلك فلا يضمن [التمهيد لما في الموطأ من المعاني وأسانيد ج 7 ص 21]

أَحَدُهُمَا: إِلَى أَهْلِ الزَّكَاةِ⁽¹⁾، وَالثَّانِي: إِلَى أَهْلِ الْفِيءِ⁽²⁾، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُرْنِيِّ.

وَقَدْ تَكَلَّمَ الْفُقَهَاءُ فِي مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالرِّكَازِ يُمَكِّنُ أَنْ تُؤْخَذَ مِنْ الْحَدِيثِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الرِّكَازَ هَلْ يَخْتَصُّ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، أَوْ يَجْرِي فِي غَيْرِهِمَا؟⁽³⁾ وَالشَّافِعِيُّ فِيهِ قَوْلَانِ، وَقَدْ يَتَعَلَّقُ بِالْحَدِيثِ مَنْ يُجْرِيهِ فِي غَيْرِهِمَا مِنْ حَيْثُ الْعُمُومُ، وَجَدِيدُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهُ يَخْتَصُّ.

⁽¹⁾ وهو المذكورون في سورة التوبة قال تعالى " إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ " (سورة التوبة: 60) "

⁽²⁾ الفرق بين الفيء والغنيمة، أن الفيء: هو ما أخذه المسلمون من مال الكفار المحاربين من غير قتال، وأما ما أخذه منهم بالقوة والقتال فهو غنيمة، ولكل منهما حكمه وجهته التي يصرف فيها، فالفيء خاص برسول الله صلى الله عليه وسلم يصرفه كيف شاء وفيه يقول الله تعالى: " مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ " [الحشر: 7]، وأما الغنيمة: فإنها تخمس فأربعة أخماسها للمقاتلين والخمس الباقي لبيت مال المسلمين يصرف في مصالحهم العامة وفيها يقول الله تعالى: " وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ " [الأنفال: 41]

⁽³⁾ عند الحنفية فالمرکز بالمعنى واحد وهو شرعاً مال وجد تحت الأرض، سواء كان معدناً خلقياً، خلقه الله تعالى بدون أن يضعه أحد فيها. أو كان كنزاً دفنه الكفار؛ ولا يسمى ما

يخرج من المعدن والركاز زكاة على الحقيقة، لأنه لا يشترط فيهما ما يشترط في الزكاة وتنقسم المعادن إلى أقسام ثلاثة: ما ينطبع بالنار، ومائع وما ليس بمنطبع؛ ولا مانع، فالمنطبع ما كان كالذهب والفضة والنحاس والرصاص والحديد، والمائع ما كان كالقار - الزيت - والنفط - زيت البترول "الغاز" - ونحوهما؛ والذي ليس بمنطبع ولا مائع ما كان كالنورة والجواهر واليواقيت. فأما الذي ينطبع بالنار، فيجب فيه إخراج الخمس، ومصرفه مصرف خمس الغنيمة وما بقي بعد الخمس يكون للواجد إن وجد في أرض غير مملوكة لأحد، كالصحراء والجبل، وإنما يجب فيه الخمس إذا كان عليه علامة الجاهلية، أما إن كان من ضرب أهل الإسلام؛ فهو بمنزلة اللقطة، ولا يجب فيه الخمس، ولو اشتبه الضرب يجعل جاهلياً، أما إن وجده في أرض مملوكة، ففيه الخمس المذكور، والباقي للمالك، ومن وجد في داره معدناً أو ركازاً، فإنه لا يجب فيه الخمس؛ ويكون ملطاً لصاحب الدار، ولا فرق فيمن وجد الكنز والمعدن بين أن يكون رجلاً أو امرأة حراً أو عبداً، بالغاً أو صبيّاً أو ذمياً، وأما المائع: كالقار والنفط والملح؛ فلا شيء فيه أصلاً، ومثله ما ليس بمنطبع ولا مائع: كالنورة والجواهر ونحوهما، فإنه لا يجب فيهما شيء ويستثنى من المائع الزئبق، فإنه يجب فيه الخمس، ويلحق بالكنز ما يوجد تحت الأرض من سلاح وآلات وأثاث ونحو ذلك، فإنه يخمس على ما تقدم، ولا شيء فيما يستخرج من البحر: كالعنبر واللؤلؤ والمرجان والسّمك ونحو ذلك، إلا إذا أعده للتجارة" [ينظر: الهداية في شرح بداية المبتدي: المرغياني ج 1 ص 106]، الفقه على المذاهب الأربعة: أبو بكر الجزيري ج 1 ص 556

وذهب الإمام أحمد إلى: "إلى أنه كل ما خرج من الأرض مما يخلق فيها من غيرها، مما له قيمة، مثل الذهب، والفضة، والحديد، والنحاس، والرصاص، والياقوت، والزبرجد، والزمرد، ونحو ذلك. واحتجوا بعموم قوله - عليه السلام -: «وفي الركاز الخمس». ولأنه مال مظهر عليه من مال الكفار، فوجب فيه الخمس مع اختلاف أنواعه، كالغنيمة. [ينظر: المغني: ابن قدامة ج 3 ص 50]

الثَّانِيَّةُ: الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الرِّكَازِ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ النَّصَابُ، وَقَدْ اُخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ. (1)

الثَّالِثَةُ: يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْحَوْلُ فِي إِخْرَاجِ زَكَاةِ الرِّكَازِ، وَلَا خِلَافٍ فِيهِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، كَالْغَنِيمَةِ وَالْمُعَشَّرَاتِ، وَلَهُ فِي الْمَعْدِنِ اخْتِلَافٌ قَوْلٍ فِي اعْتِبَارِ الْحَوْلِ، وَالْفَرْقُ: أَنَّ الرِّكَازَ يَحْصُلُ جُمْلَةً، مِنْ غَيْرِ كَدٍّ وَلَا تَعَبٍ، وَالنَّمَاءُ فِيهِ مُتَكَامِلٌ، وَمَا تَكَامَلَ فِيهِ النَّمَاءُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ الْحَوْلُ، فَإِنَّ الْحَوْلَ مُدَّةٌ مَضْرُوبَةٌ لِتَحْصِيلِ النَّمَاءِ، وَقَائِدَةُ الْمَعْدِنِ تَحْصُلُ بِكَدٍّ وَتَعَبٍ شَيْئًا فَشَيْئًا، فَيُشَبَّهُ أَرْبَاحَ التِّجَارَةِ فَيُعْتَبَرُ فِيهَا الْحَوْلُ.

الرَّابِعَةُ: تَكَلَّمَ الْفُقَهَاءُ فِي الْأَرَاذِي الَّتِي يُوجَدُ فِيهَا الرِّكَازُ، وَجُعِلَ الْحُكْمُ مُخْتَلَفًا بِاخْتِلَافِهَا، وَمَنْ قَالَ مِنْهُمْ: بَأَنَّ فِي الرِّكَازِ الْخُمْسَ، إِمَّا مُطْلَقًا أَوْ فِي أَكْثَرِ الصُّوَرِ، فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْحَدِيثِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: أَنَّ الْأَرْضَ إِنْ كَانَتْ مَمْلُوكَةً لِمَالِكٍ مُحْتَرَمٍ، مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ، فَلَيْسَ بِرِّكَازٍ، فَإِنْ ادَّعَاهُ فَهُوَ لَهُ، وَإِنْ نَارَعَهُ مُنَارِعٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ لِنَفْسِهِ عُرِضَ عَلَى الْبَائِعِ،

والمالكية: على أنه لا تجب الزكاة إلا في معدن الذهب والفضة، ويكون مصرف هذا الخمس كالغنائم فيصرف في مصالح المسلمين العامة لا في مصارف الزكاة إن لم يحتج إخراجها إلى نفقة عظيمة أو عمل كبير. [ينظر: الذخيرة: القرافي ج 3 ص 59]

(1) اختلف قول الشَّافِعِيِّ فِي الرِّكَازِ هل يعتبر فيه النصاب أم لا؟ فقال في القديم: لا يعتبر، وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وقال في الجديد: يعتبر ذلك. [ينظر: المعاني البدعية في معرفة اختلاف أهل الشريعة: جمال الدين بن أبي بكر الحثيثي الصردفي الريمي، (المتوفى: 792هـ) تحقيق: سيد محمد مهني ج 1 ص 296]

ثُمَّ عَلَى بَائِعِ الْبَائِعِ، حَتَّى يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ إِلَى مَنْ عَمَرَ الْمَوْضِعَ، فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ فَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ: أَنَّهُ يُجْعَلُ لُقْطَةً، وَقِيلَ: لَيْسَ بِلُقْطَةٍ، وَلَكِنَّهُ مَالٌ ضَائِعٌ، يُسَلَّمُ إِلَى الْإِمَامِ، وَيَجْعَلُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَإِنْ وُجِدَ الرَّكَازُ فِي أَرْضٍ عَامِرَةٍ لِحَرْبٍ فَهُوَ كَسَائِرِ أَمْوَالِ الْحَرْبِ إِذَا حُصِلَتْ فِي أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ، وَإِذَا وُجِدَ فِي مَوَاتٍ دَارِ الْحَرْبِ فَهُوَ كَمَوَاتٍ دَارِ الْإِسْلَامِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، لِلْوَاجِدِ أَرْبَعَةٌ أَخْمَاسِهِ. (1)

كتاب الصوم

الحديث الأول:

- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ؟» (2)

إحكام الأحكام

[حَدِيثٌ إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا]

الْكَلَامُ عَلَيْهِ مِنْ وُجُوهٍ:

1) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 1 ص 381

(2) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم (1900) كتاب: "الصوم"، باب: "هل يقال رمضان أو شهر رمضان" ج 3 ص 25، مسلم برقم (1080) كتاب: "الصوم"، باب: "وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال" ج 2 ص 760

أَحَدَهَا: أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى تَعْلِيْقِ الْحُكْمِ بِالرُّؤْيِيَّةِ، وَلَا يُرَادُ بِذَلِكَ: رُؤْيِيَّةُ كُلِّ فَرْدٍ، بَلْ مُطْلَقُ الرُّؤْيِيَّةِ.

وَيُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى عَدَمِ تَعْلِيْقِ الْحُكْمِ بِالْحِسَابِ الَّذِي يَرَاهُ الْمُنَجِّمُونَ⁽¹⁾، وَعَنْ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ: أَنَّهُ رَأَى الْعَمَلَ بِهِ، وَرَكَنَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْبَغْدَادِيِّينَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، وَقَالَ بِهِ بَعْضُ أَكَابِرِ الشَّافِعِيَّةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى صَاحِبِ الْحِسَابِ، وَقَدْ أُسْتَشْنِعَ هَذَا، لِمَا حُكِيَ عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ قَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْتَهُ لَمْ يَقُلْهُ، وَالَّذِي أَقُولُ بِهِ: إِنَّ الْحِسَابَ لَا يَجُوزُ

(1) وقوله "فإن غمَّ عليكم" غم عليكم من قولك غممت الشيء إذا غطيته فهو مغموم، وقوله "فأقدروا له" ذكر فيه ثلاثة أقوال: الأول: معناه التقدير له بإكمال العدد ثلاثين، يقال قدرت الشيء أقدره قدرا بمعنى قدرته تقديرا ومنه قوله تعالى "فقدَرْنَا فَنِعَمَ الْقَادِرُونَ" [المرسلات: 23]، وقال العيني: وهو مذهب جمهور فقهاء الأمصار بالحجاز والعراق والشام والمغرب، منهم مالك والشافعي والأوزاعي والثوري وأبوحنيفة وأصحابه وعامة أهل الحديث إلا أحمد الثاني إن معناه ضيقوا له وقدروه تحت السحاب. قال ابن قدامة: (ج3 ص90) معنى قوله أقدروا له أي ضيقوا له العدد من قوله تعالى: "وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ" [الطلاق: 7] أي ضيق عليه وقوله ويبسط الرزق لمن يشاء ويقدر. والتضييق له أن يجعل شعبان تسعة وعشرين يوماً. وقد فسره ابن عمر بفعله (يعني لأنه كان يصوم ذلك اليوم). واختار هذا التفسير أكثر الحنابلة وغيرهم ممن يجوز الصوم يوم ليلة الغيم عن رمضان كما في المغنى (ج3 ص89)، والثالث: كان بعض أهل العلم يذهب في ذلك غير هذا المذهب ويتأوله على التقدير له بحساب سير القمر في المنازل قاله أبو العباس بن سريج من الشافعية ومطرف بن عبد الله من التابعين وابن قتيبة. قال ابن عبد البر: لا يصح عن مطرف والقول الأول أشبه ألا تراه يقول في رواية أخرى فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين يوماً. [ينظر: معالم السنن: الخطاب البستي ج2 ص94، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ج6 ص430]

أَنْ يُعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي الصَّوْمِ، لِمُفَارَقَةِ الْقَمَرِ لِلشَّمْسِ، عَلَى مَا يَرَاهُ الْمُجَمُّونَ، مِنْ تَقَدُّمِ الشَّهْرِ بِالحِسَابِ عَلَى الشَّهْرِ بِالرُّؤْيَةِ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، فَإِنَّ ذَلِكَ إِحْدَاثٌ لِسَبَبٍ لَمْ يُشْرَعْهُ اللهُ تَعَالَى، وَأَمَّا إِذَا دَلَّ الحِسَابُ عَلَى أَنَّ الهَلَالَ قَدْ طَلَعَ مِنَ الأفْقِ عَلَى وَجْهِ يُرَى، لَوْلَا وُجُودُ المَانِعِ - كَالغَيْمِ مِثْلًا فَهَذَا يَفْتَضِي الوُجُوبَ، لَوْجُودِ السَّبَبِ الشَّرْعِيِّ، وَلَيْسَ حَقِيقَةُ الرُّؤْيَةِ بِشَرْطٍ مِنَ اللُّزُومِ؛ لِأَنَّ الإِتِّفَاقَ عَلَى أَنَّ المَحْبُوسَ فِي المَطْمُورَةِ إِذَا عُلِمَ بِإِكْمَالِ العِدَّةِ، أَوْ بِالإِجْتِهَادِ بِالأَمَارَاتِ: أَنَّ اليَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ، وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ وَإِنْ لَمْ يَرَ الهَلَالَ، وَلَا أَخْبَرَهُ مَنْ رَأَاهُ.

الثَّانِي: يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ الصَّوْمِ عَلَى المُنْفَرِدِ بِرُؤْيَةِ هَلَالِ رَمَضَانَ، وَعَلَى الإِفْطَارِ عَلَى المُنْفَرِدِ بِرُؤْيَةِ هَلَالِ شَوَّالٍ، وَلَقَدْ أَبْعَدَ مَنْ قَالَ: بِأَنَّهُ لَا يُفْطِرُ إِذَا انْفَرَدَ بِرُؤْيَةِ هَلَالِ شَوَّالٍ، وَلَكِنْ قَالُوا: يُفْطِرُ سِرًّا.

الثَّلَاثُ: اِخْتَلَفُوا فِي أَنَّ حُكْمَ الرُّؤْيَةِ بِبَلَدٍ: هَلْ يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهَا مِمَّا لَمْ يُرَ فِيهِ؟ ، وَقَدْ يَسْتَدِلُّ بِهَذَا الحَدِيثِ مَنْ قَالَ بِعَدَمِ تَعَدِّي الحُكْمِ إِلَى البَلَدِ الأُخَرَ، كَمَا إِذَا فَرَضْنَا: أَنَّهُ رُئِيَ الهَلَالَ بِبَلَدٍ فِي لَيْلَةٍ، وَلَمْ يُرَ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ بِأُخَرَ، فَتَكَمَّلَتْ ثَلَاثُونَ يَوْمًا بِالرُّؤْيَةِ الأُولَى، وَلَمْ يُرَ فِي البَلَدِ الأُخَرَ: هَلْ يُفْطِرُونَ أَمْ لَا فَمَنْ قَالَ بِتَعَدِّي الحُكْمِ، قَالَ بِالإِفْطَارِ، وَقَدْ وَقَعَتْ المَسْأَلَةُ فِي زَمَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَالَ «لَا نَزَلَ نَصُومٌ حَتَّى نُحْمَلَ ثَلَاثِينَ، أَوْ نَرَاهُ، وَقَالَ هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -» وَيُمْكِنُ أَنَّهُ أَرَادَ

بِذَلِكَ هَذَا الْحَدِيثِ الْعَامِّ، لَا حَدِيثًا خَاصًّا بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ عِنْدِي،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الرَّابِعُ: أُسْتَدِلَّ لِمَنْ قَالَ بِالْعَمَلِ بِالْحِسَابِ فِي الصَّوْمِ بِقَوْلِهِ " فَاقْدُرُوا لَهُ " فَإِنَّهُ أَمْرٌ يَقْتَضِي التَّقْدِيرَ، وَتَأْوَلَهُ غَيْرُهُمْ بِأَنَّ الْمُرَادَ: إِكْمَالَ الْعِدَّةِ ثَلَاثِينَ، وَيُحْمَلُ قَوْلُهُ " فَاقْدُرُوا لَهُ " عَلَى هَذَا الْمَعْنَى - أَعْنِي إِكْمَالَ الْعِدَّةِ ثَلَاثِينَ - مَا جَاءَ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى مُبَيَّنًّا فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ " وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - " غَمَّ عَلَيْكُمْ " اسْتَتَرَ أَمْرُ الْهَلَالِ وَغَمَّ أَمْرُهُ، وَقَدْ وَرَدَتْ فِيهِ رَوَايَاتٌ عَلَى غَيْرِ هَذِهِ الصِّيغَةِ. (1)

الحديث الثاني:

- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكََةً» (2).

[حَدِيثٌ تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكََةً]

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ السَّحُورِ لِلصَّائِمِ، وَتَعْلِيلُ ذَلِكَ بِأَنَّ فِيهِ بَرَكََةً، وَهَذِهِ الْبَرَكََةُ: يَجُوزُ أَنْ تَعُودَ إِلَى الْأُمُورِ الْأُخْرَوِيَّةِ، فَإِنَّ إِقَامَةَ السُّنَّةِ تُوجِبُ الْأَجْرَ وَزِيَادَتَهُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَعُودَ إِلَى الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ، لِقُوَّةِ الْبَدَنِ عَلَى

(1) إحكام الأحكام ج 2 ص 9

(2) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم (1923) كتاب: "الصوم"، باب: "بركة السحور من غير إيجاب" ج 3 ص 29، مسلم برقم (1095) كتاب: "الصيام"، باب: "فضل السحور وتأكيده استحبابه" ج 2

الصَّوْمُ، وَتَيْسِيرِهِ مِنْ غَيْرِ إِجْحَافٍ بِهِ، وَ " السَّحُورُ " بِفَتْحِ السِّينِ: مَا يُتَسَحَّرُ بِهِ وَبِضَمِّهَا الْفِعْلُ هَذَا هُوَ الْأَشْهُرُ.
وَ " الْبَرَكَةُ " مُحْتَمَلَةٌ لِأَنَّ تَضَافَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْفِعْلِ وَالْمُتَسَحِّرِ بِهِ مَعًا.

وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ حَمَلِ اللَّفْظِ الْوَاحِدِ عَلَى مَعْنَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ؛ بَلْ مِنْ بَابِ اسْتِعْمَالِ الْمَجَازِ فِي لَفْظِ " فِي " وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: فَإِنَّ فِي السَّحُورِ -بِفَتْحِ السِّينِ - وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَفِي السَّحُورِ بِضَمِّهَا، وَمِمَّا عُلِّلَ بِهِ اسْتِحْبَابُ السَّحُورِ: الْمُخَالَفَةُ لِأَهْلِ الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ عِنْدَهُمُ السَّحُورُ، وَهَذَا أَحَدُ أَوْجُوهِ الْمُفْتَضِيَةِ لِلزِّيَادَةِ فِي الْأُمُورِ الْأُخْرَوِيَّةِ.(1)

(1) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ج 2 ص 10

الحديث الثالث:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ، فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ. فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»⁽¹⁾.

إحكام الأحكام

اختلف الفقهاء في أكل الناسي للصوم، هل يُوجبُ الفساد أم لا؟ فذهب أبو حنيفة والشافعي: إلى أنه لا يُوجبُ، وذهب مالك⁽²⁾ إلى إيجاب القضاء،

(1) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه برقم (1155) كتاب: "الجماع"، باب: "أكل الصائم وشربه وجماعه لا يفطر" ج 2 ص 809، أحمد في مسنده برقم (9489) مسند: "أبي هريرة" ج 15 ص 296
(2) قال القرافي في معنى قوله -صلى الله عليه وسلم- "من نسي وهو صائم فأكل وشرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه"، فظاهر تخصيص ذلك بالله تعالى يقتضي أن العمد لا مدخل لله فيه وهذا يقتضي نفي الإثم لا نفي القضاء [الذخيرة:القرافي ج 2 ص 521]

وَهُوَ الْقِيَاسُ، فَإِنَّ الصَّوْمَ قَدْ فَاتَ رُكْنُهُ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْمَأْمُورَاتِ، وَالْقَاعِدَةُ تَقْتَضِي: أَنَّ النِّسْيَانَ لَا يُؤَثِّرُ فِي طَلَبِ الْمَأْمُورَاتِ، وَعُمْدَةٌ مَنْ لَمْ يُوجِبِ الْقَضَاءُ: هَذَا الْحَدِيثُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ، أَوْ مَا يُقَارِبُهُ، فَإِنَّهُ أَمْرٌ بِالْإِتْمَامِ. وَسُمِّيَ الَّذِي يُتَمُّ " صَوْمًا " وَظَاهِرُهُ: حَمَلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَإِذَا كَانَ صَوْمًا وَقَعَ مُجْرِيًا، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ: عَدَمُ وُجُوبِ الْقَضَاءِ، وَالْمُخَالَفُ حَمَلَهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: إِتْمَامُ صُورَةِ الصَّوْمِ، وَهُوَ مُتَقَقٌّ عَلَيْهِ، وَيُجَابُ بِمَا ذَكَرْتَاهُ مِنْ حَمَلِ الصَّوْمِ عَلَى الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَإِذَا دَارَ اللَّفْظُ بَيْنَ حَمَلِهِ عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ. كَانَ حَمَلُهُ عَلَى الشَّرْعِيَّةِ أَوْلَى، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَمَّ دَلِيلٌ خَارِجٌ يُقَوِّي بِهِ هَذَا التَّأْوِيلَ الْمَرْجُوحَ فَيُعْمَلُ بِهِ، وَقَوْلُهُ «فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ» يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى صِحَّةِ الصَّوْمِ، فَإِنَّ فِيهِ إِشْعَارًا بِأَنَّ الْفِعْلَ الصَّادِرَ مِنْهُ مَسْلُوبٌ الْإِضَافَةَ إِلَيْهِ، وَالْحُكْمُ بِالْفِطْرِ يَلْزَمُهُ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ، وَالَّذِينَ قَالُوا بِالْإِفْطَارِ حَمَلُوا ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الْإِخْبَارُ بِرَفْعِ الْإِثْمِ عَنْهُ، وَعَدَمِ الْمَوْحَاذَةِ بِهِ، وَتَغْلِيْقُ الْحُكْمِ بِالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ لَا يَقْتَضِي مِنْ حَيْثُ هُوَ مُخَالَفَةٌ فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ تَغْلِيْقُ الْحُكْمِ بِاللَّقْبِ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِهِ عَمَّا عَدَاهُ، أَوْ؛ لِأَنَّهُ تَغْلِيْقُ الْحُكْمِ بِالْغَالِبِ، فَإِنَّ نِسْيَانَ الْجَمَاعِ نَادِرٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ، وَالتَّخْصِيصُ بِالْغَالِبِ لَا يَقْتَضِي مَفْهُومًا.

وَقَدْ اِخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي جَمَاعِ النَّاسِي، هَلْ يُوجِبُ الْفَسَادَ عَلَى قَوْلِنَا: إِنْ أَكَلَ النَّاسِي لَا يُوجِبُهُ؟ وَاخْتَلَفَ أَيْضًا الْقَائِلُونَ بِالْفَسَادِ⁽¹⁾: هَلْ يُوجِبُ الْكِفَارَةَ؟ مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ أَكَلَ النَّاسِي لَا يُوجِبُهَا، وَمَدَارُ الْكُلِّ عَلَى قُصُورِ حَالَةِ الْمُجَامِعِ نَاسِيًّا عَنْ حَالَةِ الْأَكْلِ نَاسِيًّا، فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعُدْرِ وَالنِّسْيَانِ، وَمَنْ أَرَادَ الْحَاقَ الْجَمَاعِ بِالْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ، فَإِنَّمَا طَرِيقُهُ الْقِيَاسُ، وَالْقِيَاسُ مَعَ الْفَارِقِ مُتَعَدِّرٌ، إِلَّا إِذَا بَيَّنَّ الْقَائِسُ أَنَّ الْوَصْفَ الْفَارِقَ مُلغَى.⁽²⁾

⁽¹⁾ ذهب المالكية إلى أنه من أكل أو شرب أو جامع ناسياً أو مجتهداً متأولاً في نهار رمضان فليس عليه إلا القضاء وكذلك كل صوم واجب وإن كان متطوعاً فلا شيء عليه. [ينظر: المدونة ج: 1 ص 277، الكافي في فقه أهل المدينة: ابن عبد البر ج 1 ص 341]

(2) واختلفوا فيما إذا جامع ناسياً في نهار رمضان، فقال الثوري وأصحاب الرأي والشافعي وإسحاق: مثل قولهم فيمن أكل أو شرب ناسياً، وإليه ذهب الحسن ومجاهد، واستدل لهم بأن الحديث وإن ورد في الأكل والشرب؛ لكنه معلول بمعنى يوجد في الكل أي الأكل والشرب والجماع، وهو أنه فعل مضاف إلى الله تعالى على طريق التمحيض بقوله: فإنما أطعمه الله وسقاه قطع إضافته عن العبد بوقوعه فيه من غير قصده واختياره. وهذا المعنى يوجد في الكل، والعلة إذا كانت منصوفاً عليها كان الحكم منصوفاً عليه، ويتعمم الحكم بعموم العلة، وكذا معنى الحرج يوجد في الكل. واستدل لهم أيضاً بما تقدم في رواية ابن خزيمة وغيره من قوله "من أفطر في شهر رمضان" لأن الفطر أعم من أن يكون بأكل أو شرب أو جماع، وإنما خص الأكل والشرب بالذكر في الطريق الأخرى لكونهما أغلب وقوعاً ولعدم الاستغناء عنهما غالباً. [ينظر: مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: المباركفوري ج 6 ص 495]

الحديث الرابع:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ «بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتُ. قَالَ: مَا أَهْلَكَ؟ قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي، وَأَنَا صَائِمٌ - وَفِي رِوَايَةٍ: أَصَبْتُ أَهْلِي فِي رَمَضَانَ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَمَكَتِ النَّبِيَّةُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَبَيْنَمَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ أُتِيَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ - وَالْعَرَقُ: الْمِكْتَلُ - قَالَ: أَيْنَ السَّائِلُ؟ قَالَ: أَنَا. قَالَ: خُذْ هَذَا، فَتَصَدَّقْ بِهِ. فَقَالَ الرَّجُلُ: عَلَى أَفْقَرِ مَنِّي: يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَوَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا - يُرِيدُ الْحَرَّتَيْنِ - أَهْلُ بَيْتِ

أَفْقَرَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي. فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَتَّى
بَدَتْ أَنْيَابُهُ. ثُمَّ قَالَ: أَطْعِمُهُ أَهْلَكَ». (١)

[إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ]

" الْحَرَّةُ " أَرْضٌ تَرْكَبُهَا حِجَارَةٌ سُودٌ.

يَتَعَلَّقُ بِالْحَدِيثِ مَسَائِلٌ.

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: أُسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ مَنْ ارْتَكَبَ مَعْصِيَةً لَا حَدَّ فِيهَا وَجَاءَ
مُسْتَفْتِيًا: أَنَّهُ لَا يُعَاقَبُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ لَمْ يُعَاقِبْهُ، مَعَ اعْتِرَافِهِ بِالْمَعْصِيَةِ، وَمِنْ
جِهَةِ الْمَعْنَى: أَنَّ مَجِيئَهُ مُسْتَفْتِيًا يَقْتَضِي النَّدَمَ وَالتَّوْبَةَ، وَالتَّعْزِيرُ.....،
وَلِأَنَّ مُعَاقَبَةَ الْمُسْتَفْتِي تَكُونُ سَبَبًا لِتَرْكِ الْإِسْتِفْتَاءِ مِنَ النَّاسِ عِنْدَ وُقُوعِهِمْ
فِي مِثْلِ ذَلِكَ، وَهَذِهِ مَفْسَدَةٌ عَظِيمَةٌ يَجِبُ دَفْعُهَا.

[مَسْأَلَةُ إِجَابِ الْكُفَّارَةِ بِإِطَارِ الْمُجَامِعِ عَامِدًا فِي رَمَضَانَ]

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: جُمُهُورُ الْأُمَّةِ عَلَى إِجَابِ الْكُفَّارَةِ بِإِطَارِ الْمُجَامِعِ عَامِدًا،
وَنُقِلَ عَنِ بَعْضِ النَّاسِ: أَنَّهَا لَا تَجِبُ، وَهُوَ شَاذٌّ جِدًّا، وَتَقْرِيرُهُ - عَلَى
شُدُودِهِ - أَنْ يُقَالَ: لَوْ وَجِبَتْ الْكُفَّارَةُ بِالْجَمَاعِ، لِمَا سَقَطَتْ عِنْدَ مُقَارَنَةِ
الْإِعْسَارِ لَهُ، لَكِنْ سَقَطَتْ، فَلَا تَجِبُ، أَمَّا بَيَانُ الْمُلَازِمَةِ: فَلِأَنَّ الْقِيَاسَ
وَالْأَصْلَ: أَنَّ سَبَبَ وُجُوبِ الْمَالِ إِذَا وُجِدَ لَمْ يَسْقُطْ بِالْإِعْسَارِ. فَإِنَّ الْأَسْبَابَ

(1) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (1936) كتاب: "الصوم"، باب: "إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء" ج 3 ص 32، مسلم برقم (1111) كتاب: "الصيام" باب: "تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان" ج 2 ص 781

تَعْمَلُ إِلَّا مَعَ مَا يُعَارِضُهَا مِمَّا هُوَ أَقْوَى مِنْهَا. وَالْإِعْسَارُ إِنَّمَا يُعَارِضُ
وُجُوبَ الْإِخْرَاجِ فِي الْحَالِ؛ لِاسْتِحَالَتِهِ، أَوْ مَشَقَّتِهِ فَيُقَدِّمُ عَلَى السَّبَبِ فِي
وُجُوبِ الْإِخْرَاجِ فِي الْحَالِ. أَمَّا تَرْتُّبُهُ فِي الذِّمَّةِ إِلَى وَقْتِ الْقُدْرَةِ: فَلَا
يُعَارِضُهُ الْإِعْسَارُ فِي وَقْتِ السَّبَبِ، فَالْقَوْلُ بِرَفْعِ مُقْتَضَى السَّبَبِ مِنْ غَيْرِ
مُعَارِضٍ: غَيْرُ سَائِعٍ، وَأَمَّا أَنَّهَا سَقَطَتْ بِمُقَارَنَةِ الْإِعْسَارِ: فَلِأَنَّهَا لَمْ تُؤَدَّ،
وَلَا أَعْلَمَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهَا مُرْتَبَةٌ فِي الذِّمَّةِ، وَلَوْ تَرْتَّبَتْ
لَأَعْلَمَهُ.

وَجَوَابُ هَذَا: إِذَا بِيَمْنَعِ الْمُلَازِمَةِ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَرَى أَنَّهَا تَسْقُطُ بِمُقَارَنَةِ
الْإِعْسَارِ، وَيُجِيبُ عَنِ الدَّلِيلِ الْمَذْكُورِ، وَإِنَّمَا بَانَ يُسَلِّمُ بِالْمُلَازِمَةِ، وَيَمْنَعُ
كَوْنَ الْكُفَّارَةِ لَمْ تُؤَدَّ وَيُعْتَدَّرُ عَنِ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - " كُلُّهُ وَأَطْعِمُهُ أَهْلَكَ
" وَإِنَّمَا أَنْ يُقَالَ: بِأَنَّهَا لَمْ تُؤَدَّ، وَيُعْتَدَّرُ عَنِ السُّكُوتِ عَنِ بَيَانِ ذَلِكَ. وَسَيَأْتِي
تَفْصِيلُ هَذِهِ الْإِعْتِدَارَاتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: اخْتَلَفُوا فِي جَمَاعِ النَّاسِي، هَلْ يُقْتَضِي الْكُفَّارَةُ؟ وَلِأَصْحَابِ
مَالِكٍ قَوْلَانِ، وَيَحْتَجُّ مَنْ يُوجِبُهَا بِأَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
أَوْجَبَهَا عِنْدَ السُّؤَالِ مِنْ غَيْرِ اسْتِفْصَالٍ بَيْنَ كَوْنِ الْجَمَاعِ عَلَى وَجْهِ الْعَمْدِ
أَوْ النِّسْيَانِ، وَالْحُكْمُ مِنَ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا وَرَدَ عَقِيبَ
ذِكْرِ وَاقِعَةٍ مُحْتَمَلَةٍ لِأَحْوَالٍ مُخْتَلِفَةٍ الْحُكْمِ، مِنْ غَيْرِ اسْتِفْصَالٍ: يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةً
الْعُمُومِ. وَجَوَابُهُ: أَنَّ حَالَةَ النَّسْيَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجَمَاعِ، وَمُحَاوَلَةِ مُقَدِّمَاتِهِ،
وَطَوِيلِ زَمَانِهِ، وَعَدَمِ اعْتِبَارِهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ: مِمَّا يَبْعُدُ جَرَيَانُهُ فِي حَالَةِ

النِّسْيَانِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْإِسْتِفْصَالِ بِنَاءً عَلَى الظَّاهِرِ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ قَالَ
الأَعْرَابِيُّ " هَلَكْتُ " فَاتَّهَ يُشْعِرُ بِتَعَمُّدِهِ ظَاهِرًا، وَمَعْرِفَتِهِ بِالتَّخْرِيمِ.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَرِيَانِ الْخِصَالِ الثَّلَاثِ فِي كَفَّارَةِ
الْجِمَاعِ. أَعْنِي: الْعِتْقَ، وَالصَّوْمَ، وَالْإِطْعَامَ، وَقَدْ وَقَعَ فِي كِتَابِ الْمُدَوَّنَةِ مِنْ
قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ " وَلَا يَعْرِفُ مَالِكٌ غَيْرَ الْإِطْعَامِ " فَإِنْ أُخِذَ عَلَى ظَاهِرِهِ -
مِنْ عَدَمِ جَرِيَانِ الْعِتْقِ وَالصَّوْمِ فِي كَفَّارَةِ الْمُفْطِرِ - فَهِيَ مُعْضَلَةٌ زَبَاءٌ ذَاتُ
وَبَرٍّ. لَا يُهْتَدَى إِلَى تَوْجِيهِمَا، مَعَ مُخَالَفَةِ الْحَدِيثِ، غَيْرَ أَنَّ بَعْضَ
الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ حَمَلَ هَذَا اللَّفْظَ وَتَأَوَّلَهُ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ فِي تَقْدِيمِ
الْإِطْعَامِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْخِصَالِ.

وَذَكَرُوا وَجُوهًا فِي تَرْجِيحِ الطَّعَامِ عَلَى غَيْرِهِ:

مِنْهَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ ذَكَرَهُ فِي الْقُرْآنِ رُحْصَةً لِلْقَادِرِ، وَنَسَخَ هَذَا الْحُكْمَ لَا
يَلْزَمُ مِنْهُ نَسْخُ الْفِضِيلَةِ بِالذِّكْرِ وَالتَّعْيِينِ لِلْإِطْعَامِ؛ لِاخْتِيَارِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ فِي
حَقِّ الْمُفْطِرِ.

وَمِنْهَا: بَقَاءُ حُكْمِهِ فِي حَقِّ الْمُفْطِرِ لِلْعُذْرِ، كَالكَبْرِ وَالْحَمْلِ وَالْإِرْضَاعِ.
وَمِنْهَا: جَرِيَانُ حُكْمِهِ فِي حَقِّ مَنْ أَخَّرَ قِضَاءَ رَمَضَانَ، حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ
ثَانٍ.

وَمِنْهَا: مُنَاسَبَةُ إِجَابِ الْإِطْعَامِ لِجَبْرِ فَوَاتِ الصَّوْمِ الَّذِي هُوَ إِمْسَاكٌ عَنِ
الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، وَهَذِهِ الْوُجُوهُ لَا تُقَاوِمُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ مِنَ الْبُدْءَةِ
بِالْعِتْقِ، ثُمَّ بِالصَّوْمِ، ثُمَّ بِالْإِطْعَامِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْبُدْءَةَ إِنْ لَمْ تَقْتَضِ وَجُوبَ

التَّرتِيبِ فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ تَقْتَضِيَ اسْتِحْبَابَهُ، وَقَدْ وَافَقَ بَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ عَلَى اسْتِحْبَابِ التَّرتِيبِ عَلَى مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: إِنَّ الْكَفَّارَةَ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَوْقَاتِ؛ ففِي وَقْتِ الشَّدَائِدِ تَكُونُ بِالْإِطْعَامِ. وَبَعْضُهُمْ فَرَّقَ بَيْنَ الْإِطْعَامِ بِالْجَمَاعِ، وَالْإِطْعَامِ بغيرِهِ، وَجَعَلَ الْإِطْعَامَ بغيرِهِ: يُكْفَرُ بِالْإِطْعَامِ لَا غَيْرُ، وَهَذَا أَقْرَبُ فِي مُخَالَفَةِ النَّصِّ مِنَ الْأَوَّلِ.

[مَسْأَلَةٌ: خِصَالِ كَفَّارَةِ الصِّيَامِ هَلْ هِيَ عَلَى التَّرتِيبِ أَوْ عَلَى التَّخْيِيرِ]

الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: إِذَا ثَبَتَ جَرِيَانُ الْخِصَالِ الثَّلَاثَةِ - أَعْنِي الْعِتْقَ وَالصِّيَامَ وَالْإِطْعَامَ فِي هَذِهِ الْكَفَّارَةِ - فَهَلْ هِيَ عَلَى التَّرتِيبِ، أَوْ عَلَى التَّخْيِيرِ؟ اختلفوا فِيهِ فَمَذْهَبُ مَالِكٍ: أَنَّهَا عَلَى التَّخْيِيرِ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهَا عَلَى التَّرتِيبِ، وَهُوَ مَذْهَبُ بَعْضِ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَاسْتُدِلَّ عَلَى التَّرتِيبِ فِي الْوُجُوبِ بِالتَّرتِيبِ فِي السُّؤَالِ، وَقَوْلُهُ أَوَّلًا " هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُعْتَقُهَا؟ " ثُمَّ رَتَّبَ الصَّوْمَ بَعْدَ الْعِتْقِ، ثُمَّ الْإِطْعَامَ بَعْدَ الصَّوْمِ⁽¹⁾، وَنَارَعَ

(1) وقال مالك: هي على التخيير، وروى عنه ابن القاسم مع ذلك أنه يستحب الإطعام أكثر من العتق ومن الصيام، وسبب اختلافهم في وجوب الترتيب تعارض ظواهر الآثار في ذلك والأقيسة، وذلك أن ظاهر حديث الأعرابي المتقدم يوجب أنها على الترتيب إذ سأله النبي - عليه الصلاة والسلام - عن الاستطاعة عليها مرتباً. وظاهر ما رواه مالك من: «أن رجلاً أفطر في رمضان فأمره رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يعتق رقبة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكيناً» أنها على التخيير، إذ (أو) إنما يقتضي في لسان العرب

القاضي عياض في ظهور دلالة الترتيب في السؤال على ذلك، وقال: إنَّ
 مثل هذا السؤال قد يُستعمل فيما هو على التخيير، هذا أو معناه وجعله
 يدلُّ على الأولوية مع التخيير، ومما يقوي هذا الذي ذكره القاضي: ما
 جاء في حديث كعب بن عجرة من قول النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
 «أَتَجِدُ شَاةً؟ فَقَالَ: لَا، قَالَ: فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ»⁽¹⁾ وَلَا
 تَرْتِيبَ بَيْنَ الشَّاةِ وَالصَّوْمِ وَالْإِطْعَامِ، وَالتَّخْيِيرُ فِي الْفِدْيَةِ ثَابِتٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ.
[مَسْأَلَةٌ إِعْتَاقِ الرَّقَبَةِ الْكَافِرَةِ فِي الْكُفَّارَةِ]

التخيير، وإن كان ذلك من لفظ الراوي صاحب، إذ كانوا أقعد بمفهوم الأحوال ودلالات
 الأقوال. [بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ابن رشد ج2 ص67]

(1) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه برقم (1201) كتاب: "الحج" باب: "جواز حلق الرأس للمحرم
 إذا كان به أذى" ج2 ص861، ابن ماجة في سننه برقم (3079) باب: "فدية المحصر" وقال
 الألباني: "صحيح" ج2 ص1028، والرواية في صحيح مسلم بسنده عن عبد الله بن معقل، قال:
 قعدت إلى كعب - رضي الله عنه - وهو في المسجد، فسألته عن هذه الآية: "فَدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ
 أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ" [البقرة: 196]؟ فقال كعب - رضي الله عنه -:-: نزلت في، كان بي أذى من
 رأسي، فحملت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل يتناثر على وجهي، فقال: «ما كنت
 أرى أن الجهد بلغ منك ما أرى أتجد شاة؟» فقلت: لا، فنزلت هذه الآية: فدية من صيام أو
 صدقة أو نسك، قال: «صوم ثلاثة أيام، أو إطعام ستة مساكين نصف صاع، طعاما لكل
 مسكين»، قال: فنزلت في خاصة، وهي لكم عامة

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: قَوْلُهُ " هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا؟ " يَسْتَدِلُّ بِهِ مَنْ يُجِيزُ
إِعْتَاقَ الرَّقَبَةِ الْكَافِرَةِ فِي الْكَفَّارَةِ، لِأَجْلِ الْإِطْلَاقِ. وَمَنْ يَشْتَرِطُ الْإِيمَانَ: يُقَيِّدُ
الْإِطْلَاقَ هَهُنَا بِالنَّقِيدِ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ، وَهُوَ يَنْبِي عَلَى أَنَّ السَّبَبَ إِذَا
اِخْتَلَفَ وَاتَّحَدَ الْحُكْمُ، هَلْ يُقَيِّدُ الْمُطْلَقُ أَمْ لَا؟ وَإِذَا قُيِّدَ، فَهَلْ هُوَ بِالْقِيَاسِ أَمْ
لَا؟ وَالْمَسْأَلَةُ مَشْهُورَةٌ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ، وَالْأَقْرَبُ: أَنَّهُ إِنْ قُيِّدَ فَبِالْقِيَاسِ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[مَسْأَلَةُ الْإِنْتِقَالِ مِنَ الصَّوْمِ إِلَى الْإِطْعَامِ فِي كَفَّارَةِ الْجَمَاعِ فِي رَمَضَانَ]
الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: قَوْلُهُ " فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟ قَالَ:
لَا " لَا إِشْكَالَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ عَلَى الْإِنْتِقَالِ مِنَ الصَّوْمِ إِلَى الْإِطْعَامِ؛ لِأَنَّ
الْأَعْرَابِيَّ نَفَى الْإِسْتِطَاعَةَ، وَعِنْدَ عَدَمِ الْإِسْتِطَاعَةِ يُنْتَقَلُ إِلَى الصَّوْمِ؛ لَكِنْ
فِي بَعْضِ الرَّوَايَاتِ أَنَّهُ قَالَ " وَهَلْ أَنْتَيْتُ إِلَّا مِنَ الصَّوْمِ؟ " فَأَقْتَضَى ذَلِكَ
عَدَمَ اسْتِطَاعَتِهِ، بِسَبَبِ شِدَّةِ الشَّبَقِ وَعَدَمِ الصَّبْرِ فِي الصَّوْمِ عَنِ الْوَقَاعِ:
فَنَشَأَ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ نَظْرٌ فِي أَنَّ هَذَا: هَلْ يَكُونُ عُدْرًا مُرَحِّصًا فِي
الْإِنْتِقَالِ إِلَى الْإِطْعَامِ فِي حَقِّ مَنْ هُوَ كَذَلِكَ، أَعْنِي شَدِيدَ الشَّبَقِ؟ قَالَ بِذَلِكَ
بَعْضُهُمْ.

[مَسْأَلَةُ إِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا فِي كَفَّارَةِ الْجَمَاعِ فِي رَمَضَانَ]

الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: قَوْلُهُ " فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟ " يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ إِطْعَامِ هَذَا الْعَدَدِ، وَمَنْ قَالَ بِأَنَّ الْوَاجِبَ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا، فَهَذَا الْحَدِيثُ يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَضَافَ " الْإِطْعَامَ " الَّذِي هُوَ مَصْدَرٌ " أَطْعَمَ " إِلَى سِتِّينَ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مَوْجُودًا فِي حَقِّ مَنْ أَطْعَمَ عِشْرِينَ مِسْكِينًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. الثَّانِي: أَنَّ الْقَوْلَ بِإِجْرَاءِ ذَلِكَ عَمَلٌ بِعِلَّةٍ مُسْتَنْبَطَةٍ تَعُودُ عَلَى ظَاهِرِ النَّصِّ بِالْإِبْطَالِ، وَقَدْ عُرِفَ مَا فِي ذَلِكَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ.

[مَسْأَلَةُ الْعَرَقِ مَعْنَاهُ وَمَقْدَارُهُ]

الْمَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ: " الْعَرَقُ " بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَالرَّاءِ مَعًا: الْمِكْتَلُ مِنَ الْخُوصِ، وَاحِدُهُ " عَرَقَةٌ " وَهِيَ ضَفِيرَةٌ تُجْمَعُ إِلَى غَيْرِهَا، فَيَكُونُ مِكْتَلًا، وَقَدْ رُوِيَ " عَرَقٌ " بِاسْكَانِ الرَّاءِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْعَرَقَ يَسَعُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا فَأَخَذَ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ إِطْعَامَ كُلِّ مِسْكِينٍ مُدًّا؛ لِأَنَّ الصَّاعَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ، وَقَدْ صُرِفَتْ هَذِهِ الْخَمْسَةُ عَشَرَ صَاعًا إِلَى سِتِّينَ مُدًّا. وَقِسْمَةُ خَمْسَةَ عَشَرَ إِلَى سِتِّينَ بِرُبْعٍ. فَلِكُلِّ مِسْكِينٍ رُبْعُ صَاعٍ، وَهُوَ مُدٌّ.

[مَسْأَلَةُ حِكْمَةِ ضَحِكِ النَّبِيِّ مِنْ جَامِعٍ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ]

الْمَسْأَلَةُ الْعَاشِرَةُ: " اللَّابَةُ " الْحَرَّةُ، وَالْمَدِينَةُ تَكْتَنِفُهَا حَرَّتَانِ، وَالْحَرَّةُ حِجَارَةٌ سَوْدٌ.

وَقِيلَ فِي ضَحِكِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : إِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لَتَبَائِنِ حَالِ الْأَعْرَابِيِّ، حَيْثُ كَانَ فِي الْإِبْتِدَاءِ مُتَحَرِّقًا مُتَلَهِّفًا حَاكِمًا عَلَى نَفْسِهِ بِالْهَلَاكِ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى طَلَبِ الطَّعَامِ لِنَفْسِهِ. وَقِيلَ: وَقَدْ يَكُونُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَوْسِعَتِهِ عَلَيْهِ، وَإِطْعَامِهِ لَهُ هَذَا الطَّعَامَ، وَإِخْلَالِهِ لَهُ بَعْدَ أَنْ كَلَّفَ إِخْرَاجَهُ.

[مَسْأَلَةُ الْمَذَاهِبِ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ لِلْمَكْفَرِ عَنْ جَمَاعِهِ أَطْعَمَهُ أَهْلَكَ]

الْمَسْأَلَةُ الْوَاحِدِيَّةُ عَشْرَ: قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - " أَطْعَمَهُ أَهْلَكَ " تَبَايَنَتْ الْمَذَاهِبُ فِيهِ.

فَمِنْ قَائِلٍ يَقُولُ: هُوَ دَلِيلٌ عَلَى إِسْقَاطِ الْكُفَّارَةِ عَنْهُ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَصْرِفَ كُفَّارَتَهُ إِلَى أَهْلِهِ وَنَفْسِهِ، وَإِذَا تَعَدَّرَ أَنْ تَقَعَ كُفَّارَةٌ، وَلَمْ يُبَيِّنِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَهُ اسْتِقْرَارَ الْكُفَّارَةِ فِي ذِمَّتِهِ إِلَى حِينِ الْيَسَارِ: لَزِمَ مِنْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ سُقُوطُ الْكُفَّارَةِ بِالْإِعْسَارِ الْمُقَارِنِ لِسَبَبِ وُجُوبِهَا، وَرُبَّمَا قُرِّرَ ذَلِكَ بِالِاسْتِشْهَادِ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ، حَيْثُ تَسْقُطُ بِالْإِعْسَارِ الْمُقَارِنِ لِاسْتِهْلَالِ الْهَلَالِ، وَهَذَا قَوْلٌ لِلشَّافِعِيِّ، أَعْنِي سُقُوطَ هَذِهِ الْكُفَّارَةِ بِهَذَا الْإِعْسَارِ الْمُقَارِنِ، وَمِنْ قَائِلٍ يَقُولُ: لَا تَسْقُطُ الْكُفَّارَةُ بِالْإِعْسَارِ الْمُقَارِنِ. وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ⁽¹⁾، وَالصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا⁽¹⁾، وَبَعْدَ الْقَوْلِ بِهَذَا الْمَذْهَبِ فَهَهُنَا طَرِيقَانِ:

(1) قال الإمام القرافي: " وليس في قوله - صلى الله عليه وسلم - أطعمه أهلك ما يوجب عدم وجوب الكفارة خلافا للشافعي والنخعي لأن الوجوب مستفاد من قوله - صلى الله عليه وسلم -

أَحَدُهُمَا: مَنْعُ أَنْ لَا تَكُونَ الْكُفَّارَةَ أُخْرِجَتْ فِي هَذِهِ الْوَاقِعَةِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ -
عَلَيْهِ السَّلَامُ - " أَطْعَمَهُ أَهْلَكَ " فَفِيهِ وُجُوهٌ:
مِنْهَا: ادِّعَاءُ بَعْضِهِمْ أَنَّهٗ خَاصٌّ بِهَذَا الرَّجُلِ، أَيُّ يُجْزِئُهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ
صَدَقَةِ نَفْسِهِ لِفَقْرِهِ، فَسَوَّغَهَا لَهُ النَّبِيُّ.

تصدق بهذا ولما كان سد خلة الجوع مقدما على الكفارات أذن له في أكله وتبقى الكفارة في
ذمته وليس في الحديث ما يبرئه ألبتة . [الذخيرة: القرافي ج 2 ص 518]

1) قال الإمام النووي في المجموع: " وقال جمهور أصحابنا والمحققون حديث الأعرابي دليل
لثبوتها في الذمة عند العجز عن جميع الخصال لانه لما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عجزه
عن جميع الخصال ثم ملكه النبي صلى الله عليه وسلم العرق من التمر ثم أمره بأداء الكفارة
لقدرته الآن عليها فلو كانت تسقط بالعجز لما أمره بها (وأما) إطعامه أهله فليس هو على سبيل
الكفارة وإنما معناه أن هذا الطعام صار ملكا له وعليه كفارة فأمر بإخراجه عنها فلما ذكر
حاجته إليه أذن له في أكله لكونه في ملكه لا عن الكفارة وبقيت الكفارة في الذمة وتأخيرها
لمثل هذا جائز بلا خلاف (فإن قيل) لو كانت واجبة لبينها له عليه السلام (فالجواب) من
وجهين (أحدهما) أنه قد بينها له بقوله صلى الله عليه وسلم تصدق بهذا بعد إعلامه بعجزه ففهم
الأعرابي وغيره من هذا أنها باقية عليه (الثاني) أن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز وهذا
ليس وقت الحاجة فهذا الذي ذكرته من تأويل الحديث ومعناه هو الصواب الذي قاله المحققون
والأكثرين وحكى إمام الحرمين والغزالي وغيرهما وجها لبعض الأصحاب أنه يجوز صرف
كفارة الجماع خاصة إلى زوجة المكفر وأولاده إذا كانوا فقراء لهذا الحديث ووافق هذا القائل
على أن الزكاة وباقي الكفارات لا يجوز صرفها إلى الزوجة والأولاد الفقراء وقاس الجمهور على
الزكاة وباقي الكفارات وأجابوا عن الحديث بما سبق " [ينظر: المجموع شرح المذهب للشيرازي ج
6 ص 344]

وَمِنْهَا: ادِّعَاءُ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَهَذَانِ ضَعِيفَانِ. إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى التَّخْصِيسِ
وَلَا عَلَى النُّسْخِ.

وَمِنْهَا: أَنْ تَكُونَ صُرِفَتْ إِلَى أَهْلِهِ؛ لِأَنَّهُ فَقِيرٌ عَاجِزٌ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ النَّفَقَةُ
لِعُسْرِهِ، وَهُمْ فُقَرَاءُ أَيْضًا، فَجَازَ إِعْطَاءُ الْكَفَّارَةِ عَنْ نَفْسِهِ لَهُمْ، وَقَدْ جَوَّزَ
بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ لِمَنْ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ مَعَ الْفَقْرِ أَنْ يَصْرِفَهَا إِلَى أَهْلِهِ
وَأَوْلَادِهِ، وَهَذَا لَا يَتِمُّ عَلَى رِوَايَةِ مَنْ رَوَى " كُلُّهُ وَأَطْعَمَهُ أَهْلَكَ " .

وَمِنْهَا: مَا حَكَاهُ الْقَاضِي أَنَّهُ قِيلَ: لَمَّا مَلَكَهُ إِيَّاهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ - وَهُوَ مُخْتَاجٌ جَازَ لَهُ أَكْلُهَا وَإِطْعَامُهَا أَهْلَهُ لِلْحَاجَةِ، وَهَذَا لَيْسَ فِيهِ
تَخْصِيسٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ جُعِلَ عَامًّا فَلَيْسَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ، وَإِنْ جُعِلَ خَاصًّا فَهُوَ
الْقَوْلُ الْمَحْكِيُّ أَوَّلًا.

الطَّرِيقُ الثَّانِي: وَهُوَ - الْأَقْرَبُ - أَنْ يُجْعَلَ إِعْطَاؤُهُ إِيَّاهَا لَا عَنْ جِهَةِ
الْكَفَّارَةِ، وَتَكُونُ الْكَفَّارَةُ مُرْتَبَةً فِي الذِّمَّةِ لِمَا ثَبَتَ وَجُوبُهَا فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ،
وَالسُّكُوتُ لِنَقْدِ الْعِلْمِ بِالْوُجُوبِ، فَمَا أَنْ يُجْعَلَ ذَلِكَ مَعَ اسْتِقْرَارِ أَنْ مَا ثَبَتَ
فِي الذِّمَّةِ يَتَأَخَّرُ لِلْإِعْسَارِ، وَلَا يَسْقُطُ، لِلْقَاعِدَةِ الْكُلِّيَّةِ وَالنَّظَائِرِ، أَوْ يُؤَخَّذُ
الِاسْتِقْرَارُ مِنْ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَقْوَى مِنَ السُّكُوتِ.

[مَسْأَلَةُ الْقَضَاءِ عَلَى مُفْسِدِ الصَّوْمِ بِالْجَمَاعِ]

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَ: جُمُهورُ الْأُمَّةِ عَلَى وَجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَى مُفْسِدِ
الصَّوْمِ بِالْجَمَاعِ.

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى عَدَمِ وُجُوبِهِ، لِسُكُوتِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَنْ ذِكْرِهِ،
وَبَعْضُهُمْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ إِنْ كَفَّرَ بِالصِّيَامِ أَجْزَأَهُ الشَّهْرَانِ، وَإِنْ كَفَّرَ بغيرِهِ
قَضَى يَوْمًا. وَالصَّحِيحُ: وُجُوبُ الْقَضَاءِ.

وَالسُّكُوتُ عَنْهُ لِتَقَرُّرِهِ وَظُهُورِهِ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ ذُكِرَ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ
شُعَيْبٍ. وَفِي حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ - أَعْنِي الْقَضَاءَ - وَالْخِلَافُ فِي
وُجُوبِ الْقَضَاءِ مَوْجُودٌ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَلِأَصْحَابِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ. وَهِيَ
الْمَذَاهِبُ الَّتِي حَكَيْتَاهَا. وَهَذَا الْخِلَافُ فِي الرَّجُلِ. فَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَيَجِبُ عَلَيْهَا
الْقَضَاءُ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ عِنْدَهُمْ، إِذْ لَمْ يُوجِبْ عَلَيْهَا الْكُفَّارَةَ. (1)

كتاب: الحج

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : «أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ،
مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - . لَا
يَلْبَسُ الْقُمَصَ، وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِيَلَاتِ، وَلَا الْبِرَانِسَ، وَلَا الْخِفَافَ، إِلَّا

أَحَدٌ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا يَلْبَسْ
مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ رَعْفَرَانٌ أَوْ وَرْسٌ» (1)

إحكام الأحكام

[باب ما يلبس المحرم من الثياب]

[حديث ما يلبس المحرم من الثياب]

فيه مسائل:

الأولى: أنه وقع السؤال عما يلبس المحرم، فأجيب بما لا يلبس؛ لأن ما لا يلبس محصور، وما يلبس غير محصور. إذ الإباحة هي الأصل، وفيه تنبيه على أنه كان ينبغي وضع السؤال عما لا يلبس. وفيه دليل على أن المعتبر في الجواب: ما يحصل منه المقصود كيف كان، ولو بتغيير أو زيادة، ولا تشتط المطابقة.

الثانية: اتفقوا على المنع من لبس ما ذكر في الحديث، والفقهاء القياسيون عدوه إلى ما رأوه في معناه، فالعمائم والبرانس: تُعدى إلى كل ما يُعطي الرأس، مخيطاً أو غيره، ولعلَّ "العمائم" تنبيه على ما يُعطيها من غير المخيط، و"البرانس" تنبيه على ما يُعطيها من المخيط، فإنه قيل: إنَّها

(1) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم (1543) كتاب: "الحج"، باب: "ما لا يلبس المحرم من الثياب" ج 2 ص 137، مسلم برقم (1177) كتاب: "الحج"، باب: "ما يباح للمحرم بحج أو عمرة" ج 2

قَلَانِسُ طِوَالٍ كَانَ يَلْبَسُهَا الرَّهَادُ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ، وَالتَّنْبِيهِ بِالْقُمْصِ عَلَى تَحْرِيمِ الْمُحِيطِ بِالْبَدَنِ، وَمَا يُسَاوِيهِ مِنَ الْمَنْسُوجِ، وَالتَّنْبِيهِ بِالْخِفَافِ وَالْقَفَارَيْنِ - وَهُوَ مَا كَانَتْ النِّسَاءُ تَلْبَسُهُ فِي أَيْدِيهِنَّ - وَقِيلَ: إِنَّهُ كَانَ يُحْشَى بِقُطْنٍ وَيُرَّرُ بِأَزْرَارٍ، فَتَبَّهَ بِهِمَا عَلَى كُلِّ مَا يُحِيطُ بِالْعُضْوِ الْخَاصِّ إِحَاطَةً مِثْلَهُ فِي الْعَادَةِ، وَمِنْهُ السَّرَاوِيَلَاتُ، لِإِحَاطَتِهَا بِالْوَسْطِ إِحَاطَةً الْمُحِيطِ.

[مَسْأَلَةٌ لَمْ يَجِدْ الْمُحْرَمَ نَعْلَيْنِ]

الثَّلَاثَةُ: إِذَا لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ لَيْسَ خُفَّيْنِ مَقْطُوعَيْنِ مِنْ أَسْفَلِ الْكَعْبَيْنِ، وَعِنْدَ الْحَنْبَلِيَّةِ لَا يَقْطَعُهُمَا، وَهَذَا الْحَدِيثُ يُدَلُّ عَلَى خِلَافِ مَا قَالُوهُ. فَإِنَّ الْأَمْرَ بِالْقَطْعِ هَهُنَا مَعَ إِتْلَافِهِ الْمَالِيَّةِ يُدَلُّ عَلَى خِلَافِ مَا قَالُوهُ.

[مَسْأَلَةٌ لُبْسِ الْمُحْرَمِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ مَحْمُولٌ عَلَى اللُّبْسِ الْمُعْتَادِ]

الرَّابِعَةُ: اللُّبْسُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ: مَحْمُولٌ عَلَى اللُّبْسِ الْمُعْتَادِ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِمَّا دُكِرَ، فَلَوْ ارْتَدَى بِالْقَمِيصِ لَمْ يُمْنَعْ مِنْهُ؛ لِأَنَّ اللُّبْسَ الْمُعْتَادَ فِي الْقَمِيصِ غَيْرُ الْإِرْتِدَاءِ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْقَبَاءِ إِذَا لُبِسَ مِنْ غَيْرِ إِدْخَالِ الْيَدَيْنِ فِي الْكُمَيْنِ، وَمَنْ أَوْجَبَ الْفِدْيَةَ: جَعَلَ ذَلِكَ مِنَ الْمُعْتَادِ فِيهِ أَحْيَانًا، وَكَتَفَى فِي التَّحْرِيمِ فِيهِ بِذَلِكَ.

[مَسْأَلَةٌ الْمُحْرَمِ يَتَنَاوَلُ مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ]

الخَامِسَةُ: لَفْظُ " الْمُحْرَمِ " يَتَنَاوَلُ مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مَعًا، وَ " الْإِحْرَامُ " الدُّخُولُ فِي أَحَدِ النُّسُكَيْنِ، وَالتَّشَاغُلُ بِأَعْمَالِهِمَا، وَقَدْ كَانَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ أَبُو مُحَمَّدٍ بَنِ عَبْدِ السَّلَامِ يَسْتَشْكِلُ مَعْرِفَةَ حَقِيقَةِ " الْإِحْرَامِ " جِدًّا، وَيَبْحَثُ

فِيهِ كَثِيرًا، وَإِذَا قِيلَ لَهُ: إِنَّهُ النِّيَّةُ، اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّ النِّيَّةَ شَرْطٌ فِي الْحَجِّ
الَّذِي الْإِحْرَامُ رُكْنُهُ وَشَرْطُ الشَّيْءِ غَيْرُهُ، وَيَعْتَرِضُ عَلَى أَنَّهُ " التَّلْبِيَةُ " بِأَنَّهَا
لَيْسَتْ بِرُكْنٍ، وَالْإِحْرَامُ رُكْنٌ. هَذَا أَوْ مَا قَرَّبَ مِنْهُ، وَكَانَ يُحْرِمُ عَلَى تَعْيِينِ
فِعْلٍ تَتَعَلَّقُ بِهِ النِّيَّةُ فِي الْإِبْتِدَاءِ.

[مَسْأَلَةٌ مَنْعُ الْمُحْرَمِ مِنَ الزَّعْفَرَانِ وَالْوَرْسِ]

السَّادِسَةُ: الْمَنْعُ مِنْ " الزَّعْفَرَانِ وَالْوَرْسِ " وَهُوَ نَبْتُ يَكُونُ بِالْيَمَنِ يُصْبَغُ
بِهِ: دَلِيلٌ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ أَنْوَاعِ الطِّيبِ، وَعَدَاهُ الْقَائِسُونَ إِلَى مَا يُسَاوِيهِ فِي
الْمَعْنَى مِنَ الْمُطِيبَاتِ، وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ فَاخْتَلَفُوا بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مِنَ الطِّيبِ
أَمْ لَا؟ .

[مَسْأَلَةٌ إِحْرَامِ الْمَرْأَةِ]

السَّابِعَةُ: نَهْيُ الْمَرْأَةِ عَنِ التَّنْقُبِ وَالْفَقَارَيْنِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حُكْمَ إِحْرَامِ الْمَرْأَةِ
يَتَعَلَّقُ بِوَجْهِهَا وَكَفَيْهَا، وَالسِّرُّ فِي ذَلِكَ، وَفِي تَحْرِيمِ الْمَخِيطِ وَغَيْرِهِ مِمَّا ذَكَرَ
- وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مُخَالَفَةُ الْعَادَةِ، وَالخُرُوجُ مِنَ الْمَأْلُوفِ لِإِشْعَارِ النَّفْسِ
بِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الخُرُوجُ عَنِ الدُّنْيَا، وَالتَّذَكُّرُ لِلْبَسِ الْأَكْفَانِ عِنْدَ نَزْعِ الْمَخِيطِ.
وَالثَّانِي: تَنْبِيهُ النَّفْسِ عَلَى التَّلْبُسِ بِهَذِهِ الْعِبَادَةِ الْعَظِيمَةِ بِالخُرُوجِ عَنِ
مُعْتَادِهَا وَذَلِكَ مُوجِبٌ لِلِاقْبَالِ عَلَيْهَا، وَالْمُحَافَظَةَ عَلَى قَوَانِينِهَا وَأَرْكَانِهَا،
وَشُرُوطِهَا وَآدَابِهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (1)

(1) إحكام الأحكام ج 2 ص 52

قائمة المصادر والمراجع:

-الإحكام في أصول الأحكام المؤلف: أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي
علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدي (المتوفى: 631هـ) المحقق: عبد
الرزاق عفيفي الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان.

- الأم المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ) الناشر: دار المعرفة - بيروت الطبعة: بدون طبعة سنة النشر: 1410هـ/1990م.

-البيان في مذهب الإمام الشافعي المؤلف: أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (المتوفى: 558هـ) المحقق: قاسم محمد النوري الناشر: دار المنهاج - جدة الطبعة: الأولى، 1421 هـ- 2000 م.

-تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشبلي : عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: 743 هـ) الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشبلي (المتوفى: 1021 هـ) الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة الطبعة: الأولى، 1313 هـ .

-التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ) تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري

الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب عام النشر:
1387 هـ.

-التهذيب في اختصار المدونة المؤلف: خلف بن أبي القاسم محمد، الأزدي
القيرواني، أبو سعيد ابن البراذعي المالكي (المتوفى: 372هـ) دراسة
وتحقيق: الدكتور محمد الأمين ولد محمد سالم بن الشيخ الناشر: دار البحوث
للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي الطبعة: الأولى، 1423 هـ -
2002 م

- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة المؤلف: عبد الرحمن بن أبي
بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) تحقيق: الدكتور محمد بن
لطفي الصباغ الناشر: عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود،
الرياض.

-الذخيرة المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد
الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: 684هـ) المحقق: جزء 1، 8،
13: محمد حجي جزء 2، 6: سعيد أعراب جزء 3 - 5، 7، 9 - 12: محمد
بو خبزة الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت الطبعة: الأولى، 1994 م

- رد المحتار على الدر المختار المؤلف: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: 1252هـ) الناشر: دار الفكر-بيروت الطبعة: الثانية، 1412هـ - 1992م.

-سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: 1420هـ) الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض الطبعة: الأولى، (لمكتبة المعارف).

-السنة المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: 287هـ) المحقق: محمد ناصر الدين الألباني الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الأولى، 1400

-سنن أبي داود المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: 275هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

-سنن الترمذي المؤلف: محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ) تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر

(ج 1، 2) ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج 3) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج 4، 5) الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر الطبعة: الثانية، 1395 هـ - 1975 م.

-السنن الكبرى المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ) المحقق: محمد عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م.

-شرح السنة للبعوي ت: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، الناشر المكتب الإسلامي دمشق بيروت الطبعة الثانية 1402-1982م .

- شرح صحيح البخاري لابن بطلال المؤلف: ابن بطلال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: 449هـ) تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض الطبعة: الثانية، 1423 هـ - 2003 م.

-صحيح البخاري المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي المحقق: محمد زهير بن ناصر الناشر: دار طوق النجاة (مصورة

عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى،
1422هـ.

- صحيح الجامع الصغير وزياداته المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: 1420هـ) الناشر: المكتب الإسلامي.

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: 855هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: 1420هـ) الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الثالثة - 1405.

-فتح الباري شرح صحيح البخاري المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه وصححه وأشرف

على طبعه: محب الدين الخطيب عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

- الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقراقي (المتوفى: 684هـ) الناشر: عالم الكتب .

-فيض التقدير شرح الجامع الصغير المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: 1031هـ) الناشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر الطبعة: الأولى، 1356.

-قواطع الأدلة في الأصول المؤلف: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: 489هـ) المحقق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة: الأولى، 1418هـ/1999م.

-الكافي في فقه الإمام أحمد المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ) الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1994 م.

-كشف الأسرار شرح أصول البزدوي المؤلف: عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (المتوفى: 730هـ) الناشر: دار الكتاب الإسلامي .

-مجمع الزوائد ومنبع الفوائد المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: 807هـ) المحقق: حسام الدين القدسي الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة عام النشر: 1414 هـ، 1994 م.

-المجموع شرح المذهب ((مع تكملة السبكي والمطيعي)) المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ) الناشر: دار الفكر.

- المحلى بالآثار المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم
الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ) الناشر: دار الفكر -
بيروت .

-مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح المؤلف : أبو الحسن عبيد الله بن
محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني
المباركفوري (المتوفى: 1414هـ) الناشر: إدارة البحوث العلمية والدعوة
والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند الطبعة: الثالثة - 1404 هـ،
1984 م.

-مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح المؤلف: علي بن (سلطان) محمد،
أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: 1014هـ) الناشر:
دار الفكر، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2002م.

-المستدرك على الصحيحين المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله
بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري
المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا
الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، 1411 - 1990

-مسند الإمام أحمد بن حنبل -المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ) المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م.

-مشكاة المصابيح المؤلف: محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي (المتوفى: 741هـ) المحقق: محمد ناصر الدين الألباني الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الثالثة، 1985.

- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الثانية، 1392.

- الموطأ المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179هـ)المحقق: محمد مصطفى الأعظمي الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م.

-المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الثانية، 1392.

- مدرسة الحديث في مصر : محمد رشاد خليفة الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة

- المدونة مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179هـ) الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، 1415هـ - 1994م

-المغني لابن قدامة المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ) الناشر: مكتبة القاهرة الطبعة: بدون طبعة.

- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرعيني المالكي (المتوفى: 954هـ) الناشر: دار الفكر الطبعة: الثالثة، 1412هـ - 1992م

-نهاية المطلب في دراية المذهب(شافعي) المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام

الحرمين (المتوفى: 478هـ) حققه وصنع فهارسه: أ. د/ عبد العظيم
محمود الديب الناشر: دار المنهاج الطبعة: الأولى، 1428هـ-2007م

فهرس الموضوعات

التمهيد: تعريف أحاديث الأحكام وأهمية دراستها وأشهر المؤلفات
فيها.....ص6

الفصل الأول: شرح مختارات من أحاديث الأحكام الواردة في الطهارة
الحديث الأول: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ....." ص 16
الحديث الثاني: " تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ
سَافَرْنَاهُ..... " ص 34
الحديث الثالث: "إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً، ثُمَّ
لِيَنْتَثِرْ....." ص 39
الحديث الرابع: "كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي سَفَرٍ،
فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَّيْهِ... " ص 43
الحديث الخامس: بَعَثَنِي النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي حَاجَةٍ،
فَأَجْنَبْتُ، فَلَمْ أَجِدْ الْمَاءَ، فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ....." ص 47
الفصل الثاني: شرح مختارات من أحاديث الأحكام الواردة في (مواقيت
الصلاة - الصلاة)
الحديث الأول: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ
بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ....." ص 54
الحديث الثاني : لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ
....." ص 59
الحديث الثالث: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ - إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعِشِيِّ....." ص 78

الفصل الثالث:مختارات من كتاب "إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام"

لابن دقيق العيد في(الجنائز-الزكاة-الصوم)

المبحث الأول:مختارات من أحاديث الأحكام في الجنائز.

الحديث الأول : نَعَى النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ

الَّذِي مَاتَ فِيهِ.....ص97

الحديث الثاني: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كُفِّنَ فِي أَثْوَابٍ

بِيضٍ يَمَانِيَةٍ....."

الحديث الثالث: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حِينَ

تُوِّفِيَتْ ابْنَتُهُ.....ص83

المبحث الثاني:مختارات من أحاديث الأحكام في الزكاة.

الحديث الأول: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ -

حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ.....ص86

الحديث الثاني: لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ. وَفِي لَفْظِ إِلَّا

رِزْقًا الْفِطْرِ فِي الرَّقِيقِ.....ص92

الحديث الثالث: الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ، وَالْبُئْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي

الرِّكَازِ.....ص95

المبحث الثالث:أحاديث الأحكام في الصيام.

الحديث الأول: إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَنْطِرُوا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ
فَأَقْدِرُوا لَهُ.....ص100

الحديث الثاني: تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَاتًا.....ص103

الحديث الثالث: مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ.....ص105

الحديث الرابع : - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ «بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ
النَّبِيِّ.....ص108

المبحث الرابع: أحاديث الأحكام في الحج.

-أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَلْبَسُ الْمُخْرِمُ مِنْ
الثِّيَابِ.....ص119

قائمة المصادر والمراجع.....ص123